ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الأولـى
العدد «49»
الخميس
9 أبريل 2026م

https://decembernews.com

البرهان يبعد «رفاقه» ويخطط لتنظيم انتخابات صورية لشرعنة سلطته

ألمانيا ترفض دعوة وزير خارجية بورتسودان لمؤتمر برلين والفلول يخططون للتشويش على أعماله

ارتفاع معدلات الإصابة بالحصبة بدارفور.. ووزارة العدل تشرع في تعديل قانون البنك الزراعي

تقارير 04 — قرارات البرهان ماذا يحدث في الجيش ولماذا؟
تقارير 05 — بين أبريل الأول والثاني التحولات في الوعي واللغة — إيمان فضل السيد
تقارير 06 — كيف تعيد المواجهة مع إيران رسم من يحكم السودان؟
رأي 09 — السادس من أبريل: ذاكرة الشعب واستعادة المعنى — صفاء الزين
رأي 10 — البرهان وهندسة الإحلال الإثنو-تنظيمي — وليد عنبور
وثائق 14 — رؤى (الشعبي) و(الشيوعي) لوقف الحرب
متابعات 15 — شهادات «كنداكات» نساء السودان من قلب الثورة — ملاك جمال بلة
حوارات 16 — الصحفي إسماعيل محمد علي: بعض ممارسات الصحف مهدت لانقلاب يونيو 1989م

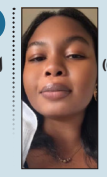

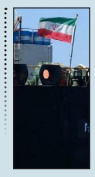

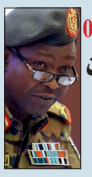

مصادر لـ(ديسمبر): قائد الجيش سيقبل بالهدنة ويعرقل العملية السياسية لحين انتخابه رئيساً للبلاد

عواصم: (خاص ديسمبر)

كشفت مصادر مطلعة التفاصيل الكاملة لخطة قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان من أجل الحصول على شرعية لسلطته وانفراده الكامل بها بعد إبعاد رفاقه العسكريين من مراكز اتخاذ القرار السياسي، بعد التعديلات الأخيرة التي هيكل الجيش بموجبها، بما في ذلك قبوله بالهدنة الإنسانية وعرقلته للعملية السياسية لحين انتخابه رئيساً للبلاد.

وطبقاً لتلك المصادر المطلعة، الذين اشترطوا على (ديسمبر) حجب أسمائهم، فإن البرهان بذل جهوداً كبيرة لإقناع رفاقه العسكريين للابتعاد عن مواقعهم السياسية، حيث استغرق هذا الأمر وقتاً طويلاً وانتهى بالقرارات التي صدرت الأسبوع الماضي بتعيين الفريق أول ركن ياسر العطا رئيساً لهيئة أركان الجيش، وإلغاء القرار (164) لسنة 2023م الذي سمى الفريق أول ركن شمس الدين كباشي نائباً للقائد العام، وكلاً من العطا والفريق بحري إبراهيم جابر مساعدين للقائد العام.

وطبقاً لقرارات لاحقة أصدرها البرهان هذا الأسبوع، فقد تم تعيين كل من نائب القائد العام السابق الفريق أول ركن شمس الدين كباشي في موقع مستحدث وهو مساعد القائد العام لشؤون البناء والتخطيط الإستراتيجي، والفريق أول ركن ميرغني إدريس سليمان مساعداً للقائد العام لشؤون الصناعات الدفاعية، والفريق بحري إبراهيم جابر مساعداً لشؤون العلاقات الدولية والتعاون العسكري، مؤكدين حصول القيادات العسكرية على مستحقات مالية كبيرة قدمت لهم كحوافز عدا ما سيحصلون عليه مستقبلاً رسمياً بعد تقاعدهم الدستوري والعسكري.

وأفادت ذات المصادر أن تعيينات مساعدي القائد العام لكل من كباشي وجابر هي الخطوة السابقة لإبعادهم الكامل بعد إحالتهم للتقاعد، وتمثل إخراجاً فعلياً لهما من المشهد السياسي العام، معتبرين تلك التعديلات تحجيماً وإضعافاً لهما حتى في ظل عضويتهما بمجلس السيادة، والذي يتوقع حله بإبعاد المدنيين الذين تمت الاستعانة بهم أسوة بما حدث لنظرائهم الذين تمت الاستعانة بهم عقب انقلاب 25 أكتوبر 2022م. أما نائب المجلس الحالي مالك عقار وممثلو الحركات الموقعة على اتفاق جوبا فسيتم تسكينهم في أي مواقع دستورية بديلة، فيما سيتم إنهاء العمل باتفاق جوبا بعد إكمال مدته الزمنية المحددة له.

وكشفت ذات المصادر أن الشق الثاني من الخطة يقوم على إنشاء مجلس تشريعي مسيطر عليه تتمثل أولى مهامه في تعديل الوثيقة الدستورية بأخرى تنص على تكوين نظام رئاسي على أساس دستور 2005م يحظى فيه رئيس الجمهورية بسلطات مطلقة وإعلان إنهاء العمل باتفاق جوبا وإصدار قانون للانتخابات وتعيين مفوضية للانتخابات تتولى تنظيم انتخابات صورية في مناطق سيطرة الجيش يترشح فيها البرهان لمنصب رئيس الجمهورية تنتهي بفوزه بمنافسة صورية، ويتم على أساسها منح المشروعية لحكم وسلطة البرهان واستعادة وجوده الإفريقي أسوة بتجربة الغابون الحالية ومصر بعد العام 2013م، وبالتالي قطع الطريق نهائياً على مسار استعادة الحكم المدني الديمقراطي والتقويض الكامل لثورة ديسمبر.

وحول تأثيرات مقترحات الرباعية ومساعيها على سير هذه الخطة فإن ذات المصادر أشارت لشروع البرهان في استثمار الوقت لتعزيز سلطته وفي الوقت نفسه تنفيذه الجزئي لمسار الرباعية واختزالها في الشق الخاص بالهدنة ووقف العدائيات، مع تعطيل المسار السياسي وإقرار واقع وجود سلطتين والاستفادة من حالة «لا سلام لا حرب» الناتجة عنها لإكمال تنفيذ ترتيباته الداخلية وشرعنة سلطته بتنظيم الانتخابات الجزئية، موضحين أن الخطة تعتبر أن قبول الهدنة يقلل الضغط الدولي المتزايد لوقف الحرب، مستدلين في ذات الوقت بمساعي ومحاولات محاكمة الرئيس المعزول عمر البشير في العاصمة القطرية الدوحة والتي تعتبر ضمن مسارات خطة تعزيز السيطرة والانفراد المطلق بالسلطة من قبل قائد الجيش.

إلا أن ذات المصادر نوهت لتفاعلات داخلية تعقّد استكمال هذه الخطة بشكل سلس، تتمثل في تزايد التوتر بين البرهان ومجموعات متحالفة معه ضمن معسكر بورتسودان بما في ذلك حلفاؤه في الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني المحلول، لوجود شكوك عميقة بإمكانية تعرضهم للإبعاد من جانبه، بجانب تزايد الضغوط الدولية والداخلية المتمسكة بتكوين حكم مدني ديمقراطي مستدام، وهو ما سيترتب عليه تجميع طيف واسع وعريض داخلي وخارجي رافض ومقاوم لسلطته.

لمزيد من التفاصيل طالع كلمة (ديسمبر) ص (3) وص (4).

قائد الجيش امام القيادة العامة في فيديو تهنئة بمناسبة ذكرى 6 ابريل بث صباح يوم الاثنين الماضي

لـ(ديسمبر) كلمة — طالع ص (3)

البرهان يختار طريق الخراب

لجنة الصيادلة المركزية تطالب بمراجعة قضية د.أحمد الشفا

دنقلا: (ديسمبر)

اعتبرت لجنة الصيادلة السودان المركزية أن قضية د.أحمد الشفا، تمثل اختباراً لعدالة القضاء وحدود الحريات في السودان، وطالبت بمراجعة جادة لمسار القضية بما يضمن تحقيق العدالة، وجددت تضامنها الكامل مع د.أحمد الشفا، ودعت لحضور جلسة 15 أبريل 2026 دعماً للعدالة وحرية الرأي.

ونوهت اللجنة في بيان، أصدرته يوم أمس الأربعاء واطلعت عليه (ديسمبر)، بأن القضية حسب الوقائع، تقوم على اتهام تحت المادة 62 يتعلق بإثارة التذمر وسط القوات النظامية والتحريض على الامتناع عن أداء الواجب، وذلك على خلفية نقاش إنساني عبّر فيه د.أحمد الشفا عن حزنه لمعاناة ضحايا الحرب، ليتم تضخيمه إلى اتهامات خطيرة دون دليل مادي أو سند قانوني واضح. كما شملت الاتهامات مزاعم غير منطقية تصل إلى حد تحميله مسؤولية سقوط الفاشر وأم صميمة، وهو ادعاء يفتقر لأي أساس واقعي.

وأكدت لجنة صيادلة السودان المركزية أن الإجراءات شابتها مؤشرات مقلقة، منها التشهير المسبق، تناقض الشهادات، والاعتماد على روايات ضعيفة، بما يثير مخاوف من توظيف القانون كأداة للضغط، خصوصاً أن الشاكي ينتمي إلى مليشيا البراء بن مالك، وهو مدان بالفعل في قضايا تتعلق بتهريب أسلحة ومسيرات لمليشيا الدعم السريع، الأمر الذي يطرح تساؤلات جوهرية حول معايير العدالة.

وأشارت اللجنة إلى أن الصيادلة وكل الكوادر الطبية يعملون بصبر تحت وطأة الحرب، وفي ظروف إنسانية بالغة القسوة وبيئة عمل طاردة وتحت تهديد المليشيات، ما يفرض على الدولة تكريمهم وتوفير الحماية لهم، لا أن يُعرضوا للمحاكمة بسبب مواقفهم الإنسانية.

تحركات لإدارة البنك الزراعي لتعديل قانونه

الخرطوم: (ديسمبر)

شرعت إدارة البنك الزراعي في خطوات فعلية لتعديل قانون البنك توطئة لتغيير أهدافه وتحويله لبنك تجاري وبيع جزء من أسهمه للجمهور.

وناقش اجتماع عقده مدير البنك صلاح الدين محمد عبدالرحيم مع وزير العدل بسلطة بورتسودان عبدالله محمد درف يوم الخميس الماضي الإشكالات القانونية التي تواجه البنك ومساعي مراجعة وتعديل قانون البنك لسنة 1957م بغرض مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل الإدارة القانونية بالبنك، حيث وعد درف بتذليل العقبات القانونية، وأعلن استعداد وزارته بتقديم مقترحات الإصلاح القانوني والإداري لوضع البنك.

وسبق أن حذر العاملون في البنك من مغبة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة والمدير العام وعلى رأسها تعديل قانون البنك، الذي تمتلكه بالكامل حكومة

سفارات لسلطة بورتسودان تشرف على التظاهرات المناوئة لمؤتمر برلين

برلين: (ديسمبر)

كشفت مصادر مطلعة عن شروع الفلول المنتشرين في البعثات الدبلوماسية في عدد من السفارات السودانية في عدد من الدول الأوروبية، من بينها ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا وبريطانيا، بالإشراف على تنظيم تظاهرة في برلين بالتزامن مع انعقاد المؤتمر الدولي الثالث حول السودان في الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، بهدف التشويش على هذا المحفل الدولي الضروري لتوفير المساعدات الإنسانية لملايين السودانيين المتضررين من الحرب، وفتح الطريق أمام هدنة إنسانية تسمح بإنهاء الحرب وإطلاق العملية السياسية.

وكان مالك عقار، نائب البرهان، قد أعلن صراحة عن معارضة سلطة بورتسودان للمؤتمر. وقالت مصادر مطلعة لـ(ديسمبر) إن هذا الرفض يعود إلى رفض الحكومة الألمانية توجيه الدعوة لوزير خارجية بورتسودان، محيي الدين سالم، للمشاركة في المؤتمر الوزاري رغم الضغوط التي مارستها بعض دول الإقليم لفرض مشاركته، لكن هذه الجهود باءت بالفشل.

وباشرت السفارات المعنية بالتعاون مع أذرعها المحلية من فلول النظام السابق وداعمي الحرب في الترتيب لتنظيم هذه التظاهرة ما بين الساعة 12 منتصف نهار 15 أبريل 2026 والساعة 3 ظهراً أمام مقر الخارجية الألمانية، وشملت تلك التحضيرات استئجار حافلات لنقل المتظاهرين عبر هذه الدول إلى برلين، وتوفير الوجبات بالإضافة لتوفير السكن للقادمين من مسافات بعيدة، والتزمت خارجية الفلول بتوفير التمويل الضروري لتنفيذ هذا المخطط. وطبقاً لمصادر مطلعة فقد حدد مبلغ 200 إلى 250 يورو كتكلفة للفرد الواحد حسب المسافة التي سيقطعها في الوصول إلى برلين والفترة التي سيقضيها في المدينة.

وطبقاً لتلك المصادر فإن هذا المخطط يواجه بعض المصاعب المرتبطة بأن المؤتمر سينظم في منتصف الأسبوع ما سيحول دون مشاركة أعداد كبيرة في التظاهرة، كما أن غالبية الفلول هم من حاملي بطاقات اللجوء السياسي التي تحظر عليهم المشاركة في أي عمل سياسي مباشر، الأمر الذي يمثل خرقاً للقانون قد تستخدمه السلطات الألمانية في حال حدوث أعمال شغب مماثلة لتلك التي اندلعت خلال زيارة وفد (صمود) إلى العاصمة البريطانية لندن في مايو من العام الماضي.

انتشار سريع للحصبة في دارفور بسبب انهيار النظام الصحي

الضعين: (ديسمبر)

أدى انهيار النظام الصحي في إقليم دارفور بسبب الحرب إلى سرعة انتشار مرض الحصبة الذي بدأ يفتك بالأطفال هناك. وامتد انتشار المرض من محلية شعيرية بولاية شرق دارفور إلى مناطق أخرى في كل من محليتي الضعين وبحر العرب وقرية أم كتكوت بمحلية الطويشة، والتي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، وكورما بولاية شمال دارفور، وسط دعوات لإعلان حالة الطوارئ ونداءات عاجلة للمنظمات المحلية والإقليمية والدولية المختصة بضرورة التدخل العاجل لإنقاذ الموقف.

ويشير تقرير ميداني وبائي أعدته منظمتا (الأمل والملاذ للاجئين) و(مناصرة ضحايا دارفور)، تحصلت عليه (ديسمبر)، إلى تفشي مرض الحصبة بقرية أم كتكوت بمحلية الطويشة بولاية شمال دارفور، حيث بلغ العدد التراكمي (35) حالة إصابة مؤكدة، (16) منها لذكور و(19) لإناث، مما يشير الى تفشٍ نشط ومتسارع للمرض في المنطقة، في ظل بيئة صحية هشة وانخفاض معدلات التغطية بالتطعيم. ويوضح التقرير أن الأعراض الرئيسية للمرض عبارة عن طفح جلدي وحمى عالية جداً، إضافة إلى سعال وزكام والتهابات تنفسية والتهاب رئوي وإسهال وفقدان سوائل. ويحذر التقرير من ارتفاع خطر الوفيات بسبب هذه المضاعفات خاصة بين الأطفال في ظل محدودية الخدمات الصحية.

ويوضح التقرير وجود نقص كبير في الأدوية خاصة فيتامين (A) بجميع الجرعات والمضادات الحيوية لعلاج المضاعفات، إضافة إلى الاحتياجات التشغيلية الممثلة في أدوات سحب العينات ووسائل نقل ميدانية ومعدات الوقاية الشخصية، ودعا إلى ضرورة تنفيذ حملة تطعيم طارئة لاحتواء انتشار المرض، مشيراً إلى أن تفشي مرض الحصبة في محلية الطويشة يمثل حالة طوارئ صحية متصاعدة، مدفوعة بانخفاض معدلات التطعيم وتأخر التشخيص المختبري ونقص الإمدادات الطبية، محذراً من أن الوضع مرشح للتدهور السريع، مع ارتفاع معدلات الإصابة والوفيات، خصوصاً بين الأطفال في حال عدم التدخل العاجل، خاصة عبر حملات التطعيم وتوفير الأدوية وتعزيز الترصد الوبائي. ووجهت المنظمتان نداءً عاجلاً إلى المنظمات الإنسانية والجهات الصحية الدولية والمانحين إلى التدخل الفوري لدعم الاستجابة واحتواء هذا التفشي قبل تحوله إلى كارثة صحية واسعة النطاق.

وتشير تقارير الكوادر الطبية بولاية شرق دارفور إلى انتشار مرض الحصبة وخروج مستشفى الضعين التعليمي عن الخدمة بسبب القصف الذي تعرض له في 20 مارس المنصرم، حيث وصل عدد الإصابات بمرض الحصبة إلى (121) حالة، وعدد الوفيات إلى (12) حالة وفاة، تمثل نسبة 10% وسط الأطفال في المحليات الثلاث (شعيرية والضعين وبحر العرب).

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
9 أبريل 2026م
https://decembernews.com

المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة يجتمع بالبرهان وحميدتي

نيروبي – القاهرة - الخرطوم: (ديسمبر)

أعلن ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمم المتحدة، في مؤتمر صحفي عقده بنيروبي في السادس من أبريل، أن المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، بيكا هافيستو، يواصل مشاوراته الميدانية، حيث التقى الخامس من أبريل بقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان حميدتي، وذلك بعد سلسلة لقاءات جمعته برئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، فضلاً عن اجتماعات مع السلطات في الخرطوم في إطار جولة مشاورات أولية.

وقال دوجاريك بأن تلك الاجتماعات أتاحت فرصة بناءة لتبادل وجهات النظر واستكشاف سبل عملية لخفض التصعيد وضمان استمرار حماية المدنيين. وأضاف أن جميع الأطراف المعنية التي تواصل معها المبعوث الشخصي خلال هذه الزيارات أعربت عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي، مؤكداً أن «هذا الأمر مشجع، ويجب ترجمته بسرعة إلى تقدم ملموس نحو إنهاء معاناة جميع السودانيين بصورة نهائية». وأضاف دوجاريك أن هافيستو اجتمع الأسبوع في العاصمة المصرية القاهرة بمسؤولين مصريين، فضلاً عن ممثلين لجامعة الدول العربية.

الوضع الإنساني

على الصعيد الإنساني، أفاد المتحدث بأن منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية والمنسقة المقيمة دينيس براون تعود إلى الخرطوم بصحبة فريق أساسي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، بينما لا يزال معظم فريق المكتب في بورتسودان في الوقت الراهن، مذكراً بأن عدداً من الوكالات الأممية أعادت فتح مكاتبها في الخرطوم في الأشهر الماضية، والتي كانت قد أُغلقت منذ اندلاع الحرب. وأكد دوجاريك أن «وصول براون وفريقها يمثل تجديداً للالتزام بتوسيع العمليات الإنسانية في العاصمة وما حولها، وذلك في وقت تتصاعد فيه الاحتياجات الإنسانية».

وذكّر بأن أكثر من 1,6 مليون سوداني عادوا إلى الخرطوم خلال الأشهر الأخيرة، رغم أن مخلفات الحرب من المتفجرات، والبنية التحتية المتضررة، لا تزال تشكل مخاطر جسيمة. وجدد الدعوة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الصحية، والوقف الفوري للأعمال العدائية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق وبصورة مستدامة، مع اقتراب الذكرى السنوية الثالثة لاندلاع الأعمال العدائية في السودان.

بيكا هافيستو، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان

14 مليون شخص في السودان معرضون لمخاطر المتفجرات

وعلى صعيد آخر، حذرت الأمم المتحدة من أن نحو 14 مليون شخص في السودان معرضون لمخاطر المتفجرات ومخلفات الحرب في واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية المرتبطة بالألغام على مستوى العالم، مشيرة إلى أن الأطفال هم الأكثر عرضة للخطر بسبب تعاملهم مع أجسام خطرة دون إدراك لخطورتها القاتلة. وكشفت التقارير عن تحديد سبعة حقول ألغام داخل العاصمة الخرطوم، في مؤشر جديد على اتساع رقعة التهديدات التي تحاصر المدنيين، باتساع المناطق الملوثة بالمتفجرات، ما يضع ملايين الأسر أمام تهديد يومي يطال حياتهم وحركة تنقلهم وسبل عيشهم ويحول حياتهم إلى مأساة يومية متعددة الأبعاد.

وأكد صديق راشد، رئيس برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في السودان، أن الذخائر المتفجرة أصبحت من أبرز التهديدات لوصول المساعدات الإنسانية، حيث تعيق حركة فرق الإغاثة وتمنع إيصال الدعم بشكل آمن. وأكد المسؤول الأممي - في إحاطة قدمها من الخرطوم، عبر الفيديو، للصحفيين في نيويورك - أن طبيعة الحرب الحالية، التي تدور في المدن، جعلت حجم التلوث بالمتفجرات «مقلقاً للغاية»، خاصة في العاصمة الخرطوم، حيث تنتشر المخاطر في المنازل والطرق والمدارس والمستشفيات، وغالباً ما تكون مختلطة بالأنقاض.

وحذر من أن المدنيين يواجهون تحدياً صامتاً لكنه فتاك، وهو الذخائر غير المنفجرة التي تهدد سلامة النازحين العائدين إلى ديارهم. وأعرب عن قلقه بشأن احتمال تزايد هذه المخاطر في الفترة المقبلة: «إنه لأمر مقلق للغاية أن الذخائر غير المنفجرة، والتي يمكن أن ينفجر الكثير منها بأدنى لمسة أو حركة، ستكون موجودة في المنازل وفي الساحات، بعضها سيكون مرئياً وبعضها غير مرئي، وبعضها سيكون مختلطاً بالأنقاض. الخوف من ذلك سيزداد مع عودة الناس والبدء في تنظيف منازلهم وتجهيزها للإقامة والعيش فيها. أعتقد أن الخطر كبير للغاية ومرتفع للغاية». وأوضح أن الجهود الحالية تشمل التوعية بالمخاطر، وعمليات المسح والتطهير، ودعم الضحايا، مع تركيز خاص على الخرطوم بسبب عودة السكان، بينما تظل مناطق أخرى، خاصة في دارفور، دون تغطية كافية.

وحذر المسؤول من أن جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار ستواجه مخاطر كبيرة إذا لم يتم أخذ مشكلة الذخائر غير المنفجرة على محمل الجد، ودمج جهود إزالة الألغام في خطط إعادة البناء. وأكد أن برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام في السودان صغير نسبياً ولا يمكنه بمفرده تطهير جميع المناطق الملوثة، مما يستدعي تضافر الجهود وتكاملها مع العمل الإنساني وجهود التعافي المبكر. كما أشار إلى الدور المحوري للكوادر الوطنية والمنظمات المحلية، مع الحاجة إلى دعم مستمر وتعزيز القدرات.

الصحفيون يدعمون أساتذة الجامعات

الخرطوم: (ديسمبر)

مع دخول إضراب أساتذة الجامعات السودانية أسبوعه الثاني، ثمّنت نقابة الصحفيين السودانيين الحراك النقابي المتمثل في الإضراب المعلن من قبل أساتذة الجامعات السودانية، في حالة من الانضباط والالتزام الكاملين، في مشهد يعكس نضج العمل النقابي وأهميته بصفته أداة مشروعة لانتزاع الحقوق.

وأشادت النقابة في بيان بتاريخ 2 أبريل 2026 بهذا الإضراب، مؤكدة مساندتها الكاملة للمطالب المشروعة التي يقوم عليها، وفي مقدمتها إجازة الهيكل الراتبي، وإقرار لائحة شروط الخدمة لأساتذة الجامعات الحكومية، تأكيداً لمبدأ الحق النقابي الذي يكفله القانون.

ودعت نقابة الصحفيين السودانيين كافة النقابات والتنظيمات المهنية والمجتمع المدني إلى التضامن مع أساتذة الجامعات وتقديم أشكال الدعم المختلفة لهم، انطلاقاً من وحدة النضال النقابي من أجل الحقوق العادلة.

واستنكر البيان بأشد العبارات حملات الاعتقالات التي طالت عدداً من الأساتذة في كل من جامعة (الدويم، الأبيض، القرآن الكريم)، وأدانت هذه الممارسات التي تمثل انتهاكاً صارخاً للحقوق الأساسية، وطالبت السلطات المعنية بالاحترام الكامل لحق الجميع في التعبير السلمي والتجمع النقابي المشروع، والإضراب كحق مكفول بموجب القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، وبالوقف الفوري وغير المشروط لسياسة الاعتقالات بحق الأساتذة المضربين.

تجمع العاملين بالسلطة القضائية يرفض الزج بالقضاة في وظائف إدارية

الخرطوم: (ديسمبر)

كشف تجمع العاملين بالسلطة القضائية عن استمرار النهج الخاطئ داخل السلطة القضائية والمتمثل في الزج بالقضاة في وظائف إدارية كانت من صميم اختصاص الكادر الإداري المؤهل وعلى رأسها وظيفة رئيس التسجيلات، في الوقت الذي تتطلب فيه مؤسسات الدولة ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد والعدالة المؤسسية.

واعتبر التجمع، في بيان بتاريخ 3 أبريل 2026، أن هذا التوجه لا يمكن قراءته إلا باعتباره تغولاً واضحاً على الحقوق الوظيفية للعاملين، وخرقاً صريحاً لمبدأ التخصص الذي يُعد أحد أهم أسس بناء المؤسسات الحديثة.

وشدد البيان على أن العاملين في السلك الإداري يشكلون العمود الفقري للعمل القضائي، بما راكموه من خبرات عملية وفنية، وليس من المقبول بأي حال من الأحوال أن يتم تجاوزهم أو إقصاؤهم بقرارات فوقية تفتقر لأبسط معايير المهنية والعدالة.

وأكد التجمع على رفضه التام لسياسة إحلال القضاة محل الكوادر الإدارية في الوظائف الإدارية، وعدَّ هذه الخطوة تعدياً مباشراً على المسار الوظيفي للعاملين، ومحاولة لإفراغ الخدمة المدنية من مضمونها.

وطالب تجمع العاملين بالسلطة القضائية بالتراجع الفوري عن هذه القرارات وإعادة الأمور إلى نصابها وفقاً للوائح والهياكل المعتمدة، لأن هذا النهج سيؤدي إلى إضعاف الأداء المؤسسي وخلق بيئة عمل مضطربة قائمة على الإحباط وانعدام العدالة.

ونوه البيان إلى أن الاستمرار في هذا المسار سيقود إلى تآكل الثقة داخل السلطة القضائية ويهدد استقرارها الإداري، الأمر الذي سينعكس سلباً على العدالة نفسها، مؤكداً في ذات الوقت أن هذه المعركة هي دفاع مشروع عن مبدأ وعن حق أصيل وعن مؤسسة يجب أن تُدار بالقانون لا بالأهواء.

طلاب قادمون من دارفور يجلسون لامتحانات الشهادة السودانية في جوبا

جوبا: (ديسمبر)

اكتملت كافة الاستعدادات لامتحانات الشهادة الثانوية السودانية في عاصمة جنوب السودان، جوبا، والتي تنطلق في الثالث عشر من أبريل ضمن المراكز الخارجية. وكشف المستشار الثقافي بسفارة السودان، يحيى محمد عثمان، عن وصول طلاب من مدينة الضعين بشرق دارفور، التي تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع إلى جوبا للجلوس للامتحانات لأول مرة منذ اندلاع الحرب في السودان.

وذكر في تصريح خاص لـ(ديسمبر) أن عدد الطلاب الذين سيجلسون لامتحانات الشهادة الثانوية السودانية في جوبا يبلغ (925) طالباً وطالبة، بينهم طلاب لاجئون من السودان وآخرون قادمون من شرق دارفور خصيصاً للامتحانات، إضافة إلى طلاب من دولة جنوب السودان، مؤكداً اكتمال كافة الترتيبات والاستعدادات لانطلاقة الامتحانات بمركز جوبا بالتنسيق مع عدة جهات منها وزارة التربية والتعليم في السودان والسلطات المختصة في دولة جنوب السودان ممثلة في وزارتي التربية والتعليم والخارجية والتعاون الدولي ورئاسة الشرطة لتأمين الامتحانات، إضافة إلى التنسيق مع شركات الطيران كناقل لأوراق الامتحانات وأرقام الجلوس والمراقبين القادمين من السودان.

وأبان يحيى أن هذه هي التجربة الرابعة للسفارة في الإشراف على انعقاد امتحانات الشهادة الثانوية السودانية في جوبا منذ بداية الحرب، وقال إن السفارة استطاعت أن تتجاوز الصعوبات والتعقيدات أمام انعقاد الامتحانات المؤجلة في الأعوام السابقة، مشيراً إلى وجود انفراج في هذه المرة، مشيداً بدور السلطات في دولة جنوب السودان في إزالة الصعوبات والعوائق أمام انعقاد الامتحانات، وقال إنهم وجدوا الترحيب من وزير التربية والتعليم ووزير الخارجية، إضافة إلى حرص واهتمام خاص من نائب رئيس الجمهورية لشؤون الخدمات حسين عبدالباقي، وذكر أن فكرة إقامة امتحانات الشهادة الثانوية في دولة جنوب السودان كانت تحدياً كبيراً للدولة خاصة في ظل الظروف والتعقيدات المعلومة للجميع، مبيناً أن في ذلك مؤشراً إيجابياً للحكومة في جنوب السودان وفي مدينة جوبا بصورة أخص.

وأوضح يحيى أن الامتحانات ستقام في مركز واحد في مجمع مدارس البلك، بعد أن تم ضم مركزي مدرستي الصداقة والمجلس الإفريقي في مركز واحد لتقليل مجهود التركيز في المراقبة وتأمين الامتحانات وسهولة حركة المراقبين والإشراف، وقال: «المركز الواحد يجعل إدارة الامتحانات تسير بشكل أفضل»، وتمنى التوفيق والنجاح للطلاب الممتحنين.

الأطباء يطالبون بأجور عادلة

الخرطوم: (ديسمبر)

أصدرت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودانية بياناً بتاريخ 2 أبريل 2026 بشأن الأجور والهيكل الراتبي للأطباء والعاملين في الدولة.

وكشفت اللجنة التمهيدية عن أنها أبتدرت حملة للمطالبة بهيكلة الأجور بصورة عامة للعاملين في القطاع الصحي وتعديل الهيكل الراتبي للأطباء وزيادة الرواتب أسوة بالقوات النظامية وهيكل التعليم العالي الذي رفعه وزير التعليم العالي للإجازة، مطالبة وزارة الصحة أن تضطلع بدورها تجاه الأطباء العاملين في الصحة.

واعتبرت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان أن مرتبات الأطباء أصبحت الأضعف بين الفئات الأخرى في الدولة، وذلك يعكس مدى الإهمال الذي يعاني منه قطاع الصحة في البلاد.

ونوه البيان إلى أن الأطباء في السودان يعملون تحت ظروف قاهرة منذ بداية حرب 15 أبريل وفي وضع صحي وإنساني شديد البؤس في حرب ينتهك فيها القانون الدولي الإنساني وتتجاهل تماماً حقوق المدنيين. قدم فيه الأطباء أرتالاً من الشهداء، جنباً إلى جنب مع بقية مكونات الشعب السوداني.

وشددت اللجنة التمهيدية إلى أن الأطباء واصلوا العمل داخل مستشفيات تفتقر للأمن والحماية وابسط معينات العمل. كما عملوا في ظروف أسوأ داخل معسكرات النازحين ودور الإيواء، احتراماً لقدسية مهنتهم ورسالتها السامية.

وأشار البيان إلى أن الأطباء يعملون لتقديم الخدمات العلاجية للمريض بلا راتب أو راتب دون الحد الأدنى الذي يسد الرمق ويحفظ كرامة الطبيب، خاصة صغار الأطباء من النواب والعموميين وأطباء الامتياز، وفي ظل الغلاء الفاحش والتدهور المريع لقيمة العملة بات المرتب لا يغطي تكاليف المواصلات للوصول لمكان العمل بالمستشفيات والمراكز.

ونوه البيان إلى أن تقديم الخدمة مشروط بتوفير الحد الآني من الاحتياجات الأساسية التي تمكن الطبيب من بقاءه وتقديم خدماته للمرضى لأجل استمرار الخدمات الطبية والصحية بحدها الأدنى في بلادنا التي تعاني ويلات حرب دمرت إنسانها وبنياتها الاقتصادية والاجتماعية ودمرت البنية التحتية لمعظم المؤسسات الطبية.

وأضافت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان أنه في حال عدم استجابة المخدَّم سوف نواصل المطالبة عبر أدوات العمل النقابي المعروفة حتى تحقيق إجازة هيكل راتب عادل ومنصف للأطباء عبر القنوات المعروفة في وزارة العمل ووزارة المالية للحصول على الأجر اللائق الذي يحفظ كرامة الطبيب ويمكنه من أداء وظيفته بالصورة المطلوبة.

د. هبة عمر، رئيس اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان

مؤشرات أزمة متنامية بين الرياض وبورتسودان

بورتسودان/ الرياض: (ديسمبر)

تزايدت المؤشرات العامة على وجود أزمة متنامية ما بين المملكة العربية السعودية وسلطة بورتسودان وقائدها الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، على خلفية تباينات بين العاصمتين تعمقت بشكل كبير بسبب الموقف الفاتر لبورتسودان تجاه العدوان الذي تعرضت له دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية من إيران خلال الحرب التي شهدتها المنطقة قبل أكثر من شهر.

وجاءت أولى مؤشرات التوترات بين بورتسودان والرياض بالإعلان عن تجميد الثانية الإيفاء بسداد قيمة صفقة الأسلحة الباكستانية بقيمة مليار وخمسمائة مليون دولار أمريكي، تشمل أنظمة دفاع جوي بجانب طائرات قتالية، وتم إجراء التجميد دون الإعلان عن السبب الحقيقي أو تحديد ميقات جديد لاستئناف الصفقة وتسليم محتوياتها.

وشهد الأسبوع الجاري تطورين أظهرا تنامي الخلافات والأزمة الصامتة بين البلدين، كان أولهما الأخبار المتداولة حول زيارة سرية لوفد إيراني ضم عناصر الحرس الثوري الإيراني لبورتسودان وإجراء لقاءات مع مسؤولين سودانيين، وهو الأمر الذي نفته وزارة خارجية سلطة بورتسودان في الثاني من أبريل الجاري، إلا أن قناة «العربية الحدث»، المرتبطة بشكل وطيد بتوجهات الرياض، أشارت ونقلاً عن مصادر أمنية يمنية إلى وصول خبراء من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني وروسي للعاصمة اليمنية صنعاء قادمين عن طريق التهريب «من خلال دولة بالقرن الإفريقي» لدعم عمليات الحوثي وتوجيه الهجمات البحرية في باب المندب. وتلاحظ أن القناة حجبت اسم الدولة الإفريقية المعنية، وهو ما جعل أصابع الاتهام تشير لارتباط حلفاء للرياض بالمنطقة بهذا الأمر.

السفير السعودي السابق بالسودان
علي بن حسن جعفر- صورة ارشيفية

أما التطور الثاني فهو إعلان إنهاء عمل السفير السعودي بالسودان علي بن جعفر دون سابق إنذار خلال وجوده بالرياض، وهو ما يعني عدم إقامة إجراءات الوداع الدبلوماسية الخاصة له كسفير لبلاده، خاصة أنه أمضى حوالي العقد في مهامه الدبلوماسية بالسودان. ويعد بن جعفر وجهاً دبلوماسياً ومخابراتياً معروفاً، حيث حضر للخرطوم من مقر سفارة بلاده بالعاصمة الروسية موسكو.

وأشار مراقبون إلى أن السفير المنهية خدمته بالسودان يعد أحد المهندسين الأساسيين للموقف السعودي خلال حرب السودان في أبريل 2023م والقائم على توفير السند للجيش وقياداته لمنع انهياره أمام الدعم السريع، وفي ذات الوقت لإضعاف صلته وارتباطه بتنظيم الحركة الإسلامية الإرهابية التي يتزعمهما علي كرتي. وتسبب هذا الموقف في حدوث توتر بين الرياض والحلفاء الإقليميين والدوليين بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأثيرت قضية الصلة بالجيش المرتبط بتنظيم الحركة الإسلامية الإرهابية خلال زيارة وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في يناير الماضي، ويومها فإن وزير الخارجية السعودي عزا تلك العلاقة إلى الرغبة في إبعاد قيادات الجيش من نطاق تأثير الحركة الإسلامية.

وفي ذات السياق فإن المراقبين أشاروا إلى وجود صلة بين القرار المفاجئ بإنهاء خدمة بن جعفر وقضية وصول الوفد الإيراني الذي اتضح أن خط سيره النهائي انتهى في العاصمة اليمنية صنعاء، حيث صدر قرار إنهاء فترة عمل بن جعفر في نفس اليوم الذي أصدرت فيه خارجية بورتسودان تكذيباً رسمياً لخبر زيارة الوفد الإيراني لبورتسودان المتردد منذ الخامس والعشرين من مارس الماضي، ونوهوا إلى أن النفي الذي صدر بعد مرور أسبوع، والذي تزامن مع إعلان إنهاء أعمال السفير بن جعفر لم يكن وليد صدفة، وإنما يوضح أن الأزمة الخفية تكمن في الاتهام السعودي لبورتسودان بالتواصل مع الإيرانيين سراً، وهو ما دفع الرياض لإعلان إنهاء عمل سفيرهم السابق بالخرطوم بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار، وهو ما يؤكد طبقاً لأولئك المراقبين وجود أزمة متنامية بين بورتسودان والرياض منذ العدوان الإيراني على دول الخليج جراء الموقف الرسمي لسلطة بورتسودان الذي يحمل مواقف متناقضة بدين في ظاهره الاعتداء الإيراني، ويوجه خطابات من منصات مرتبطة بالسلطة تعلن مساندتها الرسمية لطهران في حربها الحالية.

هل اقترب ميقات إبعاد كامل إدريس؟

عواصم: (ديسمبر)

نشر الناشط الإعلامي بمنصات التواصل الاجتماعي مجاهد بشرى قبل شهرين تسجيلاً صوتياً لمكالمة جمعت كلاً من وزير المعادن نورالدائم طه ورئيس مسار الشمال محمد سيد أحمد الجكومي. وخلال ذلك التسجيل أبلغ الثاني الأول بقرب حدوث تعديلات في قيادة البلاد ومجلس السيادة، وحينها حاول الرجلان الطعن في صحة تلك المكالمة إلا أن الوقائع التي شهدها الأسبوع الماضي أثبتت صحة ما جاء فيها.

في تلك المكالمة قال الجكومي إن الفريق أول ركن ياسر العطا سيتم إخراجه من مجلس السيادة وتعيينه رئيساً لهيئة الأركان، وإبعاد الفريق بحري إبراهيم جابر من مجلس السيادة. وفيما يتصل بنائب القائد العام حينها الفريق أول ركن شمس الدين كباشي فإن الجكومي أشار لإبعاده بنسبة ثمانين في المائة، مؤكداً أن رئيس الوزراء كامل إدريس سيتم إبعاده من موقعه أيضاً، ولتأكيد مصداقية حديثه فقد أشار يومها بأنه تحدث مع «عمك الكبير ذاتو» وهي إشارة لقائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان والذي أكد له تلك المعلومات.

بالنظر لتطورات الأسبوع الماضي بتعيين العطا رئيساً لهيئة الأركان وتسمية الكباشي وجابر مساعدين للقائد العام في وظائف غير

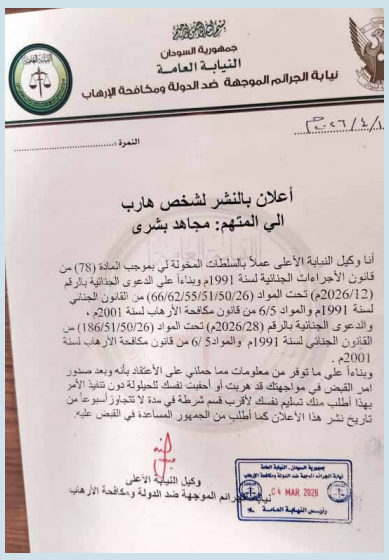

مدرجة ضمن هيكل الجيش الرسمي وأشبه بالترضيات والمجاملات نجد أن ما ورد في تلك المكالمة قبل شهرين تحقق فعلياً، وبات الجميع في انتظار الجزء الأخير بإعفاء رئيس وزراء سلطة بورتسودان كامل إدريس من موقعه، وهو الأمر الذي أشرنا في العدد السابق لوجود مؤشرات على حدوثه بتهيئة الرأي العام بشن حملة انتقادات مباشرة عليه أو الأداء العام لحكومته والوزارات المختلفة والتي تمثل تمهيداً لصدور قرار إعفائه من موقعه.

في ذات السياق قامت نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة ومكافحة الإرهاب بنشر إعلان بالقبض صادر في مواجهة الناشط الإعلامي مجاهد بشرى مؤرخ بالأول من أبريل، فيما قامت وكالة السودان للأنباء «سونا» بنشره وهو ما سبق أن أعلن عنه مجاهد بشرى، ورغم ادعاء النيابة في إعلانها المنشور بأن بشرى مطلوب في دعاوى جنائية تتعلق بجرائم تمس أمن الدولة وقضايا الإرهاب، إلا أن مراقبين ربطوا تاريخ بداية إجراءات هذا البلاغ بالتسريب الخاص بمكالمة الجكومي ونورالدائم أوائل هذا العام، ومع التطورات الأخيرة هذا الأسبوع بتعديلات قيادة الجيش فقد ثبتت صحة الوقائع والمعلومات التي وردت في ذلك التسجيل بشكل كامل حتى هذه اللحظة. وأعتبر مراقبون أن الإجراء الجنائي الأصوب الواجب هو التحقيق في الملابسات التي منحت الجكومي وبتصديق من الوزير مبلغ عشرة ملايين جنية سوداني للمساهمة في إجراء عملية عيون لشخصه، وأقر الجكومي باستلامها من حساب شركة أرياب للتعدين رغم عدم تمتعه بأي صفة رسمية في الوزارة أو الشركة.

لـ(ديسمبر) كلمة

البرهان يختار طريق الخراب

باستكماله إعادة ترتيب قيادة الجيش السوداني، يكون الفريق عبد الفتاح البرهان قد أكمل المرحلة الأولى من إعادة ترتيب هياكل السلطة والتي ستسمح له من ثم بإعادة ترتيب الأجهزة المدنية (مجلس السيادة والوزراء والمجلس التشريعي)، قبل تنظيم انتخابات صورية وللوصول إلى هدفه المعلن: الانفراد بسلطة يعترف بها العالم.

ومن الواضح أن عملية إعادة ترتيب قيادة الجيش تمثل الخطوة الأكثر تعقيداً في هذا المخطط، والذي تتضح خطواته التالية بقراءة البند السادس من بيان مجلس السلم والأمن الإفريقي الأخير، والذي اقترحته مصر ويحدد إجراءات استعادة حكم البرهان لشرعيته لدى الاتحاد الإفريقي، أسوة بما حدث مع دولة الغابون مؤخراً.

ومن المؤكد أن عملية إعادة ترتيب قيادة الجيش لم تكن بالمهمة السهلة، واستخدمت فيها كل الوسائل، سياسة العصا والجزرة، وصولاً إلى التسويات التي فاحت رائحتها والتي سمحت بإعادة تشكيل هيئة الأركان واستحداث مواقع مساعدي القائد العام، والتي تمثل الخطوة قبل الأخيرة قبل الإحالة للتقاعد.

واستمراراً لإضافة المزيد من المساحيق لوجه الانقلاب الكالح، جاء تعيين شخصيات كانت محسوبة على معسكر الثورة، وكذلك تلاوة البيان من ساحة الاعتصام في ذكرى الثورة الذي كانت نتائجه عكسية في أوساط الفلول المؤيدين للبرهان وقوى الثورة المطالبة بالقصاص من مرتكبي جريمة فض الاعتصام. ويبدو أن الخطوات القادمة تشمل تشكيل المجلس التشريعي بمقاييس البرهان ليتولى تعديل الوثيقة الدستورية بما يسمح بإلغاء مجلس السيادة واستبداله برئيس جمهورية ونواب للرئيس، والتخلص من اتفاقية سلام جوبا التي أصبحت مقيِّدة لخطط الفريق البرهان.

الهدف من كل هذه الترتيبات هو الوصول إلى تنظيم انتخابات «صورية» وفي مناطق سيطرة الجيش يحصل من خلالها الفريق البرهان على «شرعية» متوهمة تتيح له الاستمرار في السلطة والحصول على اعتراف دولي بالأمر الواقع، وإفشال كل مساعي استعادة الحكم المدني الديمقراطي، وإجهاض ثورة ديسمبر وشعارتها بشكل نهائي.

لكن خطط قائد الجيش لا تأخذ في الاعتبار أن من تم إبعادهم أو تهميشهم من القوات المسلحة لم يقولوا كلمتهم الأخيرة، وأن الغضب على سياساته يكسب المزيد من الزخم يومياً في أوساط مؤيديه من الإسلاميين وقادة المليشيات الرافضين لمحاولاته الانفراد بالسلطة، ما ينذر بمواجهات قادمة تفت من عضد المعسكر المؤيد للحرب.

وفوق ذلك، لا يأخذ قائد الجيش في الاعتبار قدرات شعبنا الذي فجر ثورات أكتوبر وأبريل وديسمبر، والذي لن يسمح بعودة الحكم الدكتاتوري مرة أخرى، مثلما قاوم انقلاب 25 أكتوبر 2021 بلا هوادة وعلى مدى 17 شهراً حتى اندلاع الحرب. وتشهد على ذلك التحركات المطلبية المتصاعدة من المعلمين والأطباء وأساتذة الجامعات وغيرها من الفئات التي شاركت بفعالية في تفجير الثورات الشعبية، والتي تضع تحقيق أهداف ثورة ديسمبر في مقدمة أولوياتها.

مرة أخرى، يتنكب قائد الجيش الطريق ويقرر عدم اقتناص سانحة الرباعية المتاحة أمامه وينحاز للفلول، ومرة أخرى سيكون السودانيون والسودانيات على الموعد قادرين على إعادة الأمور إلى نصابها واستعادة طريق الثورة وشعاراتها الخالدة... حرية سلام وعدالة، مدنية خيار الشعب.

ولا عذر لمن أنذره شعبنا مراراً.

لا للحرب.

مسؤول يبرز صورة لـ«البرهان» خلال مقابلة رسمية

بورتسودان: (ديسمبر)

أثار اجتماع رسمي عقده مستشار ما يعرف بالمجلس السيادي لسلطة بورتسودان لشؤون المنظمات والعمل الإنساني الفريق الركن الصادق إسماعيل بمستشار وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي ماركو ماليزيا يوم الأحد الماضي ببورتسودان دهشة المراقبين والمتابعين، إذ وضع إسماعيل وبشكل لافت صورة قائد الجيش بشكل بارز في الطاولة المجاورة له، وهو تقليد غير معمول أو متعارف عليه وهو ما جعل كثيرين ينظرون إليه باعتباره مظهراً من مظاهر الرياء والنفاق، في ما مضى آخرون للقول إنه يعكس التوجه الشمولي السلطوي والاستئثار الكامل بالسلطة لقائد الجيش الذي باتت خطاه تتقدم بشكل متسارع ليصبح «رئيساً للجمهورية».

وحاول كثيرون التشكيك في أصل الصورة المتداولة باعتبار أن صورة البرهان لم تكن

الصورة المنشورة بوكالة الانباء الرسمية للقاء اسماعيل بمستشار الخارجية الايطالي
يوم الاثنين الماضي ببورتسودان

جزءاً منها وتمت إضافتها، إلا أن التقصي أثبت أن هذه الصورة نشرت في موقع وكالة السودان للأنباء «سونا» مع خبر اللقاء الذي جمع إسماعيل مع مستشار وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي يوم الأحد الماضي ببورتسودان.

ومن المعلوم أن الفريق الركن الصادق إسماعيل ظل يشغل موقع مدير مكتب البرهان بالقصر الجمهوري منذ ترؤسه المجلس العسكري ثم تعيينه رئيساً لمجلس السيادة، وظل في موقعه لحين إعفائه في يوليو 2024م من موقعه وترقيته لرتبة الفريق وتسميته «مبعوثاً رئاسياً شخصياً» وعين بديلاً عنه العميد عادل سيدرات الذي رقي لاحقاً إلى رتبة اللواء، ليتم تكليف إسماعيل في مارس 2025م برئاسة اللجنة الوطنية المشتركة للطوارئ الإنسانية. وتختص اللجنة بمهام التأكد من الجاهزية الفنية واللوجستية بالمعابر، والتنسيق المُحكم بين الوزارات والهيئات والمؤسسات المُختصة من أجل تسهيل انسياب المساعدات الإنسانية، ولاحقاً باتت التسمية الرسمية لإسماعيل «مستشار مجلس السيادة لشؤون المنظمات والعمل الإنساني».

تدشين «فيديو ديسمبر»

عواصم: (ديسمبر)

بدأت صحيفة (ديسمبر) في تدشين خدمة (فيديو ديسمبر) اعتباراً من الاثنين السادس من أبريل 2026م عبر منصاتها في مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) و(أكس) وقناتها الخاصة على يوتيوب.

وتناول الفيديو الأول الذي قدمه الإعلامي والمحلل السياسي ماهر أبو جوخ تفاصيل اللقاء الأخير الذي جمع بين قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع الفريق أول محمد حمدان دقلو حميدتي مساء يوم الثامن من أبريل 2023م قبل ايام من اندلاع الحرب. يذكر أن مشروع «فيديو ديسمبر» يهدف لتقديم عدد من المواضيع والقضايا المكتوبة والمنشورة بالصحيفة عبر إنتاجها في شكل فيديو بغرض زيادة التفاعل معها وضمان انتشارها على أوسع نطاق ممكن وسط السودانيين والسودانيات.

فيديو ديسمبر
حرية - سلام - عدالة

إحياء ذكرى (6) أبريل ونسيان جريمة فض الاعتصام

الخرطوم: (ديسمبر)

نشر قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان فيديو مصوراً من أمام القيادة العامة وبثه صباح يوم الاثنين السادس من أبريل. وأوضح في ذلك الفيديو أن هذا المكان «ويقصد المنطقة الواقعة أمام القيادة العامة» كان شاهداً فيها حينما جاءت الجماهير والشعب السوداني داعية الجيش إلى الانحياز والاستجابة لمطالبهم في السادس من أبريل 1985م والسادس من أبريل 2019م، محيياً موقف الشعب السوداني المساند للجيش منذ حرب أبريل 2023م.

وعلى عكس ما توقع قائد الجيش ومستشاروه فإن الفيديو المذكور أدى إلى نتيجة عكسية تماماً. فعلى مستوى حلفائه في حزب المؤتمر الوطني المحلول اعتبروا أن حديث الرجل عن ذكرى سقوط «نظامهم» هو بداية تنصل من تحالفه معهم، لأن المشروع المشترك الذي يجمع الطرفين يقوم على «إهالة التراب على ثورة ديسمبر وكل ما يرتبط بها نظير إقامة نظام بديل يحظى فيه البرهان بالرئاسة وهم بالسيطرة».

إلا أن الانتقادات والحملة الأعنف على برهان جاءت من مناصري ومؤيدي ثورة (ديسمبر) الذين اعتبروا ما أورده من حديث «إحياء لذكرى السادس من أبريل وإغفال لدوره الشخصي في النهاية الحزينة والمؤسفة لهذا المشهد التاريخي بإصداره قرار وإجراءات جريمة فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من يونيو 2019م»، وهو ما دفع كثيرين للقول إن «البرهان شخصياً آخر شخص يحق له الحديث عن الاستجابة لمطالب اعتصام القيادة العامة، لأنه في ذات المكان الذي وقف فيه عند تصوير ذلك الفيديو أصدر تعليماته في الثالث من يونيو/ 29 رمضان من ذلك العام، بفض الاعتصام بالقوة مخلفاً عدداً كبيراً من الشهداء والمفقودين ومسبباً جرحاً غائراً لم يندمل حتى الان».

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
9 أبريل 2026م
تقارير
https://decembernews.com

قرارات البرهان بشأن الرفاق الثلاثة: كباشي العطا وجابر

مـــاذا يحـــدث في الجيـــش ولمـــاذا؟

خـــاص: (ديسمبـــر)

هل بلغ الصراع ذروته داخل الجيش السوداني أم متجه نحو حل؟. والسؤال مطروح وفقاً للإجراءات التي أعلن عنها القائد العام للجيش الفريق الأول عبد الفتاح البرهان، والتي من الصعب أن لا ننظر إليها على أنها تحجيم لدور رفاقه في القيادة السياسية للجيش؛ الفريق أول شمس الدين الكباشي والفريق أول ياسر العطا والفريق إبراهيم جابر، على الرغم من أنه رتب لهم مناصب جديدة في قيادة الجيش ووزعهم بين مساعدين له وقيادة الأركان. وفي واقع الأمر أن القرارات فتحت باباً من الأسئلة وعديداً من التحليلات والسيناريوهات، أبرزها أن البرهان في طريقه للانفراد بالسلطة رئيساً للجمهورية، أو تحت أي مسمى، وأسواها عليه شخصياً أنه أفلح في جمع عداوات واسعة ربما تتعاون في إزاحته كلياً من المشهد.

ومن بين الأسئلة التي لا يمكن التغاضي عنها: ماهي الضغوط التي دفعت البرهان ورفاقه إلى هذه الإجراءات؟ هل تصنيف الحركة الإسلامية جماعة إرهابية أم الحرب الأمريكية الإيرانية؟غير أن السؤال الأكثر أهمية: ما القادم الذي سيعقب قرارات البرهان؟.

المجلس العسكري «يتحلل»

تجمع البرهان ورفاقه في اللجنة الأمنية في مجلس عسكري ادعى انحيازه للثورة المطالبة بإسقاط عمر البشير، وكان المخطط أن يستقلوا بالسيادة وإلهاء المدنيين في حكومة تنفيذية مدارة من قبلهم، إلا أن المدنيين تمسكوا بالمشاركة في المجلس، الأمر الذي دفعهم إلى إقناع رفاقهم بالتنازل عن عضوية المجلس أبرزهم اللواء صلاح عبدالخالق. وترافق البرهان وقائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو حميدتي وكباشي وياسر العطا وإبراهيم جابر مشكلين المكون العسكري في مجلس السيادة. وعلى الرغم من أن مجلس السيادة كان في إطار شراكة بينهم والمدنيين إلا أنها في الواقع كانت منافسة وعدم انسجام خاصة من العسكريين، وانتهت الشراكة بانقلاب صريح في 25 أكتوبر 2021. ولكن الحرب التي اندلعت في 15 أبريل 2023م أخرجت بطبيعة الحال حميدتي من المجلس، لينفرد البرهان ورفاقه الثلاثة؛ كباشي والعطا وجابر بإدارة البلاد، متوزعين المهام العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتابعنا مؤخرا الأنباء المتداولة التي تشير إلى نية البرهان حل مجلس السيادة التي راجت قبل القرارات الأخيرة، ولا خلاف على أنها عززتها، وينظر إليها على أنها قرارات استباقية الغرض منها ترتيب أوضاع الرفاق في المرحلة القادمة قبل إعلان حل المجلس.

ويرى خبراء سياسيون أن بقية أعضاء المجلس من الحركات المسلحة؛ مالك عقار وصلاح الدين آدم تور وعبد الله يحيى، يمكن ترتيب أمرهم ضمن التفاهمات مع الحركات المسلحة الموقعة على سلام جوبا، مع الوضع في الاعتبار أنه أكثر الملفات تعقيداً التي يواجهها البرهان وفريقه من الاستخبارات العسكرية. أما المدنية الوحيدة في المجلس نوارة أبو محمد طاهر فأمرها سهل. وبهذه الخطوات والمنتظر اكتمالها بإعلان حل المجلس يكون المجلس العسكري قد تحلل وانتقل السودان إلى مرحلة جديدة شديدة الشبه بالفترة التي حكم فيها البشير منفرداً.

نية البرهان في حل مجلس السيادة التي راجت قبل القرارات الأخيرة ولا خلاف على أنها عززتها، وينظر إليها على أنها قرارات استباقية الغرض منها ترتيب أوضاع الرفاق في المرحلة القادمة قبل إعلان حل المجلس

منظمة إرهابية وحرب إيران

الملاحظة الجوهرية في تعاطي البرهان مع المجتمع الدولي وخاصة «الرباعية» أنه لم يغلق الباب، ودائماً ما يتركه مواربا. وأبرز ما عرف عن البرهان المراوغة وعدم الالتزام بالتعهدات التي لا يكترث بتنفيذها عند إبرامها، وهذه المراوحة واضحة منذ لقائه الأول مع كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، مسعد بولس، وربما تعامل الرجل بتقديرات واقعية لا تسمح له بمناطحة صريحة مع إدارة الرئيس الأمريكي أو خسارة حلفاء في المنطقة في مقدمتهم المملكة العربية السعودية.

غير أن التطور الذي لم يكن متوقعاً هو إعلان أمريكا الحركة الإسلامية منظمة إرهابية، ثم التطور المفاجئ في الصراع الأمريكي الإسرائيلي من جهة وإيران من جهة أخرى. كان قرار تصنيف الحركة الإسلامية وحرب إيران لحد كبير هما الفاعل الأساسي في قرارات البرهان المتعلقة برفاقه في مجلس السيادة، إضافة إلى ضغوط قديمة متعلقة بمبادرة الرباعية. ورغم هذا وذاك من الصعب جداً النظر إلى هذه القرارات على أنها بعيدة من مراوغة جديدة ينشط فيها البرهان.

الإسلاميين إرهابيون

الحرب الدائرة في السودان حرب سياسية، من أطلق رصاصتها الأولى خطط أن يعود عبرها للسلطة، وهم جماعة الحركة الإسلامية أو المؤتمر الوطني، الذين يرفضون إيقافها إن لم تحقق غرضهم في العودة. مع الوقت تبين أن البرهان أقرب القيادات للحركة الإسلامية، أو على الأقل ربط مصالحه بشكل كبير بمصالح الحركة الاسلامية، غير أنه في ذات الوقت كان مطلوباً منه أن يحافظ على سبب وجوده الأول في المشهد وهو مساندة الثورة التي أطاحتهم، وينفي علاقته معهم بشكل قاطع، لذلك دائماً ما ينكر وجودهم حوله، ويذكر الجميع سؤاله الدائم عن «الكيزان» «وينن الكيزان؟».. الإسلاميين وينم؟». ومن المفترض أن تنتهي الحرب بعد أن يكون وجودهم في المشهد أمراً طبيعياً ومقبولاً، وبالمقابل شيطنة قوى الثورة واتهامهم بالخيانة والعمالة. ولكن «الإسلاميين في السودان إرهابيين» بحسب تصنيفهم من الولايات المتحدة الأمريكية، وقطعاً فإن تصنيفهم من قبل أمريكا سيعقّد تعاملهم مع العالم، وما زاد الطين بلة إعلان الجناح العسكري الأشهر للحركة الإسلامية محظوراً من الإدارة الأمريكية نفسها. وهنا دخل البرهان في اختلال سياسي ودبلوماسي جديد، ولكن في ذات الوقت فتح له الطريق لتسيد المشهد بعد أن حتمت الظروف على الإسلاميين التراجع إلى الظل على الأقل في الوقت الحالي، وهذا يعني زيادة حظوظ البرهان في الظهور والانفراد بالقرار، لذا وجدت القرارات المتعلقة برفاقه كباشي والعطا وجابر الطريق ممهداً.

مع الوقت تبين أن البرهان أقرب القيادات للحركة الإسلامية أو على الأقل ربط مصالحه بشكل كبير بمصالح الحركة الإسلامية، غير أنه في ذات الوقت كان مطلوباً منه أن يحافظ على سبب وجوده الأول في المشهد وهو مساندة الثورة التي أطاحتهم

حرب إيران والخليج

ناجي عبدالله واللواء طارق كجاب وعدد من الإسلاميين وضعوا حكومة البرهان في وضع لا تحسد عليه، بعد أن أظهروا تأييداً واضحاً لإيران في حربها ضد أمريكا وإسرائيل، متجاهلين دول الخليج والعدوان الإيراني عليها وخاصة المملكة العربية السعودية وقطر، وكلتاهما داعمة للجيش، لذا أظهر البرهان غضبه أمام موقفهم فحبس من حبس وأعفى من أعفى. ولكن الأكثر أثراً وخطورة بخصوص تداعيات حرب الخليج ضد إيران هي الوحدة والتضامن الخليجي الذي أوجده العدوان الإيراني، وهذا يعني تقارباً سعودياً إماراتياً، وفي هذه الحالة نجد أنفسنا أمام تطابق في رؤية الحل بالنسبة لثلاث دول من دول «الرباعية» وهي السعودية والإمارات وأمريكا. وفي الجانب الآخر من المتوقع استثمار الدعم السريع أوضاع البرهان والجيش المعقدة دبلوماسياً لإظهار نفسه بشكل جديد وتلقي مزيد من الدعم والإمداد من الدول الداعمة له.

ولا يمكن أن نغادر هذه النقطة قبل أن نضع في ثنايا هذا التحليل حدثين، وعلى الرغم من عدم ارتباطهما مع بعضهما بعضا إلا أنهما شديدا الصلة بالنقطة مثار النقاش، أولهما إنهاء فترة عمل السفير السعودي في الخرطوم علي بن جعفر والذي تولى الملف منذ 2019، والثاني لقاء مبعوث الأمين العام للسودان بيكا هافيستو مع قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو. والملاحظة اللافتة أننا لم نطالع بيان احتجاج من الخارجية السودانية تجاه هذا اللقاء، وكل ذلك يوحي بأن هناك ترتيبات جديدة تسبقها دبلوماسية جديدة خطا البرهان خطواتها الأولى بالقرارات الأخيرة والتي تؤكد المصادر أنها ستتبع بأخرى.

بقاء البرهان سراً وعلناً

في حواره مع وكالة أنباء رويترز قال القيادي الإسلامي المطلوب للمحكمة الجنائية أحمد هارون إن رؤيتهم أن يتولى «عسكري» حكم البلاد لخمس سنوات بعد إيقاف الحرب. وفي تسريب انتشر بكثافة على مواقع التواصل للقيادي الإسلامي قال عثمان محمد يوسف كبر إنهم سيبقون على البرهان خمس سنوات بعد انتهاء الحرب، وكشف في ذلك المقطع المسرب أن البرهان كلما شتمهم ليلاً اعتذر لهم صباحاً، وعليه يبدو أن خطة الحركة الإسلامية هي الإبقاء على التنازع والفوضى مع وجود عسكري موالٍ لهم يخلص من كل ذلك إلى تقديمهم للشارع السوداني بعد رمي خصومهم بالعملاء، ومستخدماً أدوات الدولة في ذلك.

ووفقاً لهذه التطورات ستظل خطة الحركة الإسلامية ثابتة ولكن ليس بالضرورة أن يكون «العسكري» هو البرهان بعد محاولته التخفف من تركتهم الثقيلة الموسومة بالإرهاب.

اجتذاب الأعداء

معلوم أن الحركات المسلحة شاركت في انقلاب 25 أكتوبر 2021 مقابل البقاء في السلطة، وشاركت في الحرب لذات السبب وأسباب أخرى. وقد دفعت تقلبات الميدان الحركات وقادتها وبالذات مني أركو مناوي وجبريل إبراهيم إلى منطقة حرجة، وكان أول جهة استثمرت في وضعهم الهش الحركة الإسلامية وعناصرها في استخبارات الجيش، إذ صوروا لهم أول الأمر أن الهدنة المعلنة من «الرباعية» ويتردد البرهان حيالها حال تم توقيعها قبل استعادة دارفور ستكون القشة التي ستقصم ظهرهم إلى الأبد. اليوم عادت الحركات المسلحة إلى ذات المربع الحرج إن لم يكن أكثر حرجاً، خاصة حال نظرنا إلى الترتيبات الجديدة على أنها خطوة نحو تعامل جديد مع المجتمع الدولي يفضي إلى «هدنة إنسانية» توقف القتال قبل تحرير دافور، يسبقها حسب ما تردد حل المجلس السيادي وتكريس السلطات والصلاحيات في قبضة رجل اسمه البرهان.. فإيقاف الحرب من قبل البرهان دون القضاء على الدعم السريع وتحقيق المكاسب السياسية من الحرب يضع الحركة الإسلامية والحركات المسلحة في وضع حرج مع الرأي العام السوداني، بعد انهيار كل الوعود التي بزقذلوها للسودانيين ودعاية الحرب، إضافة إلى أن قبول الهدنة والمضي في مسار السلام ولو جزئياً سيدخل الإسلاميين والحركات في تعقيدات غير مؤمونة العواقب، الأمر الذي يجعل فرضية إزاحة البرهان من المشهد قائمة عن طريق انقلاب داخلي أو بأي وسيلة من وسائل الإسلاميين المعروفة عنهم.

ميرغني إدريس مهندس الصفقة

كشفت مصادر لقناة زسكاي نيوز عربية عن أن صفقة تسكين أعضاء المجلس السيادي في مواقع جديدة مرتبطة بالقوات المسلحة كان وراءها الفريق ميرغني إدريس، وهو أحد الذين تم حظرهم من قبل الخزانة الأمريكية لجهة أنه أحد الذين أداروا الدعم المالي للحرب، كما أنه يدير أموالاً محظورة هي أموال منظومة الصناعات الدفاعية. ومن الواضح أن ميرغني أصبح لاعباً أساسياً جوار البرهان وبالذات لإدارته أموال المنظومة وأموالاً أخرى، وتربطه بالبرهان صلات قديمة فهما «أولاد دفعة» وقد أعاده البرهان للخدمة بعد الإطاحة بالبشير، ونجح في تمويل الحرب بشكل كبير.

وتشير المصادر، التي تحدثت لإسكاي نيوز، إلى أن ميرغني مهندس الصفقة عرض أموالاً على الضباط العظام مقابل قبولهم بالتسوية الجديدة وابتعادهم عن تعاطي الشأن السياسي اليومي، ولو قليلاً، وهذا دون شك ترتيب جديد ينفرد فيه البرهان بالقرار السياسي مدعوماً من الصناعات الدفاعية وشركاتها التجارية في دول الجوار توطيناً لسلطته حال تخاذل عنه النظام القديم الذي يرى في الخطوة تهديدا لمستقبله.

هدنة فقط

وفقاً لمصادر عديدة، خطة البرهان التي يسعى إلى تسويقها وسط الإسلاميين أنه يتجه إلى القبول بالهدنة الإنسانية والشروع في المساعدات الإنسانية ووقف إطلاق النار، إلا أنه سوف يستمر في المراوغة السياسية، بحيث تظل العملية السياسية مكان شد وجذب إلى حين انتهاء المدة المتفق عليها (خمس سنوات)، مع التعهد بالعمل على حماية الإسلاميين وخطابهم وسط السودانيين وقمع الخطاب المعادي لهم، بعد أن يستخدم وضعهم الحرج بسبب العقوبات مقدمة لهذا السيناريو المعد في أضابير الاستخبارات العسكرية.

اليوم عادت الحركات المسلحة إلى ذات المربع الحرج إن لم يكن أكثر حرجاً، خاصة حال نظرنا إلى الترتيبات الجديدة على أنها خطوة نحو تعامل جديد مع المجتمع الدولي يفضي إلى «هدنة إنسانية» توقف القتال قبل تحرير دافور

هل الجيش بخير؟

الملاحظة المدهشة أن الجميع لم ينظر إلى مصلحة الجيش في القرارات الأخيرة التي تضمنت تغيير رئيس هيئة الأركان واستحداث مناصب من بينها منصب الفريق أول شمس الدين كباشي (مستشار القائد العام لشؤون التخطيط والبناء)، وانصب نظر الجميع إلى المراوغة السياسية التي يسعى لها البرهان. وعندما نقول مصلحة الجيش نعني قطعاً مصلحة الحرب، وهذه الملاحظة تشير جلياً إلى أن الترتيبات والقرارات التي جرت سياسية بامتياز وينتظر أن تكتمل قريباً.

بين أبريل 1985 وأبريل 2019

كيف تبدو التحولات في الوعي واللغة وأدوات الاحتجاج؟

تقرير: إيمان فضل السيد

«حرية، سلام، وعدالة».. يهتف شاب في العشرينات وسط موكب مهيب، بينما يستعيد رجل خمسيني في ذاكرته هتافات إسقاط النظام في أبريل 1985.

بين الصوتين، تمتد مسافة زمنية تتجاوز ثلاثة عقود، لكنها تختصر تحولات عميقة في الوعي واللغة وأدوات الاحتجاج في السودان. في أبريل 1985، كانت النقابات المهنية والأحزاب السياسية تقود الشارع، بهياكل تنظيمية واضحة وخطاب سياسي تقليدي، حيث تشكّلت الشعارات بوصفها امتدادًا مباشرًا للبيانات السياسية.

أما في أبريل 2019، ومع انطلاق اعتصام القيادة العامة ضمن ثورة ديسمبر 2018، فقد برزت قوى جديدة مثل تجمع المهنيين السودانيين ولجان المقاومة، مدفوعة بجيل شاب أعاد تشكيل أدوات الاحتجاج ولغته، مستفيدًا من فضاء رقمي مفتوح وتجربة تاريخية أكثر تعقيدًا.

يقول أحد المشاركين في انتفاضة أبريل 1985: «كنا نخرج ونحن نعرف ماذا نريد بالضبط، إسقاط النظام وعودة الديمقراطية، لم تكن هناك تعقيدات كثيرة في الشعار».

بينما تقول إحدى المشاركات في اعتصام 2019: «لم نكن نهتف فقط لإسقاط النظام، كنا نحاول أن نعبر عن أنفسنا وأحلامنا وطموحاتنا في بلد يسعنا جميعاً، بلد من دون عنصرية، من دون ظلم، ومن دون كبت للحريات».

تعكس هذه الأصوات، بقدر ما تعكسه الشعارات، تحوّلًا عميقًا في طبيعة الخطاب الثوري نفسه.

من الشعار إلى الخطاب

في انتفاضة أبريل 1985، بدت الشعارات أقرب إلى بيانات سياسية مكثفة؛ مباشرة في لغتها، واضحة في مقصدها: «إسقاط النظام»، «لا لحكم الفرد»، و«نعم للديمقراطية». صيغت هذه العبارات بلغة فصحى تقليدية، تعكس طبيعة لحظة تقودها النخب السياسية والنقابية، حيث كان الشعار أداة للحشد السريع، ووسيلة لتوحيد الجماهير حول مطلب محدد وواضح.

أما في ثورة ديسمبر 2018، وتحديدًا في أبريل 2019، فقد تغيّر شكل الشعار ووظيفته معًا. «حرية، سلام، وعدالة»، «تسقط بس»، «مدنية خيار الشعب»، و«الشعب أقوى والردة مستحيلة» لم تكن مجرد هتافات، بل صيغ لغوية مكثفة تختزن رؤية كاملة لشكل السلطة وطبيعتها.

وفي شعارات مثل «الدم قصاد الدم.. ما بنقبل الدية»، و«يا عنصري ومغرور.. كل البلد دارفور»، يبرز البعد العاطفي والاجتماعي، حيث يتحول الشعار إلى أداة مقاومة، وإلى خطاب يواجه قضايا الهوية والعدالة، جنبًا إلى جنب مع قضايا السلطة والحكم.

بين وضوح العبارة في أبريل 1985، وجرأة الاختزال وثراء الدلالة في أبريل 2019، انتقلت الشعارات من كونها أدوات مطلبية مباشرة، إلى نصوص قصيرة مشحونة بالرمز والإيقاع، تُنتج المعنى بقدر ما تعبّر عنه، وتعيد صياغة العلاقة بين الشارع وقضاياه، من جهة، وبين الشارع والسلطة من جهة أخرى.

الشعارات.. مرآة للوعي

بطبيعة الحال لا تعكس الشعارات ما يريده المحتجون فحسب، بل تكشف أيضًا كيف يفكرون في أنفسهم، وفي دولتهم، وفي شكل المستقبل الذي يتطلعون إليه. وبين انتفاضة أبريل 1985 وثورة ديسمبر 2018، يبدو هذا التحول في الوعي جليًا بقدر ما هو عميق.

في 1985، تمحورت الشعارات حول هدف واضح ومباشر: إنهاء الحكم القائم واستعادة المسار الديمقراطي. كان الشارع يتحدث بلغة سياسية تقليدية، ترى في الدولة إطارًا يمكن إصلاحه عبر تغيير السلطة، لذلك جاءت الشعارات مركّزة على «إسقاط النظام» و«الديمقراطية» كأهداف نهائية.

أما في 2019، فتجاوزت الشعارات مطلب التغيير السياسي إلى إعادة تعريف أوسع لمعاني الحرية والعدالة والانتماء. لم يعد الشعار يكتفي بمخاطبة السلطة، بل اتجه أيضًا إلى مساءلة المجتمع نفسه، كما في الهتافات المناهضة للعنصرية، أو تلك التي تؤكد على مركزية الهامش.

هنا، لم تعد الثورة مجرد فعل إسقاط، بقدر ما هي مشروع وعي متكامل، يسعى لإعادة بناء العلاقة بين مكونات المجتمع، وإعادة تشكيل السلطة في آن.

ويبرز في هذا السياق حضور لافت للمرأة، بكل الأعمار وخاصة الفتيات. هذا الحضور لم يكن يعبر عن دور فاعل في الميدان فحسب، بل كانت المرأة منتجة للخطاب ذاته، ما أضفى على الشعارات حساسية جديدة تجاه قضايا العدالة الاجتماعية، والتمثيل، والكرامة الإنسانية.

من الشارع إلى الفضاء الرقمي

اللافت أن تغيّر اللغة، صاحبه تغير كبير في سائطها. ففي 1985، كان الشعار يُتداول عبر المسيرات، ومنشورات النقابات، والبيانات السياسية المطبوعة، والقصاصات المختزلة وشعارات الحائط ضمن فضاء سياسي محدود نسبيًا.

أما في 2019، فقد انتقل الشعار إلى فضاءات أوسع؛ وسائل التواصل الاجتماعي، والجداريات، والأغاني، ومقاطع الفيديو، ما منحه سرعة انتشار غير مسبوقة، وقدرة على إعادة الإنتاج والتداول خارج حدود المكان.

هذا التحول أسهم في تشكيل وتصميم الشعار بطرق مبتكرة بالقدر الذي أسهم فيه في كيفية انتشار الشعار؛ حيث أصبحت اللغة أكثر اختزالًا، وأكثر قابلية للتكرار، وأكثر انفتاحًا على السخرية والإيقاع، بما يتناسب مع طبيعة التداول الرقمي.

موكب من انتفاضة مارس/ ابريل 1985م الثانية اعتصام القيادة العامة - صورة ارشيفية

في انتفاضة أبريل 1985، بدت الشعارات أقرب إلى بيانات سياسية مكثفة؛ مباشرة في لغتها، واضحة في مقصدها: «إسقاط النظام»، «لا لحكم الفرد»، و«نعم للديمقراطية» صيغت بلغة فصحى تقليدية، تعكس طبيعة لحظة تقودها النخب السياسية والنقابية

السياق السياسي ودور العسكريين

لكن هذا التحول في اللغة والوعي لم يكن معزولًا عن السياق السياسي، خاصة دور المؤسسة العسكرية في كل من التجربتين. يقول الصحفي المخضرم عبد الله رزق، الذي عايش المرحلتين:

«تحرك أبريل ومصائره ظل محكومًا بشروط داخلية وخارجية، وذاتية وموضوعية. فثمة فارق في الوعي ناتج من خبرة وتجارب الشعب خلال حقبتين، وانعكاس ذلك في الشعارات المرفوعة والتكتيكات، لاسيما ما تعلق بدور العسكريين».

ويضيف أن الفارق بين التجربتين لا يظهر فقط في طبيعة الشعارات، بل أيضًا في كيفية تفاعل الجيش مع الحراك الشعبي، وهو ما كان له تأثير مباشر على مسار كل منهما. ففي أبريل 1985، برز ما عُرف لاحقًا بانحياز الجيش للشعب، حين تدخلت المؤسسة العسكرية في لحظة حاسمة، لتضغط على السلطة القائمة وتفتح الطريق أمام انتقال سياسي. وقد انعكس ذلك على طبيعة الشعارات نفسها، التي لم تكن مشغولة كثيرًا بمخاطبة الجيش أو التحذير من (الردة)، بقدر تركيزها على إسقاط النظام واستعادة الديمقراطية.

أما في أبريل 2019، فقد جاء تدخل الجيش في سياق مختلف تمامًا. فبدلًا من انحياز واضح ومباشر لمطالب الشارع، ظهر تدخل اللجنة الأمنية للنظام بوصفه محاولة لاحتواء الحراك وإعادة إنتاج السلطة بصيغة جديدة، وهو ما دفع المحتجين إلى تطوير خطابهم وشعاراتهم لتشمل التحذير من الالتفاف على الثورة.

لذلك، لم تعد الشعارات في 2019 موجهة فقط ضد السلطة القائمة، بل اتسعت لتشمل كل ما يمكن أن يهدد مسار التغيير، كما في «الشعب أقوى والردة مستحيلة» و«مدنية خيار الشعب»، حيث تعكس هذه العبارات وعيًا متقدمًا بتعقيدات المرحلة، ورفضًا مبكرًا لأي تسويات لا تحقق جوهر مطالب الثورة.

وبهذا، أصبحت الشعارات جزءًا من معركة أوسع؛ ليس فقط لإسقاط نظام، بل لحماية مسار كامل من التغيير، في مواجهة توازنات سياسية وعسكرية أكثر تشابكًا مما كانت عليه في 1985.

في ثورة ديسمبر 2018، وتحديدًا في أبريل 2019، تغيّر شكل الشعار ووظيفته معًا. «حرية، سلام، وعدالة»، «تسقط بس»، «مدنية خيار الشعب»، و«الشعب أقوى والردة مستحيلة».. لم تكن مجرد هتافات، بل صيغ لغوية مكثفة تختزن رؤية كاملة لشكل السلطة وطبيعتها

ما بعد الشعار.. حين تختبر الشعارات واقعها

غير أن أهمية الشعارات لا تتوقف عند لحظة إطلاقها في الشارع، بل تمتد إلى ما بعدها؛ إلى قدرتها على الصمود حين تغادر الهتاف وتدخل في اختبار الواقع. فبينما نجحت شعارات أبريل 1985 في تحقيق هدفها المباشر بإسقاط النظام وفتح الطريق أمام انتقال سياسي، فإنها لم تُختبر طويلًا في مواجهة أسئلة أعمق تتعلق ببنية الدولة نفسها، وهو ما جعل التجربة الديمقراطية لاحقًا عرضة للاهتزاز والانقطاع في وقت وجيز.

في المقابل، وجدت شعارات 2019 نفسها في مواجهة اختبار أكثر تعقيدًا وقسوة. فالهتافات التي حملت وعود «الحرية والسلام والعدالة» لم تعد مجرد مطالب، بل تحولت إلى معايير يُقاس بها الواقع، وإلى مرجعية أخلاقية وسياسية يُحاسَب على أساسها الفاعلون في المشهد.

ومع تعثر الانتقال، وتصاعد الأزمات، ثم الانزلاق إلى صراع مفتوح، بدا أن الفجوة بين الشعار والواقع قد اتسعت، لكنها في الوقت ذاته كشفت عن أمر آخر، أن ما تغيّر هو سقف التوقعات نفسه وليس الشعارات فقط.

فجيل 2019 لم يعد يقبل بتسويات جزئية أو حلول مؤقتة، بل بات أكثر ميلًا لربط أي تغيير بمعناه العميق، وليس تغييراً شكلياً فقط. بهذا المعنى، يمكن القول إن التحول الأكبر لا يكمن فقط في اللغة أو الأدوات، بل في طبيعة العلاقة بين الشارع والسلطة.

في 1985، كان الشارع يضغط من أجل التغيير، ثم يتراجع خطوة إلى الخلف.

أما في 2019، فقد حاول الشارع أن يظل حاضرًا، مراقبًا، ومشاركًا، بل وحارسًا لشعاراته.

بين الأبريلين

بين أبريل 1985 وأبريل 2019، تتبدل الهتافات، وتتغير الكلمات، لكن ما يبقى هو ذلك السعي المستمر لتعريف معنى الحرية، وحدود السلطة، وشكل الدولة الممكنة.

ربما لا تكمن أهمية هذه المقارنة في المفاضلة بين تجربتين، بقدر ما تكمن في قراءة ما تكشفه كل منهما عن لحظتها التاريخية؛ عن شعب تعلّم من تجاربه، وراكم أسئلته، وغيّر لغته لأنه ببساطة، لم يعد يرى نفسه كما كان.

في النهاية، تظل شعارات كلتا الحقبتين تعبر عن أشواق ودوافع جماهير الشعب السوداني ببلد لم يُكتب له التغيير بعد.

قاموس الثورة: مقارنة بين شعارات 1985 و2019

أبريل 1985

- يسقط النظام
- هدف مباشر: إنهاء الحكم القائم
- لا لحكم الفرد
- رفض صريح للاستبداد
- نعم للديمقراطية
- طرح بديل سياسي واضح
- إضراب... عصيان حتى النصر
- وسيلة احتجاج واضحة

أبريل 2019

- حرية، سلام، وعدالة
- رؤية شاملة للدولة والمجتمع
- تسقط بس
- اختزال حاد وساخر يعكس الحسم
- مدنية خيار الشعب
- تحديد شكل الدولة المطلوبة
- الشعب أقوى والردة مستحيلة
- وعي بمخاطر الالتفاف على الثورة
- الدم قصاد الدم... ما بنقبل الدية
- مطلب عدالة ومحاسبة
- يا عنصري ومغرور... كل البلد دارفور
- مواجهة للعنصرية والهوية

ملاحظات:

1985: لغة فصحى، مباشرة، سياسية تقليدية
2019: لغة هجينة، مختصرة لكنها مشحونة، ذات إيقاع وبعد اجتماعي وهوياتي

الخلاصة:

من شعارات تطالب بتغيير السلطة
إلى شعارات تعيد تعريف معنى الدولة والمجتمع

ديسمبر 06
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
9 أبريل 2026م
تقارير
https://decembernews.com

في قلب حرب أوسع

كيف تعيد المواجهة مع إيران رسم من يُسمح له بالحكم في السودان؟

خاص: (ديسمبر)

لم تعد الحرب في السودان صراعاً على من يحكم، بل على من يُسمح له أن يكون جزءاً من الحكم أصلاً. فبعد عامين من القتال، لم يعد النزاع يُفهم فقط بوصفه مواجهة داخلية بين الجيش وقوات الدعم السريع، لكن كجزء من عملية أوسع يُعاد فيها تعريف الفاعلين وحدود شرعيتهم، تحت تأثير تحولات إقليمية متسارعة، وفي مقدمتها التصعيد في المواجهة المرتبطة بإيران.

هذا التحول لا يغيّر فقط طريقة قراءة الحرب، بل يكشف أيضاً حدودها: ليس من حيث من قد ينتصر، بل من حيث من يستطيع أن يحكم.

إعادة تفسير

في الشرق الأوسط، نادراً ما تبقى الحروب محصورة داخل حدودها. ومع تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، بدأت خرائط الصراع في المنطقة تعاد صياغتها على نطاق أوسع يمتد إلى البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

في هذا السياق، لم يعد السودان حالة معزولة. فموقعه الجغرافي (عند تقاطع الشرق الأوسط وإفريقيا، وعلى أحد أهم الممرات البحرية للتجارة والطاقة) يجعله جزءاً من حسابات إستراتيجية تتجاوز حدوده.

يقول المحلل السياسي عزت خيري في حديثه لـ(ديسمبر) إنَّ السؤال لم يعد ما إذا كانت هذه المواجهة ستؤثر على السودان، بل كيف سيُعاد تفسير الحرب فيه في ضوء هذا الصراع الأوسع. فبعد أن جرى التعامل مع النزاع لفترة طويلة كحرب بين قوتين عسكريتين، بدأت قراءات جديدة تربطه بشبكات إقليمية أوسع، خصوصاً مع تزايد التركيز الدولي على علاقات بعض الفاعلين السودانيين بإيران.

وقد عززت قرارات مثل عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية في 2025، التي استهدفت الحركة الإسلامية وملیشياتها، هذا الاتجاه، عبر ربطها بدعم تقني من إيران، بما في ذلك صلات بالحرس الثوري. وبهذا، لم يعد أحد أطراف الصراع يُقرأ فقط كفاعل محلي، بل كجزء من منظومة أوسع من العلاقات العابرة للحدود.

ومع ذلك، يحذر خيري من أن هذا التأطير، رغم أهميته، «لا ينبغي أن يحجب البنية الأعمق للصراع. فإعادة تفسير الحرب ضمن سياق إقليمي لا تعني أن هذا السياق هو محركها الوحيد، بل قد تعكس أيضاً أولويات دولية تسعى لإعادة ترتيب المشهد وفق اعتبارات أمنية أوسع».

الحرب في السودان لم تعد صراعًا على السلطة، بل على من يُسمح له بالحكم أصلًا

جذور ممتدة

العلاقة بين السودان وإيران ليست وليدة اللحظة. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، ساهم التعاون الأمني والعسكري بين البلدين في بناء أجزاء من البنية الدفاعية السودانية، عبر التدريب والتصنيع العسكري. ورغم فترات من التراجع، عادت بعض هذه الروابط منذ اندلاع الحرب في 2023.

يرى أستاذ السياسة العامة د.بكري الجاك في حديثه لـ(ديسمبر) أن الحديث عن هذه العلاقة لا يحتاج إلى افتراضات، فهي قائمة تاريخياً. لكنه يحذر من تحويلها إلى تفسير شامل للحرب. ويضيف: «مسألة الارتباط مع إيران ليست افتراضاً.. لكن تصويرها كأنها ما يفسر كل شيء في الحرب هو تبسيط مضلل».

هذا التمييز مهم، لأنه يضع العلاقة في سياقها الصحيح: عامل مؤثر، لكنه ليس العامل الحاسم الوحيد. هذه الخلفية تفسر لماذا لا يمكن اختزال الحضور الإيراني في دعم عسكري ظرفي. فالأمر يتعلق بشبكات متجذرة داخل مؤسسات الدولة، ما يجعل أي محاولة لفصل الصراع الداخلي عن حسابات إيران تبسيطاً مخلًا.

اليوم، أصبح الارتباط بإيران معياراً لإعادة تصنيف الفاعلين. تشير تقديرات أمريكية إلى أن عناصر مرتبطة بالحركة الإسلامية تلقت دعماً من الحرس الثوري، بما في ذلك تشكيلات مسلحة مثل (البراء بن مالك). ومع إدراج هذه الشبكات ضمن أطر تصنيفية مرتبطة بالإرهاب، تُعاد صياغة حدود المقبول دولياً.

تصنيف وفرز

أحد أبرز التحولات في قراءة الصراع جاء عبر آليات التصنيف الدولية. فإدراج شبكات إسلامية مسلحة ضمن قوائم العقوبات لا يقتصر على البعد القانوني، بل يعيد رسم حدود القبول السياسي.

لكن، وفق الجاك، لا يعمل هذا التصنيف كأداة إقصاء مطلق، بل كآلية فرز داخل هذه التيارات. ويقول: «التصنيف يضع هذه الجماعات ضمن منظومة قانونية ومالية أوسع.. لكنه أيضاً يفرز بين من يمكن أن يكون جزءاً من العملية السياسية، ومن لا يستطيع ذلك».

ويضيف أن بعض التيارات الجهادية «لا تكمن إشكاليتها في التصنيف ذاته، بل في طبيعتها التنظيمية، التي تجعلها غير قابلة للتعايش ضمن نظام ديمقراطي». ويزيد: «هناك تيار لا يستطيع العيش في مناخ ديمقراطي.. أمامه خياران: السيطرة بالقوة أو مواصلة القتال والإرهاب».

في المقابل، يظل هناك تيار آخر معتدل يمكن أن ينخرط في العملية السياسية ويساهم بالحجة بعيداً عن العنف، أو محاولة استغلال أجهزة الدولة، خاصة مؤسساتها الصلبة.

مأزق بنيوي

هذا التحول يضع الجيش السوداني في مأزق معقد. فمن جهة، يعتمد ميدانياً على تشكيلات ذات طابع آيديولوجي لتعويض نقص القوات. ومن جهة أخرى، يدفع ثمناً سياسياً ودبلوماسياً متزايداً نتيجة هذا الاعتماد.

المعادلة هنا قاسية: ضرورات البقاء العسكري تدفع نحو توسيع التحالفات، بينما تضغط البيئة الدولية نحو تقليصها.

وقد بدا هذا التوتر جلياً في محاولات القيادة العسكرية النأي بنفسها عن خطاب بعض الحلفاء الإسلاميين، خصوصاً في ما يتعلق بإيران، رغم استمرار الاعتماد عليهم في الميدان.

هذا التناقض يمنح خصوم الجيش فرصة لإعادة صياغة السردية. إذ تسعى قوات الدعم السريع إلى تقديم نفسها كشريك محتمل في مواجهة الإسلاميين، في محاولة لإعادة تموضعها ضمن معادلات القبول الدولي.

لكن هذه السرديات تظل تكتيكية. فهي لا تعكس تحالفات مستقرة بقدر ما تعبر عن ترتيبات ظرفية، قابلة لإعادة التشكل مع تغير أولويات الداعمين.

رغم هذا التركيز على إعادة تعريف الفاعلين، يذهب خيري إلى أن المشكلة الأساسية في السودان أعمق من ذلك بكثير. فالصراع لا يدور بين بدائل حكم، بل بين قوى تفتقر أصلاً إلى القدرة على الحكم. ويقول: «المشكلة ليست من يحكم السودان.. بل أن لا أحد من الأطراف الحالية قادر على حكمه».

فالجيش، رغم ادعائه تمثيل الدولة، يقود في الواقع تحالفاً هشاً من شبكات سياسية وعسكرية متباينة. كما أن تاريخه الطويل (من الحروب في الجنوب إلى دارفور) يربطه بأنماط من العنف المنظم واستخدام المليشيات.

أما قوات الدعم السريع، فرغم قدرتها العسكرية، تظل قوة شبه عسكرية قائمة على شبكات السيطرة والموارد، لا على مؤسسات حكم.

بهذا المعنى، لا يمثل الصراع تنافساً بين مشروعين للدولة، بل امتداداً لأزمة بنيوية في طبيعة السلطة نفسها.

في خلفية هذا المشهد، تتفاعل الحرب مع مسار أوسع يتعلق بإعادة تشكيل (وأحياناً تفكيك) الشبكات التي نشأت خلال عهد النظام السابق، خاصة تلك المرتبطة بإيران.

لم يحدث هذا التفكيك عبر خطة ممنهجة، بل نتيجة تلاقي ثلاثة مسارات: حرب داخلية شديدة السيولة، وضغوط دولية متزايدة، وإعادة تموضع إقليمي حاد. والنتيجة بيئة يُعاد فيها اختبار الولاءات القديمة تحت شروط جديدة تماماً.

لكن الأهم أن هذا التفكيك لا يقود بالضرورة إلى إعادة بناء. ففي غياب مشروع دولة متماسك، قد لا تُستبدل هذه الشبكات بأخرى أكثر استقراراً، بل يُعاد إنتاجها في أشكال أكثر سيولة ولا مركزية. وهذا يفتح احتمالاً مقلقاً: أن تتحول الدولة نفسها من إطار منظِّم للعنف إلى مجرد ساحة تتنافس فيها شبكات متعددة على احتكاره، دون قدرة أيٍّ منها على ترسيخ نظام حكم مستقر.

العلاقة بين السودان وإيران ليست وليدة اللحظة. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، ساهم التعاون الأمني والعسكري بين البلدين في بناء أجزاء من البنية الدفاعية السودانية، عبر التدريب والتصنيع العسكري. ورغم فترات من التراجع، عادت بعض هذه الروابط منذ اندلاع الحرب في 2023

اقتصاد الحرب

إلى جانب هذه الأزمة السياسية، تلعب العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً في استمرار الحرب.

فالسيطرة على الموارد (خاصة الذهب وشبكات التهريب) أصبحت شرطاً للبقاء. ومع تراجع الدعم الخارجي المنتظم، تزداد أهمية هذه الموارد في تمويل العمليات العسكرية.

وفي هذا السياق، يكتسب موقع السودان على البحر الأحمر أهمية مضاعفة. فالموانئ، وعلى رأسها بورتسودان، لم تعد مجرد نقاط تجارية، بل عُقداً إستراتيجية تتحكم في تدفقات السلع والمساعدات (وأحياناً السلاح).

هذا الواقع لا يعزز فقط منطق الاستمرار في الحرب، بل يعيد تشكيل موازين القوة بين الأطراف.

لا يمكن فهم هذا التحول دون النظر إلى الجغرافيا.

فالسودان يمتلك واحداً من أطول السواحل على البحر الأحمر، وهو ممر تمر عبره نسبة كبيرة من التجارة العالمية، خاصة شحنات الطاقة من الخليج. وفي ظل تصاعد التوترات الإقليمية، تصبح هذه الممرات أكثر حساسية.

لذلك، تنظر القوى الدولية إلى استقرار السودان ليس فقط كمسألة داخلية، بل كعنصر أساسي في أمن هذا الممر الحيوي.

لكن هذا الاهتمام يحمل مخاطره. فبدل التركيز على إعادة بناء الدولة، قد ينحصر في احتواء التهديدات المباشرة، ما يحول السودان إلى ملف أمني أكثر منه مشروعاً سياسياً.

تدخل متذبذب

في الوقت نفسه، يمر الانخراط الإقليمي بمرحلة إعادة تشكيل. فمع انشغال دول الخليج بتحدياتها الأمنية، قد يتراجع دعمها لبعض أطراف النزاع.

لكن هذا لا يعني انسحاباً كاملاً، بل تحولاً نحو نمط أكثر تذبذباً: دعم غير منتظم، وشبكات تستمر دون التزام طويل الأمد.

هذا النمط لا ينهي الحرب، بل يعيد إنتاجها، عبر حرمان الأطراف من الحسم دون منعها من الاستمرار.

في هذا السياق، يطرح خيري سؤالاً مختلفاً: ليس من سينتصر، بل من يمكنه أن يحكم.

فحتى لو انتهت المعارك، لا يوجد طرف يمتلك البنية المؤسسية أو المشروع السياسي اللازم لإعادة بناء الدولة. وهذا ما يجعل الحرب، في جوهرها، ليست مجرد صراع على السلطة، بل تعبيراً عن أزمة أعمق في القدرة على الحكم.

خلاصة مفتوحة

يرى الجاك أن انقلاب 25 أكتوبر 2021 نقل السودان في المقاربة الأمريكية من مسار التحول الديمقراطي إلى ملف أمني خالص: ضبط السلاح، كبح حركة التشكيلات المسلحة، منع الانزلاق إلى بؤرة إرهابية، وحماية ممرات البحر الأحمر التي تمر عبرها نسبة معتبرة من التجارة العالمية. في هذا الإطار، تراجعت (الديمقراطية) كمعيار لصالح (الاستقرار الوظيفي). غير أن تجربة الحكم المركزي الصارم —الرجل الواحد والحزب الواحد— أفضت إلى تفكيك مؤسسات الدولة وتآكل ركائزها، حتى باتت، بتعبير منصور خالد، «تتكاثر فيها الزعازع وتتناقص الأوتاد». ويخلص الجاك إلى أن الرهان اليوم ليس على (رجل قوي) يفرض الاستقرار من أعلى، بل على تسوية توافقية داخلية؛ فاستقرار السودان لا يُفرض، بل يُبنى عبر توافق السودانيين أنفسهم.

في المحصّلة، لم تعد الحرب في السودان مجرد نزاع داخلي، بل جزء من مشهد إقليمي أوسع يعيد تعريف الفاعلين وحدود الشرعية.

لكن هذا التحول، رغم أهميته، لا يغير الحقيقة الأساسية: غياب طرف قادر على الحكم.

فبين اقتصاد حرب يعزز الاستمرار، وتدخل خارجي متذبذب، وإعادة تأطير دولية للصراع، يتحول السودان إلى ساحة تتقاطع فيها إستراتيجيات متعددة، دون أن تمتلك أي منها القدرة على فرض حل.

في هذا المشهد، لم يعد السؤال: كيف تنتهي الحرب؟، بل: هل بالإمكان أصلاً بناء نظام سياسي قادر على إنهائها؟.

وهنا، ربما تكمن المعضلة الحقيقية: ليس فقط في الصراع على السلطة، بل في غياب الدولة التي يمكن أن تُمارس فيها هذه السلطة.

الصراع لا يدور بين بدائل حكم، بل بين قوى تفتقر أصلاً إلى القدرة على الحكم.. «المشكلة ليست من يحكم السودان.. بل أن لا أحد من الأطراف الحالية قادر على حكمه»

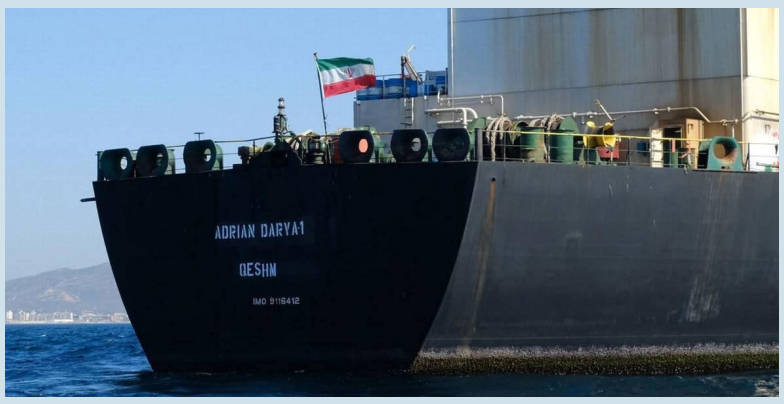

ثـــورة الوعـــــي...

كيف تحول اعتصام القيادة العامة إلى مدينة فاضلة؟

شيماء تاج السر، المحامية

في أبريل من عام 2019، شهدت القيادة العامة للجيش السوداني بالخرطوم مشهداً تاريخياً غير مسبوق. حيث تحولت محيطاتها إلى ميدان اعتصام واسع جمع شتات السودانيين من كل بقاع الوطن. ذلك الاعتصام الذي أطلق عليه ثوار ديسمبر المجيد (المدينة الفاضلة) لم يكن مجرد تجمع احتجاجي، بل كان ملحمة وطنية فريدة ألّفت بين قلوب السودانيين جميعاً، وجعلت منهم يداً واحدة ضد النظام البائد؛ نظام الثلاثين من يونيو.

المدينة الفاضلة على أرض الواقع

تمكن الثوار من تحويل ميدان الاعتصام إلى نموذج مصغر للمدينة الفاضلة التي حلم بها الفلاسفة عبر العصور. فقد جمع هذا الميدان بين كل قبائل السودان في مودة ورحمة وسلام وتسامح وانسجام تام. لم يعد هناك فرق بين جنس أو منطقة أو لون. فالجميع أصبحوا سواسية تحت راية الحرية والعدالة.

أصبح هذا الميدان مكاناً للتعرف على السودان الوطن مترامي الأطراف. كان السودانيون من شماله وجنوبه وشرقه وغربه يتعرفون على بعضهم البعض لأول مرة، ليس من خلال الصور النمطية أو الأحكام المسبقة، بل من خلال اللقاء المباشر والحوار الصادق.

ثورة وعي وإبداع تنظيمي

ما يميز اعتصام القيادة العامة أنه كان ثورة وعي بالدرجة الأولى. استطاع الثوار خلال فترة قصيرة أن ينشئوا تنظيماً ذاتياً متكاملاً، فظهرت في الميدان العيادات العلاجية التي تقدم الخدمات الطبية المجانية، والإذاعة التي تنقل أخبار الثورة وتوعية الثوار، والمسارح الثقافية التي أصبحت منابر للتعبير الفني والسياسي.

كما احتوى الميدان على مكان مخصَّص لفاقدي السند، حيث كانت تقدم لهم جلسات تعليمية، بالإضافة إلى تقديم الأطعمة لهم. وهذا يعكس روح التكافل الاجتماعي العالية التي تميز بها المعتصمون.

تكايا الطعام والماء رمز الكرم السوداني

انتشرت في الميدان تكايا الطعام والماء التي يطعم منها كل من أتى إلى الميدان دون دفع مال. وهنا لابد أن أذكر خيمة (ميارم وادي هور) وصاحبات المندولة، هؤلاء السيدات العظيمات اللاتي كنّ كثيراً ما يطعمن الثوار، إنهن نموذج للمرأة السودانية المناضلة التي كانت في طليعة الثورة.

لم تقتصر التكايا على تقديم الطعام فقط، بل كانت تعبيراً عن كرم الضيافة السوداني الأصيل حيث كان الجميع يتسابقون لتقديم ما لديهم للآخرين دون انتظار مقابل أو شكر.

الخيام المهنية.. تنظيم ثوري احترافي

تميز الميدان بوجود العديد من الخيام المهنية التي لعبت أدواراً محورية في تنظيم الثورة وإدارتها، فكانت هناك خيمة الصحفيين التي طالما قدم منها الصحفيون أخباراً ومواضيع ثورية ساهمت في نقل صوت الثوار إلى العالم الخارجي وكشف انتهاكات النظام البائد.

أما خيمة المحامين فكانت تستقبل شكاوى الثوار وتقوم بالتحضير للدعاوى من هناك، مما وفر حماية قانونية للمعتصمين وواجهت انتهاكات السلطة. هذا التخصص في العمل الثوري يعكس نضجاً سياسياً وتنظيمياً عالياً.

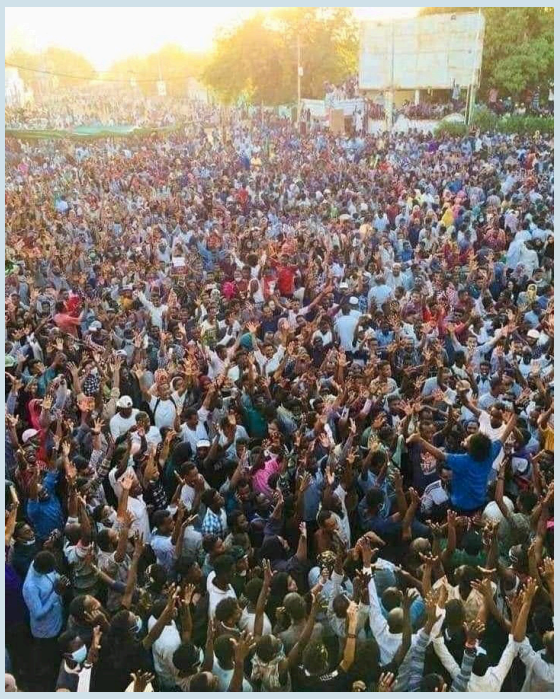

دماء الشهداء ليست نهاية الطريق، بل بداية كل طريق نحو الحرية والكرامة. فكل يومٍ نعيشه على مبادئ الثورة هو انتصار جديد لروح من رحلوا وإثباتٌ أن الأمة التي تنتفض لا تنكسر

روح ثورية تتجلى في الهتافات

تميز الميدان بروح ثورية فريدة. فمن غير المألوف أن يدخل أي شخص إلى الميدان ويخرج دونما يسمع هتافات الثورة ويترنم بها. أصبحت الهتافات جزءاً لا يتجزأ من نسيج الاعتصام تعبر عن آمال الثوار وتطلعاتهم وتحدياتهم.

حرية سلام وعدالة.. مدنية خيار الشعب

كان هذا الهتاف الأكثر حضوراً في الميدان وهو يعبر عن المطالب الأساسية للثورة السودانية الحرية من القمع والاستبداد السلام الذي طال انتظاره في مناطق النزاع العدالة الاجتماعية والاقتصادية، الدولة المدنية التي تحترم حقوق الإنسان وإرادة الشعب مصدر السلطات. هذا الهتاف لم يكن مجرد كلمات تردد، بل كان وما زال أمل كل الثوار أن تتحقق الحرية والعدالة والسلام.

ياخوانا الشاي.. الشاي بجاي.. شاي مش عادي بموية صحة ومعاه كيكة

بهذه البساطة والعفوية كان ينادي بعض الثوار داعين من هم داخل الميدان لشرب الشاي بكل حب. هذا الهتاف يحول لحظات الراحة البسيطة إلى طقس ثوري يجمع الناس ويؤلف بينهم. الشاي في الميدان لم يكن مجرد مشروب، بل كان وسيلة للتواصل والتضامن.

عندك خُتْ.. ما عندك شيل

هذا الهتاف يعكس أعمق معاني التضامن والتكافل في الميدان. كان يُستخدم عند القيام بجمع الاشتراكات لتجهيزات اليوم التالي للتكايا. الجمال في هذا الهتاف أنه برغم أن القصد منه هو جمع التبرعات، أنه كان يقدَّم للأشخاص خيار العطاء فقط، في حال ما عندك لم يكن هناك إحراج أو إلزام، بل كانت روح المشاركة الطوعية هي السائدة.

ارفع يدك فووووق والتفتيش بالذوق

في مشهد يعكس انضباط الثورة وأخلاقها العالية يرفع المارة أيديهم فوق رؤوسهم بكل ثقة عند الاقتراب من المتاريس المنتشرة بين الخيام، أو عند مداخل الميدان. هنا لا مكان للفظاظة أو العنف، فالتفتيش يتم بالذوق، حيث يحرس هذه المتاريس ثوار وكنداكات مدربون على حسن الاستقبال والتأمين بروح من المحبة والتآخي.. كل مارٍ يُفتَّش بلطف وثقة، ليس خوفاً من سلطة قمعية بل إيماناً من الجميع بأن هذا الإجراء يحمي الظهر ويصون النضال، مما يجعل عملية التأمين أكثر سلاسة ويُعمّق الشعور بالمسؤولية الجماعية.

الميدان علَّم السودانيين أن التغيير ليس فقط إسقاط نظام بل هو بناء علاقات إنسانية جديدة قائمة على الاحترام المتبادل والتضامن والكرامة

ما تمشوا تخلّونا بالليل بجازفونا

هذا الهتاف يخلّد ذكرى التروس؛ أولئك الأشخاص المكلفين بحراسة الميدان لحماية المعتصمين. كانوا يرددون هذا الهتاف يحذرون من المخاطر ويطلبون الدعم، هتاف يعكس الوعي بالمخاطر التي كانت تحيط بالمعتصمين من العسكر والمليشيات، ويظهر التضامن في مواجهة التهديدات. هذا الهتاف ترسخ في نفوس الشعب السوداني خاصة بعد فض اعتصام القيادة العامة الذي خلد شهداءنا الأكارم، إنه يبين مدى تقدم نظرة هؤلاء الثوار للمخاطر وللعسكر، ويظهر ضرورة الحشد للتأمين.

كل ذلك يجعلنا نقولها بكل ثقةٍ وإيمان، نقولها صريحةً وواضحة: الثورة مستمرة، والمجد والخلود لشهداء الثورة الكرام. هم من أوقدوا الشعلة الأولى بدمائهم الزكية، ومضوا إلى الخلود تاركين لنا وصية النضال وعهد البناء، لن نُبدِّل ولن نتراجع.. لأن دماء الشهداء ليست نهاية الطريق، بل بداية كل طريق نحو الحرية والكرامة. فكل يوم نعيشه على مبادئ الثورة هو انتصار جديد لروح من رحلوا، وإثباتٌ أن الأمّة التي تنتفض لا تنكسر.

المدينة الفاضلة نموذج للدولة المنشودة

ما تحقق في ميدان الاعتصام لم يكن مجرد رد فعل على ظلم النظام، بل كان بناءً إيجابياً لدولة بديلة. في ذلك الميدان رأى السودانيون نموذجاً مصغراً للدولة التي يحلمون بها؛ دولة تحترم حقوق الإنسان، دولة تقوم على التعددية والمشاركة، دولة تحمي الضعفاء وتوفر الخدمات للجميع، دولة القانون التي لا تميز بين مواطن وآخر.

الميدان علم السودانيين أن التغيير ليس فقط إسقاط نظام، بل هو بناء علاقات إنسانية جديدة قائمة على الاحترام المتبادل والتضامن والكرامة.

التحديات والصمود

رغم كل هذا الجمال والتنظيم كان الميدان يعيش تحت تهديد دائم: القوات النظامية والمليشيات كانت تحاصر المعتصمين، والاستخبارات كانت تعمل ليل نهار لتفكيك هذا التجمع الفريد، لكن الثوار صمدوا مستلهمين روح التضامن التي خلقوها.

وفي النهاية تم فض الاعتصام في 3 يونيو 2019 في مشهد دموي هز ضمير العالم، لكن ما تحقق في الميدان لم يمت، بل انتقل إلى وجدان الأمة السودانية. شهداء القيادة العامة سيبقون في الذاكرة، وروح الاعتصام ستظل حية في كل من شارك فيه أو حتى سمع عنه.

ثورة ديسمبر المجيد واعتصام القيادة العامة أثبتا للعالم أن السودانيين قادرون على بناء دولتهم بأيديهم، قادرون على خلق نموذج مجتمعي قائم على الحب والتسامح والتكافل. لقد كان الميدان مدرسة في الديمقراطية المباشرة، حيث تعلم السودانيون كيف يديرون شؤونهم بأنفسهم، وكيف يحلون خلافاتهم بالحوار، وكيف يقدمون المصلحة العامة على المصالح الخاصة.

الثورة دي ثورة وعي

وعي بأن الحرية ليست هبة تمنح بل حق ينتزع، وعي بأن الوحدة الوطنية ليست شعارات ترفع بل ممارسة يومية في التضامن والعطاء، وعي بأن المستقبل يبنيه أولئك الذين يؤمنون بقدرتهم على التغيير.

رحم الله شهداء القيادة العامة، وأدام في قلوب السودانيين روح ديسمبر المجيدة، عسى أن يروا قريباً تحقيق حلم الحرية والسلام والعدالة في وطن يسع الجميع.

وبذات العزيمة؛ عزيمة ديسمبر وصلابة أبريل، سنطفئ نيران الحرب. وبذات العزيمة والروح الثورية التي صنعت المجد لن يرجع الثوار عن المبادئ ولا عن إعمار الوطن. الشعب أقوى والردة مستحيلة. إنها لحظة فارقة تُثبت فيها الإرادة أنها أصلب من كل آلة حرب، وأن الدماء التي روت التربة لن تذهب هباءً بل ستثمر وطنًا يليق بتضحيات الأحرار.

الثورة مستمرة.

التعـــايش السلمـــي.. خيـــارنـــا مـــن أجـــل بـــلادنا

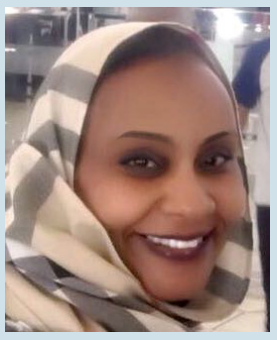

بروفيسور/ نعمات الزبير

لعل من أهم التحديات التي تواجهنا كمجتمع سوداني هو كيفية التعامل والتعايش مع الاختلاف الثقافي والديني والعرقي والقبلي والطبقي والمجتمعي والسياسي. ومع تزايد وتيرة التحريض وخطاب الكراهية، تحت مبررات دينية وعرقية ومجتمعية وقبلية وسياسية، أصبح موضوع إدارة التنوع من خلال صناعة التعايش السلمي داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات الإنسانية أمراً في غاية الأهمية، ليس فقط لأصحاب القرار السياسي، بل لأفراد المجتمع كافة.

ومن هذا المنطلق أصبح مفهوم التعايش السلمي أحد المفاهيم المحورية لإدارة تنوعنا بشكل سليم، وتحويله الى طاقة دفع لتعزيز التماسك وتحقيق السلام بيننا، لأن التعايش ضرورة مطلقة لتسوية علاقاتنا ببعض، وتقبلنا لبعض، وتحويل الاختلافات بيننا إلى تعايش ونموذج إيجابي يحتذى به في العالم. إذ إن البديل للتعايش هو بالضرورة الإقصاء والإلغاء، وما يترتب عليهما من عنف وفوضى وعنف مضاد. يجب إدراك أن العيش المشترك بيننا كقيمة عليا من قيم الحياة، لابد أن تكون نابعة من اعتقاد وإيمان مشترك بين كل الأطراف التي تريد أن تتعايش مع بعضها رغم اختلافها.

وفي غياب هذا الاستعداد السلمي لهذا المجتمع أو الكيان سيكون البديل هو الكراهية والعنف والإقصاء، لأن فكرة التعايش لا تقبل الفراغ، فإما أن يكون التعايش هو الطريقة المعبرة عن الاستقرار والسلم، وإما أن يحل العنف الرمزي والمادي وما يترتب عليهما.

وحتى يتسنى لمبدأ التعايش أن يتحقق على أرض الواقع، فإن هناك منظومة من الشروط والقيم المصاحبة له لابد أن تكون حاضرة وداعمة له، منها المعرفة والإدراك كشرط أول ضروري لكي تتفهم المجتمعات الاختلافات والخلافات والتباينات فيما بينها.

الشرط الثاني هو النظام والقوانين التي تحكم طبيعة التعايش. ومن أهم القيم الداعمة لمبدأ التعايش السلمي هي قيمة الحوار، لأن الحوار هو عنوان التعايش والتعبير الأسمى للنشاط الفكري في مسيرة المجتمع. والعلاقة بين الحوار والتعايش السلمي علاقة شرطية؛ يقتضي وجود أحدهما وجود الآخر ضرورةً.

ومبدأ التعايش لم يعد مجرد ترف فكري يقتصر على المثقفين والسياسيين فحسب، بل هو ضرورة لحماية مستقبل مجتمعنا من أخطار دعوات الكراهية والعنف والإقصاء على أسس دينية أو مذهبية أو عرقية أو جهوية وقبلية. وهذا يستوجب استنهاض قدرات مجتمعنا السوداني وتوحيد جهوده لتعزيز مسار التعايش كقيمة إنسانية جامعة تكفل حماية التنوع والمواطنة، وتعزز الحوار والتعاون.

على هذا الأساس هناك أهمية للعمل على إدراج قيمة التعايش السلمي وتقبل الآخر في مناهجنا التعليمية والتربوية.. وفي وسائل الإعلام والأسرة ووسائل التواصل الاجتماعي، حتى تصل الفكرة إلى الجميع، وأصبح لزاماً على دولتنا ومجتمعنا أن يسعيا لترسيخ فكرة التعايش وثقافة التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد، وتشرع من النظم ما يقوم على حمايتها، إذ إن فقدان هذه القيم سيقود الدولة إلى حالة من عدم الاستقرار، ومخاطر عديدة تتعلق بالأمن والسلم المجتمعي.

وأي عاقل ومدرك لمصالح أبناء شعبه يعمل على أن يرسخ في أذهان المواطنين قيم الحوار والتسامح وتقبل الآخر، وباتت الحكومات الرشيدة تتخذ من الضمانات والوسائل ما يكفل المساواة بين أبناء الشعب بدون تحيز أو عنصرية.. والدين الإسلامي سباق في هذا المضمار الحضاري، وقد وضع النبي صلى الله عليه وسلم أسساً متينة وراسخة للسلام في المجتمع وضمان حقوق المواطنة، وصدرت أول وثيقة حضارية مدنية «وثيقة المدينة» تحدد حقوق المواطنين وواجباتهم بغض النظر عن دينهم وجنسهم وانتمائهم.. وما زالت «وثيقة المدينة» إلى اليوم دستوراً يمكن تدريسه والاستفادة منه.

يجب علينا أيضاً محاربة خطاب العنصرية والنظرة الاستعلائية، والعمل على ترسيخ أهمية فكرة التعايش السلمي، لأنها تعزز كل قيم المساواة وجهود السلام، وكذلك لكي تتيح فرصة للتقدم والتطور والازدهار للجميع. والتسامح يساعد على تحقيق السلام الاجتماعي، والتعايش السلمي يصون المجتمع لتحقيق الحياة الآمنة ويمثل أساس السلم الاجتماعي لأي مجتمع ينشد أو يهدف إلى إبعاده عن النزاعات الصراعات.

التسامح ضرورة بين الأفراد والجماعات والأديان، والأهم في هذا السياق هو ضرورة تعليم الأجيال الجديدة التسامح مع الغير وتقبل الآخر بدون شروط، أو إجباره وإلزامه بمعتقد أو فكرة، وضرورة التقارب بين الثقافات والتفاعل بين الحضارات ونبذ العنصرية والنظرة الاستعلائية والجهوية بين أفراد المجتمع الواحد.

يحتاج مجتمعنا بعد انتهاء الحرب والرجوع إلى الوطن، وإن طال الزمن والسفر، ليس إلى إعادة البناء والإعمار للبلد فقط، وإنما يحتاج إلى إعادة وبناء وإعمار الإنسان السوداني في كثير من النواحي، ورفع الوعي إلى أقصى درجة لمحاربة وإعادة صياغة كثير من المفاهيم، المعتقدات، والأفكار السالبة التي تقود إلى تفكك مجتمعنا وانهيار قيمه، ومعالجة كل المشاكل والتحديات التي خلّفتها الحرب. من المهم العيش بسلام مع الآخرين وتقبلهم واحترامهم واحترام حقوقهم وحرياتهم واختياراتهم حتى نصل لمجتمع متعافٍ ومتقدم ومسالم وقادر على النهوض من جديد.

ذاكـــرة أبـــريل:

حين تنتصر إرادة الشعوب وتتجدد دروس الثورة

محمد الأمين عبد النبي

في كل عام، يعود السادس من أبريل ليعيد إشعال ذاكرة الشعب السوداني، كوميضٍ يذكّر الجميع بأن الحرية ليست مِنحة، وإنما حقٌ يُنتزع. في الشوارع والميادين، يستقبل السودانيون ذكرى الانتفاضتين العظيمتين عامي 1985 و2019، مستحضرين التضحيات في مشهدٍ حيٍّ يثبت أن إرادة الشعب أقوى من القمع، وأن الظلم لا يزول إلا بالتحرك والنضال المستمر.

أما الطغاة، فيخافون من هذا اليوم كما يخاف الظل من الضوء، لأنه يذكّرهم بأن القوة وحدها لا تكفي للحكم. فهذا اليوم يُبرز الإرادة الشعبية في تحدي القهر، ما يجعل ذكرى أبريل بمثابة محاسبة تاريخية على كل محاولة لتطويع الشعب أو إسكات صوته. فالثورة قوة حية تهز القصور، وتعيد التأكيد على أن السودانيين لن يقبلوا بالاستبداد مهما طال الزمن.

تمثل ذكرى السادس من أبريل في السودان لحظة نادرة في التاريخ السياسي الحديث، حيث تتكثف فيها دلالات الاستمرارية الثورية والذاكرة الجمعية في آنٍ واحد. فهي علامة فارقة تكشف عن قدرة المجتمع السوداني على إعادة إنتاج أدوات مقاومته كلما انسدت الآفاق أمامه، ويتجدد الوعي بأن السلطة، مهما بلغت سطوتها، تبقى رهينة لإرادة شعبية قادرة على الانفجار حين تتراكم المظالم وتغيب الشرعية.

في السادس من أبريل 1985، انفجرت انتفاضة شعبية عارمة أنهت حكم جعفر النميري، بعد سنوات من الاستبداد والأزمات الاقتصادية الخانقة. جاءت الانتفاضة نتيجة تراكم طويل من النضال السياسي والاحتجاجات النقابية والحراك المدني، الذي استطاع أن ينسّق بين قوى متباينة تحت مظلة مطلبٍ واحد، هو استعادة الدولة من قبضة الحكم الأحادي.

وبعد أكثر من ثلاثة عقود، عاد التاريخ ليكتب نفسه بصيغة جديدة في السادس من أبريل 2019، حين احتشد مئات الآلاف أمام القيادة العامة للقوات المسلحة، في ذروة حراك شعبي أطاح نظام عمر البشير. كان ذلك الاعتصام تعبيراً عن تحول نوعي في بنية التغيير، حيث لعبت الأجيال الشابة دوراً محورياً إلى جانب القوى السياسية، مستفيدةً من أدوات التنظيم الحديثة. كما كشفت تلك اللحظة عن تطور في الخطاب السياسي، الذي تجاوز مطلب إسقاط النظام إلى طرح أسئلة أعمق حول طبيعة الدولة المدنية.

ما يجمع بين أبريل 1985 وأبريل 2019 هو وحدة البنية العميقة للأزمة السودانية. ففي كلتا الحالتين، جاءت الانتفاضة نتيجة انسداد سياسي، وتدهور اقتصادي، واحتكار للسلطة، ما يعكس نمطاً دورياً من الاستبداد والثورة. غير أن الفارق الجوهري يكمن في وعي الشارع؛ إذ بدا أكثر إدراكاً لتعقيدات المرحلة الانتقالية في 2019، وأكثر إصراراً على تفكيك بنية الاستبداد.

في هذه الذكرى يمكن استخلاص أهم الدروس المستفادة في مسيرة الفعل الثوري ونتائجه، وكيفية البناء عليه في هذه المرحلة المعقدة من تاريخ السودان جراء حرب الخامس عشر من أبريل. وهنا تُعد الذكرى مناسبةً للتأمل النقدي في مسار الثورات، واستشراف إمكانيات بناء نظام سياسي.

أولاً: تكشف ذكرى أبريل عن إشكالية العلاقة بين المدني والعسكري في السودان، وهي علاقة ظلت تتأرجح بين الشراكة القسرية والصراع المفتوح. ففي حين لعب الجيش دوراً حاسماً في لحظتي 1985 و2019، ظل هذا الدور محاطاً بالتباس عميق، إذ سرعان ما يعود السؤال حول حدود تدخله في معادلة الحكم. وهذا ما يجعل من أبريل ليس فقط ذكرى للانتصار، بل أيضاً تذكيراً بتحديات لم تُحسم بعد.

ثانياً: تشتُّت القوى السياسية والمدنية أضعف القدرة على بلورة برنامج تغيير متماسك في مواجهة الأنظمة الشمولية. غير أن لحظتي أبريل 1985 و2019 وقبلها أكتوبر 1964 كشفت عن نمط مختلف، حيث نجح الشارع السوداني، تحت ضغط اللحظة التاريخية، في تجاوز انقساماته الأيديولوجية والتنظيمية، والالتفاف حول حدٍّ أدنى من الأهداف المشتركة. في انتفاضة 1985، التي أطاحت بنظام جعفر النميري، تجسّد هذا التوحد في إطار جامع للقوى النقابية والسياسية، ووحّد خطابها حول إنهاء الحكم العسكري واستعادة المسار الديمقراطي.

أما في أبريل 2019، فقد بلغ هذا التوحد مستوى أكثر عمقاً شمل قطاعات واسعة من المجتمع، بقيادة جيل جديد أعاد تعريف الفعل المقاوم، وتبلور برنامج التغيير في شعارات واضحة عبّرت عن تطلعات الشعب نحو الحرية والسلام والعدالة، وتحوّلت إلى قاعدة إجماع وطني نجحت في تأجيل التباينات لصالح هدف إستراتيجي أعلى، هو تفكيك بنية الشمولية. وهكذا، أثبتت التجربتان أن وحدة الإرادة الشعبية، حتى وإن جاءت في اللحظات الأخيرة، تظل العامل الحاسم في حسم الصراع مع الأنظمة السلطوية.

ثالثاً: أن الثورات تتشكل عبر مسار تراكمي طويل من المقاومة اليومية، تبدأ بمطالب جزئية واحتجاجات متفرقة، ثم تتطور تدريجياً إلى أن تبلغ لحظة الحسم. ومن انتفاضة 1985 إلى ثورة 2019 يتضح أن كل موجة كانت تبني على ما قبلها، سواء في أدوات التنظيم أو في الوعي السياسي. هذا التراكم أسهم في ترسيخ خبرة نضالية جماعية، جعلت الشارع أكثر قدرة على قراءة موازين القوى وتحديد اللحظة المناسبة، حين تتقاطع الأزمة الاقتصادية مع فقدان الشرعية السياسية.

ما يجمع بين أبريل 1985 وأبريل 2019 هو وحدة البنية العميقة للأزمة السودانية. ففي كلتا الحالتين، جاءت الانتفاضة نتيجة انسدادٍ سياسي، وتدهورٍ اقتصادي، واحتكارٍ للسلطة، ما يعكس نمطاً دورياً من الاستبداد والثورة

رابعاً: أن إسقاط رأس النظام لا يعني بالضرورة تفكيك بنية الاستبداد. فقد أظهرت التجربتان أن القوى المضادة للثورة تظل حاضرة وقادرة على إعادة إنتاج نفسها، ما لم تُستكمل عملية التغيير بإصلاحات مؤسسية عميقة تطول أجهزة الدولة وموازين القوة داخلها. لذلك، فإن الحفاظ على زخم الثورة بعد لحظة الانتصار، وتحويله إلى مشروع سياسي مستدام، يظل التحدي الأكبر، وهو ما يجعل من كل انتفاضة حلقة في سلسلة أطول، لا نهاية مكتملة لها إلا ببناء نظام ديمقراطي راسخ.

خامساً: تكتسب القيادة السياسية في لحظات الثورات أهميةً حاسمة، ليس فقط في توجيه الحراك، بل في تحويل طاقته الجماهيرية إلى مشروع وطني منظم وقابل للاستمرار. فعلى سبيل المثال أشار الصادق المهدي في لحظة حاسمة بتوجيه نداء للشعب السوداني حين قال «لا عذر لمن يمسك عن مواكب خلاص وطنه»، فإن هذه المقولة وضعت على عاتق القيادات مسؤوليةً تاريخية في الالتحام بالشارع، وبلورة رؤيته.

فالقيادة الفاعلة هي التي توازن بين التعبئة والتوجيه، وتنجح في إدارة التناقضات داخل صفوف الثورة، وتقدم برنامجاً واضحاً للثورة، بما يمنع الفراغ السياسي الذي غالباً ما تستغله قوى الثورة المضادة. ومن دون هذا الدور القيادي الواعي، تظل الثورات عرضةً للاستنزاف أو الالتفاف مهما بلغت قوتها الجماهيرية.

سادساً: أن لحظة ما بعد إسقاط الأنظمة الشمولية غالباً ما تفتح باباً لتعقيدات جديدة تتعلق بإدارة المرحلة الانتقالية، حيث تتراجع أولوية المشروع الوطني الجامع لصالح بروز الأجندات الآيديولوجية المتباينة. ففي أعقاب سقوط نظام جعفر النميري، ثم لاحقاً نظام عمر البشير، برزت التناقضات الكامنة داخل القوى التي قادت الثورة، إذ سرعان ما تحولت الوحدة إلى صراع. هذا التحول يعكس غياب تصور إستراتيجي متفق عليه لإدارة الانتقال، حيث تسعى كل قوة إلى إعادة تموضعها وفق مرجعيتها الفكرية ومصالحها السياسية، ما يؤدي إلى تشظي القرار وإضعاف القدرة على بناء مؤسسات انتقالية متماسكة.

وعليه؛ يصبح الصراع الآيديولوجي عامل استنزاف لمشروع التحول الديمقراطي، إذ يُعاد تعريف أولويات المرحلة بعيداً عن مهامها الأساسية، مثل تفكيك بنية الاستبداد، وإرساء قواعد الحكم المدني، وتحقيق العدالة الانتقالية. وبدلاً من أن تكون الفترة الانتقالية مساحة لبناء توافق وطني واسع، تتحول إلى ساحة تنافس على السلطة، ما يفتح المجال أمام قوى الثورة المضادة لاستعادة زمام المبادرة. لذلك، فإن أحد أبرز دروس هذه المرحلة يتمثل في ضرورة تحصين الانتقال بإطار وطني جامع، يعلو على الآيديولوجيا، ويضع أسساً واضحة للبديل الديمقراطي كمشروع توافقي لا يحتمل الاحتكار أو الإقصاء.

سابعاً: أن النظام الشمولي، بحكم طبيعته البنيوية، يفقد القدرة على الإصغاء إلى مطالب الشعب، إذ تحل آليات السيطرة محل قنوات التواصل، ويُستبدل الحوار بالقمع، والتوافق بالإقصاء. لذلك، لا يستجيب لنداءات الإصلاح ويميل إلى التشبث بالسلطة حتى في لحظات الانهيار الواضح، متوهماً أن أدوات القوة كفيلة بإدامة بقائه، كما قال المثل السوداني «المقتولة لا تسمع الصايحة». فالاستبداد ملةٌ واحدة مهما اختلفت مرجعياته، إذ تتشابه الأنظمة الشمولية في سلوكها حين تواجه الأزمات بالإنكار والقمع. غير أن هذا العمى السياسي يؤدي إلى تسريع لحظة السقوط حين تبلغ التناقضات ذروتها.

إسقاط رأس النظام لا يعني بالضرورة تفكيك بنية الاستبداد. فقد أظهرت التجربتان أن القوى المضادة للثورة تظل حاضرة وقادرة على إعادة إنتاج نفسها، ما لم تُستكمل عملية التغيير بإصلاحات مؤسسية عميقة تطول أجهزة الدولة وموازين القوة داخلها

ختاماً: في ظل الحرب التي تمزق السودان اليوم، يكتسب إحياء ذكرى الثورات بعداً سياسياً وأخلاقياً في مواجهة طمس الذاكرة الجمعية. فهذه الحرب، في أحد أوجهها العميقة هي محاولة الثورة المضادة لإجهاض مقاصد التغيير التي عبّر عنها السودانيون في لحظاتهم الثورية، وإعادة إنتاج بنية الاستبداد بأدوات أكثر عنفاً. وبالتالي؛ يصبح استدعاء ذاكرة الثورة تأكيداً على صدقية مقاصدها وشعاراتها. فإحياء الذكرى تذكير بأن إرادة الشعب لم تُهزم، رغم فداحة الكلفة الإنسانية وتعقيدات الواقع الراهن. فالتجربة التاريخية تشير إلى أن لحظات الانكسار كثيراً ما تحمل في داخلها بذور النهوض، وأن محاولات القضاء على روح الثورة غالباً ما تؤدي إلى إعادة إنتاجها في أشكال أكثر وعياً.

في الذكرى 41 لثورة أبريل 1985:

حـــين ينتصـــر الشـــارع وتتعـــثر الدولـــة

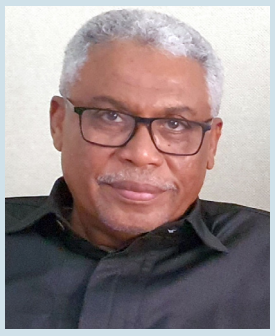

السفير عادل إبراهيم مصطفى

في كلِّ عام، تعود ذكرى ثورة أبريل 1985، لا بوصفها حدثًا من الماضي فحسب، بل كسؤال مفتوح على الحاضر: كيف لثورةٍ أن تنتصر في الشارع، وتتعثر في الدولة؟ وكيف يمكن لنظام أن يسقط تحت ضغط الجماهير، بينما تبقى البنية التي أنتجته قادرةً على إعادة إنتاج نفسها؟.

بعد واحدٍ وأربعين عامًا، لا تبدو ثورة أبريل مجرد محطةٍ في تاريخ السودان الحديث، بل مرآةً تعكس مأزقًا متكررًا: ثوراتٌ تُسقِط رأس النظام، لكنها تعجز عن اقتلاع الجذور.

واليوم، ونحن في ذكراها الحادية والأربعين، يتجدد السؤال الجوهري: لماذا أخفقت الثورة، رغم زخمها الشعبي الهائل، في إحداث التغيير الحقيقي الذي بشّرت به؟ ولماذا كان سقوط النظام العسكري آنذاك مجرد تغيير في الواجهة، لا في جوهر السلطة؟.

لقد اندلعَت ثورة أبريل تعبيرًا عن رفضٍ شعبي شامل لنظام جعفر نميري، خاصة بعد أن بلغت سياسات القمع والتضييق ذروتها، وعلى رأسها قوانين سبتمبر 1983 التي أُلبست زورًا ثوب الشريعة، بينما استُخدمت عمليًا أداةً للهيمنة السياسية وتصفية الخصوم. غير أن المفارقة الكبرى تمثّلت في أن الثورة، على الرغم من نجاحها في إسقاط رأس النظام، لم تتمكن من تفكيك البنية التي أنتجته؛ إذ أعادت «الدولة العميقة» إنتاج نفسها عبر أدواتها الأكثر فاعلية: المؤسسة العسكرية.

وهكذا، رحل نميري كشخص، لكن سياساته ومؤسساته، وحتى تشريعاته، ظلّت قائمة، لتتحول الثورة من مشروع تغيير حقيقي إلى مجرد إعادة ترتيب داخل البنية القديمة. وهذا ما يفسّر كيف أمكن للنظام القديم أن يعود لاحقًا بأشكال جديدة، مستفيدًا من بقاء أدواته الأساسية دون مساس.

وفي هذا السياق، لا يمكن إغفال دور الصادق المهدي، بوصفه رئيس الوزراء المنتخب عقب سقوط نظام مايو. فقد كان يُنتظر منه أن يترجم التفويض الشعبي إلى برنامج واضح لتصفية إرث النظام السابق، غير أن مساره اتسم بالتردد والمساومة. فبدلًا من بناء تحالفٍ تاريخي يؤسس لقطيعةٍ مع الماضي، اتجه نحو التحالف مع الجبهة الإسلامية القومية، في خطوة عكست تغليب حسابات التوازنات السياسية على ضرورات التحول العميق.

وتجلّى هذا التردد بوضوح في موقفه من إلغاء قوانين سبتمبر، التي كان قد صرّح قبل توليه السلطة بأنها «لا تساوي الحبر الذي كُتبت به»، لكنه انتهج لاحقًا سياسة المراوحة والتسويف حيالها، ما منحها عمرًا أطول، وكرّس حضورها ضمن البنية القانونية للدولة. ولم يكن ذلك مجرد خطأٍ سياسي عابر، بل تعبيرًا عن عجز أعمق لدى النخبة عن مواجهة الجذور الفكرية والمؤسسية للأزمة.

وإذا ما عدنا إلى ثورة أكتوبر 1964، نجد أنها واجهت المعضلة ذاتها؛ إذ نجحت في إسقاط الحكم العسكري الأول، لكنها أخفقت في تفكيك بنية السلطة، التي ظلّت تحتفظ بشبكات نفوذها داخل مؤسسات الدولة، وعلى رأسها الجيش. وقد وقف هذا الواقع، في أكثر من محطة، عائقًا أمام تطور التجربة الديمقراطية، سواء بفعل تدخل المؤسسة العسكرية المباشر، أو نتيجة تواطؤ بعض النخب السياسية، إلى جانب تأثيرات إقليمية سعت إلى إبقاء السودان ضمن توازنات تخدم مصالحها.

ومن هنا، فإن ما جرى في أبريل 1985 لم يكن استثناءً، بل حلقةً في سلسلة ثوراتٍ تُسقط الأنظمة دون أن تُسقط البنية التي تنتجها. وهي ظاهرة يمكن تفسيرها بوجود ما يُعرف بـ«الدولة العميقة»، التي لا تقتصر على جهاز بيروقراطي متجذّر، بل تشمل تحالفًا تاريخيًا بين النخب التقليدية والعسكرية، يعمل على إعادة إنتاج السلطة بصيغ مختلفة، سواء عبر الحكم العسكري المباشر، أو من خلال واجهات مدنية.

وقد أثبت هذا التحالف قدرة عالية على التكيّف؛ إذ لا يتردد في تغيير أدواته وخطابه بما يتناسب مع الظروف، مع الحفاظ على جوهره القائم على السيطرة على مفاصل الدولة. وبهذا المعنى، فإن سقوط الأنظمة لا يعني بالضرورة سقوط السلطة الفعلية.

في ذكراها الحادية والأربعين، يتجدد السؤال الجوهري: لماذا أخفقت الثورة، رغم زخمها الشعبي الهائل، في إحداث التغيير الحقيقي الذي بشّرت به؟ ولماذا كان سقوط النظام العسكري آنذاك مجرد تغييرٍ في الواجهة، لا في جوهر السلطة؟

ولهذا، حين جاءت ثورة ديسمبر 2018 – وهي أكثر وعيًا بتجارب الماضي، وأكثر إصرارًا على إحداث قطيعة مع البنية القديمة – واجهت مقاومة أعنف من سابقاتها. إذ لم يكن الصراع هذه المرة حول من يحكم فقط، بل حول طبيعة الدولة نفسها. ومع تصاعد هذا الصراع، لجأت قوى الدولة العميقة إلى أدواتها التقليدية، وعلى رأسها العنف المنظم، ما أدى إلى اندلاع الحرب التي تعصف بالبلاد اليوم.

إن الربط بين ثورة أبريل وهذه الحرب ليس ترفًا تحليليًا، بل ضرورة لفهم جذور الأزمة؛ فالحرب الحالية ليست سوى امتدادٍ لفشلٍ متراكم في إنجاز مهام التحول الديمقراطي. ففي كل مرة تُؤجَّل الأسئلة الكبرى، أو يُلتف عليها، تعود لاحقًا في صورة أزماتٍ أكثر تعقيدًا وكلفة.

وفي ذكرى أبريل، لا يكفي استحضار البطولة الشعبية التي أسقطت النظام، بل ينبغي أيضًا مساءلة ما تلا ذلك السقوط: لماذا لم تُستكمل الثورة؟ ولماذا تُركت أدوات النظام القديم على حالها لتعيد إنتاجه؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة ليست مجرد قراءةٍ في الماضي، بل شرطٌ أساسي لتجنّب تكرار الدائرة.

لقد كشفت ثورة أبريل، بوضوح، طبيعة الصراع في السودان: صراعٌ بين قوى تسعى إلى إعادة إنتاج الماضي، وأخرى تحاول فتح أفق جديد. وبين هذين المسارين يتحدد مستقبل البلاد: إما استمرار الدوران في الحلقة المفرغة، أو كسرها بثمنٍ يبدو – للأسف – أعلى من أي وقتٍ مضى.

خلاصة القول: إن استكمال أهداف ثورة أبريل، وقبلها أكتوبر، وبعدها ديسمبر – وهي جميعها ثوراتٌ متصلة تسعى إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على الحرية والسلام والعدالة – يظل مرهونًا بإعادة تأسيس المنظومة العسكرية والأمنية على أسس وطنية مهنية، تضمن خضوعها للسلطة المدنية، وتحريرها من التشابكات السياسية والتأثيرات الخارجية. وإلا، فإن السودان سيظل يعيد إنتاج أزماته، ويدور في الحلقة ذاتها، لكن بكلفةٍ أكبر في كل مرة.

09 ديسمبر
خريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة
الخميس
9 أبريل 2026م

السادس من أبريل:

ذاكـــرة الشعـب واستعـــادة المعنى في زمـــن الحـــرب

صفـــاء الزيـــن

السادس من أبريل ليس تاريخًا عاديًا في السودان، فهو لحظة ظلّت مفتوحة في الوعي؛ لحظة خرج فيها الشارع من صمته، وقرّر أن يضع حدًا لمسار كامل، وأن يبدأ كتابة طريق مختلف بيده. في هذا اليوم، رفض الناس الواقع، وأعادوا تعريف قوتهم، واكتشفوا أن الإرادة، إذا تشكلت في الشارع، تتحول إلى فعل قادر على تغيير المعادلات الكبرى، وكسر البنى التي بدت راسخة لسنوات طويلة.

هناك أيام تترك أثرًا عميقًا، وتظل حاضرة في الذاكرة مهما ابتعد الزمن. السادس من أبريل واحد من هذه الأيام. يوم ارتبط بإرادة خرجت من قلب الشارع، وصاغت لنفسها طريقًا نحو الكرامة، وفتحت في الوعي السوداني بابًا واسعًا لفهم جديد لمعنى الفعل العام، ومعنى أن يتحول الناس من موقع التلقي إلى موقع التأثير وصناعة المصير.

هذا التاريخ يعيش في وجداننا كقيمة متجددة. فكلما ضاقت المساحات، وكلما اشتد الإحساس بالظلم، يعود هذا اليوم محمّلًا بصور لا تغيب، وجوه مرفوعة، أصوات عالية، وخطوات واثقة تعرف طريقها جيدًا. حضوره لا يرتبط بالماضي وحده، وإنما يستمد قوته من قابليته الدائمة للاستدعاء، ومن قدرته على أن يتحول، في كل منعطف وطني، إلى مرجع أخلاقي وسياسي يعيد تذكير المجتمع بما يستطيع فعله إذا استعاد ثقته بنفسه.

السادس من أبريل يوم ارتبط بإرادة خرجت من قلب الشارع، وصاغت لنفسها طريقًا نحو الكرامة، وفتحت في الوعي السوداني بابًا واسعًا لفهم جديد لمعنى الفعل العام، ومعنى أن يتحول الناس من موقع التلقي إلى موقع التأثير وصناعة المصير

في ذاكرة شعبنا يتكرر السادس من أبريل كمساحة تُختبر فيها قدرة الناس على الفعل، وعلى تحويل الإحساس العام إلى موقف واضح. في هذا اليوم تتجدد الفكرة الأساسية التي تقول إن التغيير لا يأتي من فراغ، وإنما يولد من تراكم طويل، ومن وعي يتشكل داخل المجتمع، ومن إيمان عميق بأن الكرامة حق لا يقبل التأجيل. هذه الفكرة تمنح هذا التاريخ حضوره الخاص، وتجعله علامة على أن الإرادة، إذا نضجت، تجد طريقها مهما كانت التحديات، ومهما بدا الواقع مغلقًا أو مثقلًا بموازين القوة.

ثورة ديسمبر جاءت لتجسّد هذا المعنى في صورته الأوضح. فقد خرجت الجماهير تحمل صوتها بوضوح، وتتحرك بثقة، وتفرض حضورها في الشارع بصورة لا يمكن تجاهلها وترفض وصاية الآيديولوجيا التي هيمنت لثلاثة عقود. ذلك الحراك عبّر عن رغبة عميقة في التغيير، وعن إدراك أن الطريق نحو المستقبل يبدأ من لحظة اتخاذ القرار، ومن لحظة كسر الخوف، ومن لحظة اقتناع الناس بأنهم أصحاب الحق في صياغة شكل الدولة واتجاهها.

في ديسمبر امتلأت الشوارع بالحياة، فالهتاف كان صادقًا، والمطالب كانت واضحة، والإصرار كان حاضرًا في كل خطوة، والناس خرجت وهي تعرف ماذا تريد، وتدرك حجم الطريق، ومع ذلك استمرت، لأنها كانت مؤمنة بأن ما تطالب به يستحق العناء، ويستحق الصبر، ويستحق التضحيات التي فُرضت عليها في سبيل الحرية والكرامة والعدالة.

مشهد الاعتصام أمام القيادة العامة جاء ليكمل هذه الصورة، وهناك ظهرت ملامح سودان مختلف، سودان يتسع للجميع، وتجمع فيه الناس على كلمة واحدة. المشهد عكس قوة التلاحم الشعبي، وقدرته على خلق مساحة جامعة تتجاوز الفوارق، وتعيد تعريف المجال العام بوصفه فضاءً للمشاركة، لا ساحة احتكار، وبوصفه تعبيرًا عن شعب قرر أن يستعيد صوته، وأن يعلن حضوره في قلب المعادلة الوطنية.

في ديسمبر امتلأت الشوارع بالحياة، فالهتاف كان صادقًا، والمطالب كانت واضحة، والإصرار كان حاضرًا في كل خطوة، والناس خرجت وهي تعرف ماذا تريد، وتدرك حجم الطريق، ومع ذلك استمرت، لأنها كانت مؤمنة بأن ما تطالب به يستحق العناء، ويستحق الصبر، ويستحق التضحيات التي فُرضت عليها في سبيل الحرية والكرامة والعدالة

إن التضحيات التي قُدمت في تلك الفترة أعطت للحراك معناه الحقيقي؛ أسماء الشهداء والجرحى والمصابين والمفقودين والمغدورين والمعتُقَلات أصبحت جزءًا من الذاكرة الوطنية، وتحولت إلى رموز للفداء والإصرار. وتلك التضحيات صنعت فارقًا واضحًا، ورسّخت فكرة أن الحرية لها ثمن، وأن الشعوب، إذا دفعت هذا الثمن، تدرك قيمة ما وصلت إليه، وتفهم أن المعارك الكبرى لا تُحسم بالشعارات وحدها، وإنما بالصبر، والثبات، والقدرة على تحويل الألم إلى معنى ووعي ومسؤولية.

سقوط النظام جاء كتأكيد على قوة هذا الحراك، لأن الشارع كان حاضرًا، والإرادة كانت واضحة،

والنتيجة عكست هذا التراكم الكبير من الفعل والتضحية، وتلك اللحظة شكّلت تحولًا مهمًا في مسار البلاد، وفتحت الباب أمام مرحلة جديدة، كان يمكن أن تؤسس لمسار مختلف لو أُتيح لها أن تكتمل على قاعدة مدنية واضحة، ومشروع وطني يحمي أهداف الثورة من الارتداد والاختطاف وإعادة إنتاج السيطرة بأدوات جديدة.

غير أن القيمة الأعمق للسادس من أبريل لا تكمن فقط في كونه يومًا أسقط نظامًا، وإنما في كونه لحظة أعادت تعريف مصدر الشرعية في السودان، فقد أثبت ذلك اليوم أن الشرعية لا تُمنح من فوهة السلاح، ولا تُستمد من ترتيبات القوة المغلقة، وإنما تنبع من الناس، من الشارع، من الإرادة العامة، ومن قدرة المجتمع على أن يفرض حضوره بوصفه صاحب الحق الأصيل في تقرير شكل الحكم وطبيعة الدولة. وهذه هي الفكرة التي جعلت السادس من أبريل أكبر من مجرد ذكرى، وأوسع من مجرد حدث.

من هذه الزاوية فإن استدعاء السادس من أبريل اليوم يكتسب بعدًا إستراتيجيًا يتجاوز التذكّر، لأن السودان يعيش واحدة من أكثر مراحله قسوة وتعقيدًا، لأن الحرب التي اندلعت في أبريل 2023م خلقت أوضاعًا شديدة الاضطراب، وأثرت على حياة الملايين، ووضعت المجتمع أمام اختبارات صعبة: النزوح، والفقد، والانهيار المعيشي، والضغط اليومي، أصبحت تفاصيل قاسية في حياة الناس، وأعادت إلى الواجهة سؤال الدولة نفسها، سؤال: من يحكم، ولصالح من تُدار السلطة، ومن يملك حق تقرير مصير هذا البلد؟ وأطلت برأسها من جديد أشباح التنظيمات الآيديولوجية الإخوانية ربيبة الشمولية، وأمسك عرابو التنظيم المحلول بتلابيب الثورة ليلقوا بها إلى الزوال، ولكن هيهات.

لذلك يعود السادس من أبريل باعتباره تذكيرًا بأن السودان لا يخرج من أزماته عبر منطق الغلبة المسلحة، وإنما عبر استعادة السياسة من يد السلاح، واستعادة الدولة من قبضة التحالفات المغلقة، واستعادة الشرعية من داخل المجتمع نفسه، وإحياء الوعي لا إذكاء الفتن. فالحرب الجارية ليست فقط صراعًا بين قوتين مسلحتين، وإنما هي أيضًا تعبير عن انهيار فكرة الدولة الجامعة، وعن فشل النخب المسيطرة في إنتاج نظام سياسي يستوعب التنوع، ويضمن المشاركة، ويمنع تحول العنف إلى وسيلة دائمة لإدارة الخلاف.

أعادت الحرب إلى الواجهة سؤال الدولة نفسها، سؤال: من يحكم، ولصالح من تُدار السلطة، ومن يملك حق تقرير مصير هذا البلد؟. وأطلت برأسها من جديد أشباح التنظيمات الآيديولوجية الإخوانية ربيبة الشمولية، وأمسك عرابو التنظيم المحلول بتلابيب الثورة ليلقوا بها إلى الزوال ولكن هيهات..

رغم هذا المشهد القاسي، تظل روح ديسمبر حاضرة كقوة معنوية وسياسية. تلك التجربة أثبتت أن هذا الشعب يمتلك قدرة على الثبات، وعلى إعادة تنظيم نفسه، وعلى تحويل التحديات إلى دافع للاستمرار. هذه الروح ما تزال موجودة، وقادرة على أن تعود متى توفرت الشروط، لأن الشعوب التي خبرت قدرتها على الفعل لا تفقد ذاكرتها بسهولة، ولا تستسلم نهائيًا لفكرة العجز أو الهزيمة.

غير أن استعادة المسار لا يمكن أن تقوم على الحنين وحده. فالمرحلة الحالية تحتاج إلى عمل جاد، ورؤية واضحة، وتكاتف بين مختلف القوى المدنية والسياسية والاجتماعية، حتى يتحول الإرث الثوري من طاقة رمزية إلى مشروع وطني منظم، وإعادة بناء ما تضرر تحتاج إلى جهد كبير، وإلى وعي جماعي بحجم المسؤولية، وإلى انتقال من مرحلة رد الفعل إلى مرحلة بناء البديل، لأن السودان اليوم لا يحتاج فقط إلى إنهاء الحرب، وإنما يحتاج أيضًا إلى إعادة تأسيس معنى الدولة نفسها.

من هنا تصبح فكرة الدولة المدنية الديمقراطية أكثر من مجرد شعار سياسي، لأنها الإطار الوحيد القادر على استيعاب التعدد، وإدارة الخلاف، وضبط القوة، وحماية المجال العام من المصادرة. لأن الراسخ هو أن الدولة المدنية، في هذا المعنى، ليست مطلب نخبة، وإنما شرط لبقاء السودان نفسه، لأنها تمثل الصيغة التي تعيد السلطة إلى أصلها الشعبي، وتربط الحكم بالمحاسبة، وتضع القانون فوق إرادة الجماعات المسلحة وشبكات الهيمنة القديمة والجديدة عبر عقد اجتماعي جديد، لا يهيمن عليه أحد ولا تستحوذ عليه جهة.

وهنا تبرز ضرورة إشراك المدنيين والفاعلين السياسيين وقوى الثورة في استعادة سلطة الشعب التي أُطيح بها بانقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2023م، لأن أية تسوية تُبنى خارج الإرادة الشعبية لن تنتج سوى سلطة هشة قابلة للانفجار من جديد. وإشراك هذه القوى لا ينبغي أن يُفهم باعتباره تمثيلًا رمزيًا تضليليا داخل ترتيبات انتقالية، وإنما باعتباره إعادة تأسيس للشرعية ذاتها، وإعادة وصل الدولة بمجتمعها، وإعادة الاعتبار للفكرة التي خرج من أجلها الناس إلى الشوارع، وهي أن السلطة حق عام، لا غنيمة تُدار من غرف مغلقة. ومن زاوية أخرى، فإن استعادة سلطة الشعب تمثل الشرط البنيوي لأي انتقال حقيقي، لأنها تنقل مركز القرار من منطق السلاح إلى منطق السياسة، ومن ترتيبات السيطرة إلى قواعد المشاركة، ومن الدولة المختطفة إلى الدولة التي تستمد معناها من مواطنيها.

لذلك فإن وقف الحرب يمثل خطوة ضرورية لفتح الطريق أمام أي تقدم حقيقي، لأن السلام يشكل المدخل الأساسي لأي عملية بناء، لأنه يوقف النزيف، ويفتح المجال أمام السياسة، ويمنح المجتمع فرصة لاستعادة أنفاسه. غير أن السلام، لكي يكون منتجًا، يحتاج أن يُبنى على أسس عادلة، وعلى تصور واضح للدولة، وعلى إرادة حقيقية تمنع إعادة تدوير الأزمة داخل مؤسسات جديدة بأسماء مختلفة أو بواجهات آيديولوجية مستنسخة عن التجربة الإسلاموية التي أورثت البلاد الخراب والدمار.

السادس من أبريل يعود كل عام ليؤكد أن ما حدث كان نقطة تحول. وهو يوم يحمل معنى مستمرًا، ويذكّر بأن هذا الشعب يمتلك القدرة على الفعل، وعلى تغيير واقعه، وعلى صناعة مستقبله بيده. وهو أيضًا تذكير بأن الأزمات، مهما اشتدت، لا تلغي قابلية النهوض، وأن الشعوب التي كتبت لحظاتها الكبرى بوعيها وتضحياتها تستطيع أن تستأنف الطريق إذا أحسنت قراءة اللحظة، وتنظيم طاقتها، وبناء أدواتها.

في الختام: ما ترسخ في ثورة ديسمبر وما تلاها في أبريل ظل حاضرًا في الوعي، يتحرك داخل المجتمع، ويمنح الأمل بأن الطريق، مهما كان صعبًا، يمكن أن يُستكمل. فالسادس من أبريل ليس ذكرى للاحتفال فقط، وإنما موعد دائم مع المعنى، ومع السؤال الكبير الذي لم يغادر السودان بعد: كيف تستعيد الأمة دولتها؟، وكيف تستعيد الدولة شعبها؟، وكيف يستنقذ الصحاة وطنهم من براثن الآيديولوجيين الظلاميين الذين استظلوا بأفواه البنادق ومدافع الدبابات؟. هذا الواجب الذي ينبغي أن يتجه نحو كافة أبناء هذه الثورة الغلابة وقواها الحية، بمختلف تكويناتهم ومؤسساتهم وجهاتهم، ليجتازوا الحاجز الأخير في طريق استعادة الوطن والسلام والحرية والعدالة والحكم المدني.

البرهـــان أداة داخـــل الشرنقـــة الشبكيـــة وهندســـة الإحلال الإثنـــو-تنظيمي

وليـــد عنبـــور

إزاء التغييرات الأخيرة في قيادة القوات المسلحة، التي تمثل تحولات عميقة تعصف بالبنية المتوهمة عند الكثيرين، تتشكل كلحظة كاشفة لا يمكن قراءتها كتحول عابر، إذ تتبدى كمرحلة استلاب سيادي من الداخل عبر عملية تفكيك القوات المسلحة وإعادة تركيبها ضمن مشهد شبيه بنموذج انقلاب الثلاثين من يونيو 1989 من ناحية العمق. ورغم ما يبدو من تماسك ظاهري للنواة الإسلاموية إلا أنها تعمل عبر مراكز قوة متباينة ومتنافسة تعيد إنتاج توازناتها داخل لحظة الحرب والفوضى، دون أن يلغي ذلك قدرتها على الفعل الشبكي الموحد عند الضرورة.

تتجاوز الحالة السودانية الراهنة حدود الصراع العسكري التقليدي، وتتبلور كنظام إحلال وظيفي مكتمل البنية داخل جسد الدولة. فما يظهر في الواجهة ليس مركز القرار، إذ سرعان ما يتكشف كقشرة سيادية بروتوكولية تتحرك فوق نواة صلبة كامنة، حيث تنتقل سلطة الفعل من المؤسسة الرسمية إلى ما يمكن تسميته النواة الشبكية للإسلامويين، وهي بنية تعمل خارج مرجعيات الدولة وتعيد إنتاجها من داخل تفككها.

في هذا السياق يتحدد موقع عبد الفتاح البرهان كعقدة تمرير سيادي، لا عقدة إنتاج قرار. حيث تتحول المؤسسة العسكرية إلى قناة عبور لقرارات تُصاغ في العمق التنظيمي للكتلة الإسلامية القديمة التي أعادت تموضعها داخل الحرب، بوصفها لحظة إعادة تأسيس قسري للدولة. وتتخذ الحرب وظيفة مغايرة، وتتحول إلى أداة استعادة هيمنة عبر تفكيك المؤسسة العسكرية، مع إعادة تركيبها كوحدة تشغيل داخل مشروع أيديولوجي متخفٍ ينتج القرار خارج الواجهة الرسمية.

داخل هذه البنية تتقدم عملية الإحلال القيادي الموجّه عبر إستراتيجية تفكيك الكتلة من الداخل، ويبرز صعود ياسر العطا لخلق السيادة الحلقية المدمجة وقمة رؤية مشروع مثلث حمدي، ومع ذلك يمثل الدفع بعبد الخير عبد الله ناصر درجام إلى مركز نائب الأركان قمة الهندسة الأيديولوجية للنزاع، كونه الذراع الذي مكن الإسلامويين من هندسة النزاع الاجتماعي وتفكيك بنية الثورة في شرق السودان، عقب ديسمبر، إلى صراعات هوياتية.

تشتغل هذه الديناميكية لاحتواء وإنهاء دور شمس الدين كباشي البراغماتي. وقد أدى فشل تعيين وزير الدفاع حسن داوود كبرون في تحجيم كباشي إلى لجوء التنظيم لعملية الإزاحة الإثنو-وظيفية، حيث ينحدر الثلاثة وهم كباشي ووزير الدفاع وعبد الخير من مكون اجتماعي واحد يشكل أحد عناصر القوام الرئيسي للجيش، وهذا يسمح للإسلامويين بضرب الكتلة البراغماتية بكتلة أيديولوجية من داخل ذات الحاضنة الاجتماعية. ويضمن هذا التوظيف للدوافع الإثنية ولاء القاعدة العسكرية للتنظيم تحت لافتة الانتماء للمكون، ويحول الجيش من حام للهوية الوطنية إلى منصة لإدارة التشظي الاجتماعي.

يتحدد موقع عبد الفتاح البرهان كعقدة تمرير سيادي، لا عقدة إنتاج قرار. حيث تتحول المؤسسة العسكرية إلى قناة عبور لقرارات تُصاغ في العمق التنظيمي للكتلة الإسلامية القديمة التي أعادت تموضعها داخل الحرب بوصفها لحظة إعادة تأسيس قسري للدولة

تتعرض بنية التوازن الداخلي لعملية تفريغ مركزة تستهدف كباشي عبر تقليص مساحته داخل مراكز القرار، وإعادة توزيع نقاط التأثير. وتتخذ هذه العملية طابع تفكيك وظيفي لمراكز العقلانية السياسية داخل الجيش، مع دفع البنية نحو مركز أكثر صلابة أيديولوجية يمثله عبد الخير وفريقه، ويكون أكثر ميلاً إلى الحسم الصفري المفتوح الذي يخدم أجندة العودة التنظيمية.

في الخلفية يعمل مشروع أوسع لإعادة هندسة الدولة عبر عسكرة التناقضات، حيث يتم تحويل الحركات المسلحة - مثل مني أركو مناوي وجبريل إبراهيم - إلى وحدات وظيفية داخل اقتصاد حرب يعيد توزيع السلطة والثروة وفق منطق الغنيمة السياسية. هذا النمط ينتج نظام إنتاج سياسي قائم على التشظي الموجَّه، وتتحول الحرب إلى آلية تشغيل مستمرة لإعادة إنتاج السلطة.

هيئة أركان الجيش المشكلة في ابريل 2026م

تتبلور مصفوفة انزلاق مركَّب تعمل عبر أربعة محاور أساسية؛ هي الاستحواذ الشبكي عبر انتقال القرار من المؤسسة إلى النواة التنظيمية، وعسكرة التناقضات من خلال إعادة توظيف الانقسامات الاجتماعية، والسيادة الصورية المتمثلة في إبقاء البرهان في الواجهة مع تجريده من القدرة الفعلية، ورابعها الانقلاب الوظيفي الذي يهدف إلى تحويل عقيدة الجيش للدفاع عن البنية التنظيمية المتخفية عبر استغلال الروابط الإثنية للقوات.

كما أن هنالك انقساماً في الكتلة الصلبة للإسلامويين؛ إحداهما تعمل على الانفصال، والأخرى تريد الحكم الكامل للسودان، وكلاهما متفقٌ على الحرب كمرحلة تكتيكية، مما يمهد لتفكك متكامل للدولة الاستعمارية، وفق هذه الطريقة.

يتحمل عبد الفتاح البرهان المسؤولية التاريخية المباشرة عن تثبيت هذا المسار عبر القبول ببنية التفويض المتدرج، وإعادة تموضع المؤسسة العسكرية داخل هندسة سياسية تُدار بمنطق الشبكات لا بمنطق الدولة، وتتوسع مساحة النواة الصلبة داخل الجسد السيادي، ويتحول مركز القرار إلى بنية تتقدم على الدولة وتعيد تعريف وظائفها خارج أي مشروع وطني جامع، وينتهي ذلك بإعادة إنتاج الدولة كجسم سيادي يعمل خارج إرادته المركزية.

حين يتحول الدين من ضابطٍ للسلوك إلى معيارٍ للفرز

قراءة في التحول الاجتماعي في السودان بعد 1989

د.محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

مدخل

ظلّ المجتمع السوداني، لعقود طويلة قبل انقلاب 1989 في السودان، محكوماً بمنظومة متداخلة من القيم والعادات والتقاليد التي شكّلت الضابط الأساسي لسلوك الأفراد. كانت الأسرة، والحي، والقبيلة، تمثل مرجعيات أخلاقية حيّة، تضبط تصرفات الناس عبر مفاهيم مثل (العيب) و(السمعة) و(احترام الكبير)، فيما كان الدين جزءاً أصيلاً من هذا النسيج الثقافي، يمدّه بالمعنى ويعزّز قيمه، دون أن يتحول إلى أداة فرزٍ حادّة بين الناس.

لكن مع وصول الإسلاميين إلى السلطة عبر انقلاب 1989، بدأ تحوّل عميق في طبيعة العلاقة بين الدين والمجتمع، ولم يعد الدين، في كثير من الممارسات، مجرد ضابط للسلوك وموجّه أخلاقي، بل تحوّل تدريجياً إلى معيار للفرز والتصنيف لمن هو (ملتزم) ومن هو (غير ملتزم)، من هو (مع) ومن هو (ضد)، وهنا تحديداً تكمن إشكالية هذا المقال.

إن الأصل في الدين أنه منظومة قيمية تُقاس بها الأفعال، لا أداة تُقاس بها هوية الأشخاص. فهو يدعو إلى الصدق، والأمانة، والعدل، واحترام كرامة الإنسان، بغضّ النظر عن انتمائه أو موقفه. غير أن تسييس الدين، وربطه بمشروع سلطوي، أفضى إلى نقله من دائرة القيم إلى دائرة الهوية، ومن معيار للسلوك إلى وسيلة للتمييز.

تجليات التحول

وقد تجلّى هذا التحول في عدد من الظواهر التي أثّرت بعمق على بنية المجتمع السوداني:

أولاً: برزت حالة من الازدواجية الأخلاقية، حيث جرى التركيز على مظاهر التدين الشكلية، مثل الخطاب والشعارات والهيئة، في مقابل تراجع الالتزام العملي بالقيم الجوهرية. فظهرت ممارسات تتناقض مع أبسط المبادئ التي يدعو إليها الدين، مثل النزاهة والعدل، دون أن ينعكس ذلك على المكانة الاجتماعية أو السياسية لأصحابها، طالما أنهم يُحسبون على «التيار الصحيح».

ثانياً: تم توظيف الخطاب الديني لتبرير ممارسات تمس الحقوق الأساسية، سواء في تقييد حرية التعبير، أو التضييق على المعارضين، أو فرض رؤى أحادية على المجتمع. وهنا لم يعد الدين حامياً للإنسان وكرامته، بل أصبح — في بعض الحالات — غطاءً لانتهاك هذه القيم.

ثالثاً: تفشّت ظاهرة الفجور في الخصومة، حيث تحوّل الخلاف السياسي أو الفكري إلى صراع أخلاقي مطلق، تُستخدم فيه لغة التخوين والتشويه بدل الحوار والنقاش. وهو ما يتناقض صراحة مع القيم الدينية التي تدعو إلى العدل والإنصاف حتى مع الخصوم.

رابعاً: برزت نزعات الإقصاء والتكفير، أو على الأقل التلميح بها، تجاه المعارضين، بما يؤدي إلى نزع الشرعية عنهم ليس فقط سياسياً، بل أخلاقياً ودينياً. وهذا أخطر أشكال تحويل الدين إلى أداة فرز، لأنه يقسم المجتمع إلى (داخل) و(خارج)، بدل أن يجمعه على قيم مشتركة.

خامساً: ظهرت أمثلة واقعية تعزّز فكرة أن الدين استُخدم كمعيار للفرز أكثر من كونه ضابطاً للسلوك؛ من بينها الخصومات الحادة بين التيارات الإسلامية نفسها، رغم انطلاقها — نظرياً — من مرجعية واحدة، وهو ما يكشف أن معيار «من معنا» و«من ضدنا» غلب على معيار القيم المشتركة. كما برزت الانتقائية في تطبيق قوانين النظام العام، حيث استُخدمت في كثير من الأحيان ضد الخصوم السياسيين أو الفئات الأضعف، بينما تم التغاضي عن ظواهر أخرى أكثر تأثيراً على النسيج الاجتماعي، مثل الانحدار في بعض أشكال الفن، والرقص الخليع المصاحب لبعض العروض، وانتشار كلمات مبتذلة في الأغاني. وفي السياق نفسه، شهدت معايير النجومية والشهرة تحولاً لافتاً، إذ لم تعد قائمة بالضرورة على التميز أو القيمة، بل في بعض الحالات على الإثارة أو الخروج عن المألوف، بما يعكس اختلالاً في منظومة التقييم المجتمعي.

الأدلجة، ومدخل توظيف الدين معياراً للفرز لا ضابطاً للسلوك

وفي خضم هذا التحول، تراجعت المرجعيات الاجتماعية التقليدية التي كانت تضبط السلوك بصورة تلقائية. لم تختفِ تماماً، لكنها فقدت جزءاً من تأثيرها لصالح خطاب ديني مؤدلج لم ينجح دائماً في أن يحل محلها كضابط أخلاقي فعّال، بل ساهم أحياناً في تغطية سلوكيات تتعارض مع جوهر الدين نفسه.

إن المشكلة، في جوهرها، لم تكن في الدين، بل في طريقة توظيفه. فحين يُستخدم الدين كأداة للفرز، يصبح من الممكن أن يُكافأ المسيء لأنه «منّا»، وأن يُدان المحسن لأنه «من غيرنا». وهنا يفقد الدين وظيفته الأساسية كمرجعية أخلاقية عادلة، ويتحوّل إلى عنصر انقسام.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن التحول الذي شهده المجتمع السوداني بعد 1989 لم يكن مجرد تغير سياسي، بل كان أيضاً تحولاً في موقع الدين داخل الحياة العامة: من كونه ضابطاً للسلوك الاجتماعي إلى كونه معياراً للانتماء والتصنيف. وهو تحوّل كانت له كلفته الكبيرة على تماسك المجتمع، وعلى منظومة القيم التي ظلّت، لوقت طويل، تحكم حياة الناس وتضبط علاقاتهم.

ويبقى التحدي الحقيقي اليوم هو إعادة الاعتبار للدين كقيمة جامعة، تُقاس بها الأفعال لا الأشخاص، وتُبنى بها الأخلاق لا الانقسامات.

الأصل في الدين أنه منظومة قيمية تُقاس بها الأفعال، لا أداة تُقاس بها هوية الأشخاص. فهو يدعو إلى الصدق، والأمانة، والعدل، واحترام كرامة الإنسان. غير أن تسييس الدين، وربطه بمشروع سلطوي، أفضى إلى نقله من دائرة القيم إلى دائرة الهوية، ومن معيار للسلوك إلى وسيلة للتمييز

جلد لفتاة خلال حكم النظام السابق- صورة ارشيفية

نتيجة حتمية: تحول الدين إلى أداة لفرز (الكيمان)

إن أخطر ما أفرزه هذا التحول لم يكن فقط في تبدّل المعايير الظاهرة، بل في ما ترسّب عميقاً داخل الوجدان الجمعي من نزعات فرزٍ حادّة بين الناس، على أساس الدين وأحياناً العرق. فحين يُعاد تعريف الآخر لا بوصفه شريكاً في الوطن، بل باعتباره نقيضاً دينياً أو ثقافياً، تتكوّن تدريجياً حواجز نفسية صلبة تُضعف التعاطف وتُبرر الإقصاء.

ومع الزمن، لا يقف الأمر عند حدود الاختلاف أو حتى الخصومة، بل يتجاوز ذلك إلى بناء مواقف ذهنية تُجيز اتخاذ كل ما هو ضد (الآخر)، لأنه لم يعد يُرى كإنسان كامل الحقوق، بل كخصم خارج عن الدائرة. وهنا تحديداً تتعطل القيم التي جاء الدين لترسيخها أصلاً، مثل حرمة الدم، والعدل، والإنصاف.

بهذا المعنى، فإن تحويل الدين إلى أداة لفرز (الكيمان)، مقروناً بعوامل أخرى مثل الاستقطاب السياسي والتوترات العرقية، ساهم في تغذية بيئة نفسية واجتماعية قابلة للعنف. وهي بيئة لا تكتفي بتبرير الإقصاء، بل قد تذهب — في لحظات الانفجار — إلى تبرير أقصى درجاته.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم كيف أن هذه التحولات لم تكن مجرد شأن فكري أو اجتماعي، بل كانت من بين الرافعات العميقة التي غذّت مناخ الصراع، وأسهمت — بشكل أو بآخر — في الوصول إلى واقع الحرب الدائرة اليوم، حيث يصبح العنف ممكناً حين يُنزع عن الآخر معناه الإنساني.

إن عملية استعادة التوازن لا تمر فقط عبر تغيير الواقع السياسي، بل تبدأ بإعادة بناء الفكرة نفسها وهي أن الدين يمثل قيمة جامعة تُهذّب السلوك، لا أداة تقسيم تُبرر القطيعة والصراع.

أبريل السوداني:

من إسقاط الديكتاتوريات إلى معركة الدولة المدنية

د.عصام الدين عباس أحمد

مدخل: أبريل في الذاكرة السودانية

على خلاف ما هو شائع في العالم، وبمختلف ثقافاته التي تتعامل مع أبريل كشهر لتلك الأكذوبة المزعومة، إلا أنه في السياق السوداني هو تعبير متجدد عن وعي مجتمعي يتجذر في ذاكرة الأمة، ويعيد إنتاج ذاته كلما اشتد القمع وتعمّقت الأزمات. ظل أبريل السوداني محاطاً بالعديد من الأحداث العظيمة المجيدة في تاريخ السودان. وبذات القدر ارتبطت به بعض الذكريات والأحداث المؤلمة والحزينة. ففي أبريل من العام 1898 انتصرت القوات البريطانية الغازية على قوات المهدية في معركة النخيلة، مما مهد لنهاية إحدى أعظم الثورات السودانية. كما شهد هذا الشهر وقوع أكبر مأساة في تاريخ السودان الحديث وهي حرب أبريل 2023 التي عادت بالسودان إلى العصور المظلمة حيث التخلف والعصبية القبلية والجهوية.

وفي المقابل يقف أبريل شاهداً على كثير من الأحداث السعيدة. ففي أبريل 1955 كانت أولى الخطوات نحو الاستقلال، حيث بدأت عملية سودنة الوظائف القيادية في الدولة، وهي المرحلة التي سبقت إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في ديسمبر من نفس العام. إلا أن عظمة أبريل السودان تتجلى في ثورتي 1985 و2018. ففي هذا الشهر، لم يكتفِ السودانيون بإسقاط أنظمة سلطوية، بل أعادوا تعريف معاني النضال والثورات والعلاقة بين الشعب والسلطة، مؤكدين أن الشرعية تُنتزع بقوة الشارع ولا تُمنح من فوهة البندقية. من انتفاضة مارس- أبريل 1985 التي أطاحت بأولى التجارب الإسلاموية العسكرية، إلى ثورة ديسمبر - أبريل 2019 التي أنهت أطول وأسوأ تلك التجارب وأشدها قسوة، ظل أبريل رمزاً لانتصار الإرادة المدنية على تحالف العسكر والإسلامويين.

غير أن هذا المسار لم يكن خطياً، بل تعرّض لانتكاسات أعادت إنتاج الاستبداد في صور جديدة، كان آخرها انقلاب 25 أكتوبر 2021 الذي دشّن ما يمكن تسميته بالدكتاتورية الإسلاموية الثالثة. إن خصوصية التجربة السودانية تكمن في أن كل انتكاسة تُقابل بموجة وعي ومقاومة أعمق، مما يجعل أبريل ليس فقط شهراً تخلده الأهازيج الثورية، بل موعداً دائماً لتجديد مشروع التحرر المدني في مواجهة الاستبداد.

السياق الإفريقي: جيوش تتوق للسلطة

انتفاضات الشعب السوداني المباركة ليست بمعزل عن محيطه الجغرافي الذي اكتوى بنيران الدكتاتوريات المسنودة من عسكر إفريقيا. فبعد نشوة الاستقلال التي انتظمت القارة الإفريقية خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حرصت النخب الاستقلالية على اتباع ذات نهج المستعمر، لكن سوء الحكم والأزمات الاقتصادية حفّز العسكر على الاستيلاء على السلطة. لم تكن مصر فقط أول دولة إفريقية شهدت استيلاء عسكريين على السلطة، ولكنها كانت الملهمة لجميع الانقلابات الأخرى ضد الحكومات الديمقراطية في القارة، بدءاً من السودان في 1958، إثيوبيا في 1960، زائير (الكونغو) في 1960، توغو في 1963، الكونغو برازافيل في 1963، بنين (داهومي) في 1963، الغابون في 1964، الجزائر في 1965، بوروندي في 1965، جمهورية أفريقيا الوسطى في 1966، بوركينا فاسو (فولتا العليا) في 1966، غانا في 1966، نيجيريا في 1966، سيراليون في 1967، مالي في 1968، ليبيا في 1969، والصومال في 1969. إلا أن السودان كان ولا يزال مسرحاً لأخطر وأطول هذه التجارب.

النضال المدني الإفريقي: جذوة لا تخمد

لم تمر سيطرة العسكر على السلطة في إفريقيا دون مقاومة شرسة من الشعوب. فبينما سيطرت الدبابات على المشهد السياسي، ظلت جذوة النضال المدني مشتعلة في ربوع القارة، متخذة أشكالاً متعددة من العصيان المدني، والإضرابات العامة، والثورات الشعبية، ورفض شرعية الحكم العسكري. ففي غانا، قادت حركات المجتمع المدني والنقابات المهنية حملات متواصلة ضد المجالس العسكرية المتعاقبة، حتى تحقق التحول الديمقراطي في التسعينيات. وفي نيجيريا، دفع توالي الديكتاتوريات العسكرية المتكرر إلى سلسلة من الانتفاضات الشعبية والإضرابات التي فككت حكم الجنرالات، وبلغت ذروتها بإجبار النظام العسكري على تسليم السلطة للمدنيين عام 1999. أما في الجزائر، فقد لعب «الربيع الأسود» والحراك الشعبي العارم الذي قادته « تنسيقية العروش» في الحد من سيطرة العسكر وأجبرهم على التراجع مرات عديدة.

لكن السودان يبقى النموذج الأكثر إشراقاً وإلهاماً في هذه المقاومة القارية، حيث لم تنجح أي انتفاضة شعبية في إفريقيا في إسقاط أنظمة عسكرية وإسلاموية متجذرة بنفس الحدة والنمطية التي نجحت بها ثورتا أبريل 1985 وديسمبر 2018 - أبريل 2019. فالشعب السوداني، بامتياز، جعل من جسده درعاً للديمقراطية، ومن إرادته سيفاً على رقاب الانقلابيين، ليؤكد أن النضال من أجل الحرية في إفريقيا لا يعترف باليأس.

أبريل 1985: سقوط النظام الإسلاموي الأول

بعد أن قاد المدنيون معركة وحققوه عام 1956، واجهوا أول انقلاب عسكري عام 1958 بقيادة إبراهيم عبود، ثم أسقطوه بثورة أكتوبر 1964. عادت الديمقراطية لفترة قصيرة، لكن انقلاب جعفر نميري في 25 مايو 1969، الذي بدأ يسارياً ثم تحول إسلامويا، قلب الطاولة مجدداً. نجح الإسلامويون، بعد توقيع المصالحة الوطنية في 1977، في جر قائد انقلاب مايو للتحالف معهم، وهي خطوة وجد فيها هذا الدكتاتور سانحة لبناء تحالف مدني يقمع به تنامي الجبهة الوطنية المدنية. وهكذا تحول نظامه إلى أول تجربة «إسلاموية عسكرية» في السودان. لكن الشعب كان بالمرصاد. ففي مارس وأبريل 1985، قادت نقابات المهنيين والأطباء والمحامين وغيرهم من القوى المدنية انتفاضة شعبية عصفت بحكم النميري وانتصرت إرادة الشعب في 6 أبريل 1985، ونجحت في إسقاط السيطرة العسكرية الإسلاموية بالقوة المدنية السلمية.

صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي

البرهان حميدتي

لكن الفرحة لم تكتمل. فبعد أقل من أربع سنوات على ثورة أبريل، وفي 30 يونيو 1989، نفذ عمر البشير، بالتحالف مع الجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي، انقلاباً عسكرياً على الحكومة المدنية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي. جاء هذا الانقلاب ليجهض التجربة الديمقراطية الوليدة، وليعيد إنتاج نموذج أكثر تطرفاً ووحشية من «الدولة الإسلاموية العسكرية الثانية»، التي حكمت السودان بالحديد والنار لثلاثين عاماً.

> في شهر أبريل، لم يكتفِ السودانيون بإسقاط أنظمة سلطوية، بل أعادوا تعريف معاني النضال والثورات والعلاقة بين الشعب والسلطة، مؤكدين أن الشرعية تُنتزع بقوة الشارع ولا تُمنح من فوهة البندقية

أبريل 2019: ثورة ديسمبر المجيدة وإتمام المسيرة

برغم القبضة الأمنية والأيديولوجية لنظام البشير، ظل السودانيون يقاومون. فقد انتظمت القوى المدنية في تحالفات وتجمعات لمقاومة السيطرة الإسلاموية العسكرية، وانطلقت الهبّات الشعبية في فترات متفاوتة كان أشهرها هبة سبتمبر 2013 التي تم قمعها بوحشية، لكنها لم تَثنِ العزيمة. في ديسمبر 2018، اندلعت أعظم الثورات الإفريقية على الإطلاق، فقد عَانق ثوار عطبرة وبربر والعبيدية إخوتهم في الدمازين، واشتعلت مدن بورتسودان، القضارف، وكسلا بأهازيج ثوار الشرق العظام، وثار الإقليم الأوسط بمدنه المختلفة، واصطفت إلى جواره مدن وبوادي كردفان، وكذلك مدن دارفور الثائرة دوماً، وأجمع الكل على إسقاط النظام.

تكاتفت القوى المدنية المنظمة: لجان المقاومة، التي قادها الشباب والنساء، وتجمع المهنيين السودانيين، والأحزاب السياسية وتحالفاتها. ارتجت الشوارع بالملايين، وارتقى الشهيد تلو الشهيد. وفي تتويج لهذه التضحيات، وفي شهر أبريل مجدداً، وتحديداً في 11 أبريل 2019، أعلنت القيادة العسكرية (تحت ضغط الثورة الشعبية الغامر) سقوط نظام الإسلامويين الثاني. وهكذا استعاد الشعب السوداني روح أبريل 1985، وأكد أن ثوار السودان لا يتخلون عن حلمهم مهما طال انتظاره.

> نجح الإسلامويون، بعد توقيع المصالحة الوطنية في 1977، في جر قائد انقلاب مايو للتحالف معهم. وهي خطوة وجد فيها هذا الدكتاتور سانحة لبناء تحالف مدني يقمع به تنامي الجبهة الوطنية المدنية. وهكذا تحول نظامه إلى أول تجربة «إسلاموية عسكرية» في السودان

> في 11 أبريل 2019 أعلنت القيادة العسكرية (تحت ضغط الثورة الشعبية الغامر) سقوط نظام الإسلامويين الثاني. وهكذا استعاد الشعب السوداني روح أبريل 1985، وأكد أن ثوار السودان لا يتخلون عن حلمهم مهما طال انتظاره

انقلاب 25 أكتوبر 2021: إجهاض جديد ورفض شعبي

لم تمض سوى أشهر قليلة على تشكيل الحكومة الانتقالية المدنية، حتى عادت قوى الإسلامويين وتحالفاتها العسكرية إلى أنماطها التقليدية في السيطرة والإقصاء. ففي 25 أكتوبر 2021، نفذت المؤسسة العسكرية، عبر تحالف الجيش وقوات الدعم السريع، انقلاباً عسكرياً أطاح مؤسسات الحكم الانتقالي، حيث تم حلّ مجلسَي السيادة والوزراء واعتقال رئيس الحكومة المدنية.

ومثّل ذلك الانقلاب بداية ما يمكن وصفه بـ«الدكتاتورية الإسلاموية الثالثة»، التي سعت إلى إعادة إنتاج منظومة الحكم السلطوي بواجهة جديدة. غير أن هذه المرة لم تكن كسابقاتها؛ إذ حاول قادة الانقلاب تفادي توصيف ما جرى كـ«انقلاب»، مروّجين له باعتباره «تصحيحًا لمسار الثورة». لكن الشارع السوداني قابل هذا الخطاب برفض قاطع، مؤكداً أن وعيه السياسي قد تجاوز هذه السرديات، وأن أي شكل من أشكال الحكم العسكري لم يعد مقبولًا. وعاد المدنيون السودانيون، بقواهم الشبابية والمهنية ولجان مقاومتهم، إلى ساحات النضال، مجددين التزامهم بمناهضة الحكم العسكري والإسلاموي، ومتمسكين بمطلب الدولة المدنية الديمقراطية.

ومع اندلاع الحرب في أبريل 2023 بين الجيش والدعم السريع، تكشّف بوضوح أن جوهر الصراع لا يقتصر على تنافس بين فصيلين مسلحين، بل يعكس صراعاً أعمق بين مشروع وطني مدني ديمقراطي يسعى لبناء دولة المواطنة، وآخر عسكري-إسلاموي يعيد إنتاج الفساد والاستبداد في صور متعددة.

لماذا يقاوم إسلاميو السودان المدنية؟

لا يقاتل إسلاميو السودان، الذين انخرطوا بكتائبهم الجهادية في هذه الحرب، الدعم السريع فقط، بل يحاربون فكرة التحول المدني. مقاومة التحول المدني ليس مجرد خلاف على «شكل الحكم»، بل هو صراع وجودي بالنسبة لهذا التيار. فالدولة المدنية في السودان تعني بالضرورة نهاية عهد الاحتكار السياسي والاقتصادي الذي استمر لعقود، واستبداله بنظام يعتمد على المواطنة والمحاسبة. يمكن تلخيص أسباب هذه الرفض الإسلاموي في النقاط الأساسية التالية:

1. التعارض الآيديولوجي حول مصدر السيادة: يرى التيار الإسلاموي في السودان أن الدولة يجب أن تقوم على «حاكمية الشريعة»، حيث يُعتبر التشغيل الديني للدولة جزءاً أصيلاً من الهوية الوطنية. في المقابل، تقوم الدولة المدنية على مبدأ أن السيادة للشعب، وأن الدستور والقانون الوضعي هما المرجعية، وهو ما يراه الإسلاميون «تغريباً» للمجتمع وتفكيكاً للمشروع الإسلامي الذي عملوا على ترسيخه لسنوات.

2. الحفاظ على التمكين: خلال 30 عاماً من الحكم، طبق النظام السابق سياسة التمكين، وهي تغلغل عناصر الحركة الإسلاموية في كافة مفاصل الدولة (الجيش، الأمن، الخدمة المدنية، والقضاء، وغيرها) وسيطرتهم على قطاعات اقتصادية واسعة.

- الدولة المدنية تعني بالضرورة تفكيك التمكين وإعادة هيكلة المؤسسات على أساس الكفاءة لا الولاء الحزبي.
- تخشى هذه المجموعات من فقدان الامتيازات الاقتصادية الكبرى والشركات التي يديرونها.

3. التخوف من الملاحقة القانونية: يرتبط بمقاومة التغيير المدني خوف حقيقي من المحاسبة على ملفات حساسة تراكمت عبر العقود:

- انتهاكات حقوق الإنسان وحروب الأقاليم (دارفور، جبال النوبة، والنيل الأزرق).
- ملفات الفساد المالي والإداري.
- تدرك النخب القيادية في هذا التيار أن القضاء المدني المستقل قد يفتح ملفات تؤدي بهم إلى السجون أو المحكمة الجنائية الدولية.

4. العلاقة العضوية مع المؤسسة العسكرية: اعتمد إسلاميو السودان منذ انقلاب 1989 على «التحالف مع البزة العسكرية» للوصول إلى السلطة والبقاء فيها. الدولة المدنية تهدف إلى مهنية القوات المسلحة وإبعادها عن العمل السياسي والحزبي. بالنسبة للإسلاميين، خروج الجيش من السياسة يعني فقدان «الأداة القوية» التي تحمي مشروعهم وتضمن لهم وزناً في موازين القوى.

5. الشكوك تجاه الارتباطات الخارجية للقوى المدنية: يروج الإسلامويون خطاباً مفاده أن القوى المدنية (خاصة الأحزاب الليبرالية واليسارية) تنفذ أجندات خارجية تهدف إلى علمنة السودان وتفتيته. يستخدمون هذا الخطاب القومي والديني لحشد القواعد الشعبية ضد التحول المدني، وتصويره كأنه تهديد للقيم الإسلامية والسيادة الوطنية.

6. الخوف من الإقصاء السياسي: بعد ثورة ديسمبر 2018، سادت حالة من الرفض الشعبي الواسع لكل ما يمت للنظام السابق بصلة. يخشى الإسلامويون أن الدولة المدنية، بقوانينها الانتقالية، قد تؤدي إلى عزلهم سياسياً ومنعهم من الممارسة الحزبية لفترات طويلة، مما يدفعهم لمقاومة هذا المسار لضمان وجودهم كلاعب في أي عملية سياسية مستقبلية.

مدنية تنهض وعسكرية تقعد: الدروس والعبر

بينما غرقت الأنظمة العسكرية السودانية في الفساد والحروب (السودان في المرتبة السادسة إفريقيًا في مؤشر الفساد 2024، وأحد أكثر الدول هشاشة)، حققت دول مدنية قفزات هائلة: رواندا بعد الإبادة، إثيوبيا بعد إصلاحاتها، غانا بترسيخ الديمقراطية، وجنوب إفريقيا بمؤسساتها الراسخة. السودان، الذي كان يمكن أن يكون من أغنى دول القارة بموارده، أصبح بسبب الدكتاتوريات العسكرية أحد أفقر دول العالم وأكثرها دمارًا، خاصة مع الحرب المشتعلة منذ أبريل 2023.

الخاتمة: حتمية الدولة المدنية وإن طال النضال

يبقى الشعب السوداني، رغم كل المحن، متشبثًا بحلمه الديمقراطي، الذي جسّده نضاله الممتد منذ ما قبل الاستقلال إلى ثورة أكتوبر 1964 إلى انتفاضة مارس - أبريل 1985 إلى ثورة ديسمبر - أبريل 2019. فقد أثبت السودانيون خلال هذه الحقب أن إرادتهم في الحرية أقوى من آيديولوجيا الإسلامويين الفاسدة المسنودة بدبابات الانقلابيين. لكن التاريخ يعلمنا أن الثورات وحدها لا تكفي، بل لا بد من بناء مؤسسات ديمقراطية راسخة تمنع العسكر من العودة.

شهر أبريل، هو إذن، وعد وذكرى وتحدٍ: وعد بالحرية تحقق مرتين، وذكرى بدماء الشهداء، وتحدٍ بأن تكون الانتفاضة القادمة هي الأخيرة. إما أن تنتصر الديمقراطية في السودان، أو يظل أسيرًا لدورة مفرغة من الدكتاتورية والفقر والحرب. وخيار الشعب واضح: لا تراجع عن الدولة المدنية، ولا عودة إلى الوراء، وكل عام وأبريل في السودان شهر للحرية والسلام والعدالة.

نميري — عبود — البشير

ثورة ديسمبر وحرب ما بعد الحرب

السودان بين الفعل الجماهيري واختطاف السردية

وضاح شرف الدين

لم تكن ثورة ديسمبر 2018 لحظة انفجار غضب عابر، ولا مجرد هبّة شارع ضد الجوع والمهانة وانسداد الأفق. كانت، في معناها الأعمق، لحظة استرداد للفعل نفسه. ذلك أن السلطة في السودان لم تكن تكتفي بقمع الناس في الشارع، بل كانت تعمل، على مدى عقود، على تجفيف القدرة على الفعل الجماعي: تفكيك النقابات، إضعاف الأحزاب، تدجين الإعلام، وتوسيع الإحساس بأن كل فرد معزول، وأن الخوف شأن خاص لا يمكن تحويله إلى قوة عامة. في مثل هذا السياق، تصبح الثورة فعلًا أعمق من التظاهر؛ تصبح استعادة المجتمع لقدرته على أن يرى نفسه، وأن ينظم نفسه، وأن يقول: نحن هنا، ولسنا مجرد أفراد متناثرين تحت سقف القهر.

من هذه الزاوية تحديدًا ينبغي فهم الدور الذي لعبته الوسائط الرقمية، وخصوصًا فيسبوك، في ديسمبر. المنصة لم تكن مجرد ساحة كلام أو نشر أخبار. تحولت، عمليًا، إلى بنية تنظيمية بديلة في بلد كانت الدولة تحاصر فيه السياسة وتغلق منافذ الاجتماع العام. عبرها أُعلنت المواكب، وحددت المسارات، وتداولت البيانات، وانتشر البث الحي، وجرى توثيق القمع لحظة بلحظة. وقد رصدت رويترز في يناير 2019 أن السلطات السودانية قيّدت الوصول إلى منصات اجتماعية كانت تُستخدم لتنظيم الاحتجاجات وبثها، وأن النشطاء لجأوا إلى الـVPN لمواصلة التنسيق والتوثيق. هذا وحده يكشف أن السلطة نفسها كانت تدرك أن الخطر لم يعد في المنشور بوصفه رأيًا، بل في المنصة بوصفها جهاز تعبئة اجتماعية.

ولذلك فإن العبارة الكسولة التي تقول إن ديسمبر كانت «ثورة فيسبوك» تُخطئ مرتين. تخطئ لأنها تُهوّن من البنية الاجتماعية والسياسية التي أنتجت الثورة: الإفقار، والإذلال، وانسداد الحياة العامة، والتراكم الطويل للغضب. وتخطئ أيضًا لأنها توحي بأن التقنية هي التي صنعت الفعل، بينما الحقيقة أن المجتمع هو الذي حوّل الأداة إلى فعل. السودانيون لم يسقطوا النظام لأنهم امتلكوا تطبيقًا؛ أسقطوا رأسه لأنهم امتلكوا إرادة جماعية، ثم استخدموا ما توفر لهم من أدوات لتحويل هذه الإرادة إلى تنظيم وتزامن وذاكرة. المنصة هنا لم تُنتج المعنى، لكنها سمحت للمعنى بأن يتكثف ويظهر ويتحرك.

هذا هو المعنى الأعمق لعبقرية ديسمبر: أنها لم تنتظر شروط العمل المثالية. المعارضة يومها لم تكن في كامل عافيتها. كانت منهَكة، مطارَدة، مخترَقة، موزّعة بين الداخل والمنافي. لكن تحت هذا الإنهاك كله بقي شيء حي: القدرة على الابتكار السياسي تحت الضغط. ففي بلدٍ تسيطر فيه الدولة على الإعلام التقليدي، وتضيّق على التنظيم، صار الهاتف منبرًا، والصفحة موعدًا، والبث الحي شهادة، والمنشور جسرًا بين مدينة وأخرى. هكذا استعاد المجتمع بعضًا من فضائه العام من داخل جيب المواطن نفسه. وهذا ليس تفصيلًا تقنيًا؛ إنه حدث سياسي وأخلاقي كامل.

لكن التحدي اليوم لم يعد هو نفسه. فالعالم الرقمي الذي خدم ديسمبر لم يعد مجرد فضاء يمكن للناس أن يقتحموه ليكسروا الحجب. الحرب الأخيرة بدلت طبيعة الميدان كله. فمع اندلاع الحرب في أبريل 2023، لم يدخل السودان فقط طور الدمار المادي والتهجير والانهيار المؤسسي، بل دخل أيضًا طورًا أكثر تعقيدًا في المجال المعلوماتي: طور الحرب على الوعي. تقرير حديث لمؤسسة طومسون يصف التلاعب المعلوماتي في السودان بأنه لم يعد أثرًا جانبيًا للحرب، بل جزءًا من إستراتيجيتها، وأن الروايات الكاذبة وخطاب الكراهية والحملات المنسقة باتت تؤثر في المدنيين، والعمل الإنساني، وفرص السلام نفسها.

وهنا تظهر المفارقة السودانية القاسية. الأداة التي ساعدت الناس يومًا على كسر العزلة، صارت في زمن الحرب ساحة مفتوحة للخلط بين الحقيقة وتزويرها، وبين الشهادة والدعاية، وبين الوقائع والتلفيق. فالانهيار الذي أصاب الإعلام المستقل، واتساع الاعتماد على المنصات المفتوحة والمجموعات المغلقة ومقاطع الفيديو المتداولة، خلق بيئة مثالية لاستحواذ السردية عبر السرعة لا عبر الصدق، وعبر التكرار لا عبر الدليل. وقد أشار تقرير «سودان: الحرية على الإنترنت 2024» إلى أن أطرافًا محلية عديدة تنشر التضليل في السودان، من بينها القوات المسلحة، الدعم السريع، جهاز المخابرات، الإسلاميون، والأطراف المناهضة للحكم المدني، وأن السرديات المضللة استُخدمت قبل الحرب لتوليد الدعم لانقلاب 2021، وتبييض سمعة جهات ذات سجل سيئ، وتثبيط المشاركة في الاحتجاجات، وتشويه خصوم الحكم العسكري.

هذه النقطة بالغة الأهمية، لأنها تكسر الوهم القائل إن حرب التضليل وُلدت مع الرصاصة الأولى. الحقيقة أن الطريق إلى الحرب كان محفوفًا أصلًا بحرب سردية سبقتها ومهدت لها. منذ ما قبل اندلاع القتال، كانت المنصات تُستخدم لتهيئة الرأي العام ضد التحول المدني، ولبناء بيئة رمادية يختلط فيها الخصم السياسي بالخائن، والاحتجاج بالفوضى، والمطالبة بالديمقراطية بالمؤامرة. وحين جاءت الحرب، لم تبدأ شبكات الدعاية من الصفر؛ كانت لها ذاكرة، وخبرة، وشبكات، وأسلوب في احتلال الفضاء الرقمي. ولهذا يصح القول إن من اشتغلوا طويلًا على تخريب المجال المدني قبل الحرب، انتقلوا أثناء الحرب إلى مستوى أخطر: تخريب تفسير الحرب نفسها، والسعي إلى احتكار معناها وتوزيع الاتهام بما يخدم مواقعهم.

> **العبارة الكسولة التي تقول إن ديسمبر كانت «ثورة فيسبوك» تخطئ مرتين. تخطئ لأنها تُهوّن من البنية الاجتماعية والسياسية التي أنتجت الثورة: الإفقار، والإذلال، وانسداد الحياة العامة، والتراكم الطويل للغضب. وتخطئ أيضًا لأنها توحي بأن التقنية هي التي صنعت الفعل، بينما الحقيقة أن المجتمع هو الذي حوّل الأداة إلى فعل**

وتعطينا رويترز مثالًا مبكرًا كاشفًا على ذلك. ففي أكتوبر 2021، قبل الحرب الحالية ولكن بعد الانقلاب على المسار المدني، ذكرت أن فيسبوك أغلق شبكتين كبيرتين من الحسابات غير الأصيلة تستهدف المستخدمين السودانيين: إحداهما مرتبطة بالدعم السريع، والأخرى ضمت أشخاصًا قال باحثون، استأجرتهم الحكومة المدنية، إنهم من أنصار البشير يدفعون باتجاه استيلاء عسكري على السلطة.

الأهم من ذلك أن التقرير نفسه وصف المعركة على الرأي العام بأنها كانت تحتدم على الإنترنت. هذه الواقعة لا تقول فقط إن الفضاء الرقمي كان مخترَقًا؛ تقول إن الصراع على السودان كان يجري، منذ وقت مبكر، عبر شبكات منظمة تسعى إلى تشكيل وعي الناس، لا إلى مجرد التعليق على الأحداث.

ومع الحرب، صار هذا النمط أكثر وحشية وتعقيدًا. تقرير طومسون لعام 2026 يقول إن حملات الكراهية والروايات الكاذبة سبقت في بعض الحالات عنفًا ميدانيًا، وإن حملات تصف مدنيين أو جماعات بأنهم «متعاونون» أو «خونة» أعقبها استهداف خطير على الأرض. كما يشير التقرير إلى استخدام شبكات منسقة، وتكتيكات خاصة بكل منصة، بل وإلى استخدام محتوى مولَّد بالذكاء الاصطناعي في بعض الحالات لزيادة الوصول والتأثير. نحن هنا لسنا أمام شائعة طائشة، بل أمام بنية حرب موازية: تُحضّر الضحية رمزيًا قبل استباحتها جسديًا، وتعيد ترتيب الإدراك العام قبل أن يعاد ترتيب الأرض بالقوة.

والأخطر أن هذه البيئة لا تُنتج فقط الأكاذيب، بل تُنتج أيضًا الشك في كل شيء. أي أنها لا تكتفي بترويج رواية مزورة، بل تفسد قابلية الناس لتصديق الرواية الصحيحة أيضًا. حين يصبح كل شيء محل اتهام، وكل فيديو مشكوكًا فيه، وكل شهادة قابلة للتشويه، ينهار أحد أهم شروط الفعل الجماعي: الثقة الدنيا التي تسمح للناس أن يعرفوا ما الذي يحدث لهم ومن الذي يفعله. هنا بالضبط تتقدم السلطة الجديدة، أو شبكات أمراء الحرب، خطوة إضافية: فهي لا تمنعك من الكلام فقط، بل تجعل كلامك يغرق في سيل من الضوضاء المنظمة. وهذا شكل أحدث من الاستبداد؛ أقل فجاجة من الرقابة التقليدية، لكنه أشد فتكًا بالمعنى.

ولذلك فإن السؤال عن مستقبل الحركة الجماهيرية بعد الحرب لا يمكن أن يُجاب عنه بالحنين إلى ديسمبر وحدها. لن يكفي أن نعيد إنتاج الصفحة التي تعلن موكبًا، أو البث الحي الذي ينقل هتافًا، كما لو أن الزمن لم يتغير. فالمعركة القادمة ستكون على مستويين في آن: مستوى الشارع، ومستوى الوعي الذي يسبق الشارع. إذا كانت ديسمبر قد علمتنا كيف نهزم القمع باسترداد الفعل، فإن ما بعد الحرب يفرض علينا مهمة أشق: كيف نحمي الفعل من أن يُختطف رقميًا، ويُعاد تفسيره، ويُدار من وراء ظهره، ويُغرق في طوفان من الأكاذيب المصنوعة؟

هذا يعني أن أي حركة جماهيرية جادة في السودان القادم ستحتاج إلى ما هو أكثر من الشجاعة. ستحتاج إلى بنية ثقة. إلى قنوات موثوقة، وآليات تحقق، وأرشيفات مدنية، وتدريب رقمي، ووعي صارم بأن الخبر العاجل ليس دائمًا خبرًا صحيحًا، وأن الانفعال المفيد تعبويًا قد يكون مدمرًا سياسيًا إن كان مبنيًا على تضليل. وسيكون على المجتمع المدني أن يتعلم من درس الحرب أن الدفاع عن الحقيقة ليس ترفًا أخلاقيًا، بل جزء من الدفاع عن المجتمع نفسه. لأن الكذبة في زمن الخراب ليست مجرد معلومة خاطئة؛ قد تكون مقدمة لقتل، أو تشريد، أو نزع شرعية، أو تحريض على جماعة، أو تخريب أي فرصة لبناء مجال عام سليم.

في هذا السياق، تبدو المعركة المقبلة في السودان أعمق من مجرد صراع على السلطة. إنها صراع على من يملك تعريف الواقع نفسه. من يملك الرواية الأولى؟ من يحدد من بدأ، ومن يبرئ، ومن يلصق التهمة، ومن يحول الجريمة إلى التباس؟ هذه الأسئلة ليست هامشًا إعلاميًا؛ إنها في صميم السياسة بعد الحرب. لأن المجتمع الذي يفقد القدرة على تثبيت ذاكرته وتسمية ما جرى بأسمائه الصحيحة، يصبح قابلاً لأن يُحكم مرة أخرى بالوصاية، ولو بلغة جديدة وبأدوات رقمية أكثر أناقة.

لهذا كله، فإن المعنى الحقيقي لديسمبر اليوم ليس فقط أنها أسقطت طاغية، بل أنها أثبتت أن المجتمع السوداني قادر، حتى تحت المطاردة، على اختراع أداته واسترداد قدرته على الفعل. أما معنى ما بعد الحرب، فسيكون في اختبار أشد قسوة: هل يستطيع هذا المجتمع أن ينتقل من استرداد الفعل إلى استرداد الحقيقة أيضًا؟ هل يستطيع أن يحمي المجال العام من شبكات الفساد، وأمراء الحرب، والفلول، وكل من تعلموا استخدام المنصات لا لتوسيع الحرية، بل لإشعال الالتباس واحتلال السردية وتوزيع الذنب على غير مستحقيه؟ إذا نجح في ذلك، فلن تكون ديسمبر مجرد ذكرى بطولة، بل بداية تقليد جديد في السياسة السودانية: تقليد يعرف أن الثورة لا يكفيها الهتاف، وأن الحرية لا يحرسها النزول وحده، وأن المجال العام، في عصر الحرب الرقمية، يحتاج إلى شجاعة الشارع وانضباط الوعي معًا.

من حلم «الوالد» إلى كابوس الوطن...

البرهان ورهان «الحرابة» الخاسر وسط الخرابة

نجـــلاء نـــورين

في مشهدٍ تراجيدي يختزل مأساة الوطن، أطل علينا الفريق عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش ومنفذ الانقلاب على تطلعات الشعب السوداني، بخطاب مثقل بالاستفزاز بمناسبة ذكرى ثورة ديسمبر المجيدة. لم تكن الرمزية هذه المرة في الكلمات فقط كما عهدناه يمرر أجنداته، بل كانت أيضاً في «البقعة» التي اختارها؛ إذ اتخذ من «القيادة العامة» منصةً لحديثه، تلك البقعة التي استحالت ركاماً وخراباً هجره حتى الطير، بعد أن هجرها هو ومعاونوه صاغرين إلى بورتسودان، تاركين خلفهم عاصمة لا تصلح للحياة!.

خرج البرهان ليردد خطاباً فطيراً، حاول من خلاله إعادة كتابة التاريخ بمدادٍ من التضليل، وكأنه يمنّ على الثوار بـ«استجابة» الجيش لمطالبهم، مستدعياً ذكرى أبريل 1985 في ذات المكان. إنها «العين القوية» التي لا تخجل؛ كيف للعقلية التي انقلبت على الثورة أن تتجرأ على الاحتفال بها؟ كيف يجرؤ من اغتال حلم بلد كامل بدمٍ بارد، وخرّب مسار الانتقال الديمقراطي، ومجّد البندقية، وورّط البلاد في حرب وجودية، أن يتحدث بلسان الثورة أو يدّعي الانحياز لقيمها؟!

منذ «انقلاب أكتوبر» المشؤوم في عام 2021، أثبت البرهان وشريكه السابق -عدوه الحالي- «حميدتي»، أن الهدف لم يكن يوماً خوف على الوطن، بل كان انقضاضاً سافراً على حلم السودانيين بسودان حر مدني ديمقراطي. لقد أطبق الانقلاب فكيه على البلاد، وعرقل مسار الحكومة الانتقالية، وفشل قائده البرهان، على مدار أعوام، في القيام بأبسط مهام الدولة؛ عاجزاً عن تعيين رئيس وزراء واحد، أو تشكيل حكومة تدير شؤون الناس. بقيت البلاد في حالة «تيه سياسي» غير مسبوق، مهدت الطريق لاحقاً لحرب مدمرة أكلت الأخضر واليابس في منتصف أبريل 2023.

لقد كان انقلاب البرهان-حميدتي انقلاباً بلا رؤية، يفتقر لأي هدف يتجاوز شهوة السلطة المطلقة. إنها التضحية بوطن كامل من أجل تحقيق «أضغاث أحلام» شخصية، استصحبها البرهان منذ أيام الثورة الأولى حين صرح علناً بأن والده رأى في منامه أنه سيصبح رئيساً على السودان. ويا له من ثمن فاجع سدده السودانيون من دمهم ليرى ذلك الحلم الضيق النور، ليتحقق حلم «الوالد»؛ حلمٌ دمر في طريقه أحلام الملايين في بناء دولة مؤسسات تشبه دول العالم المتحضر لصالح دولة فاشلة تشبّه حلم «الوالد» الضيّق.

إن إصرار البرهان على تصوير خطاباته من وسط دمار القيادة العامة في 6 أبريل، أو دمار القصر الجمهوري في ذكرى الاستقلال، يبعث برسالة مرعبة ومستفزة للشعب المشرد اللاجئ والنازح. ما الذي يريد قوله هذا الرجل؟ هل يريد إخبار المواطن الذي فقد بيته ونُهبت ممتلكاته أن «هذا هو حال القيادة العامة للجيش، فما بالك ببيتك الصغير؟».

أما بقاء القيادة العامة بهذا المنظر الجنائزي، رغم خروج قوات الدعم السريع من مساحات واسعة في الخرطوم والمدن الثلاث منذ مطلع العام الماضي، فيعكس حقيقة واحدة مؤلمة: هذا النظام لا يملك مشروعاً للإعمار، بل يقتات على صور الدمار لتكريس شرعية «الأمر الواقع». إنها سياسة «الخرابة» التي تهدف لإحباط الناس وإقناعهم بأن البديل للاستبداد هو الفناء، وأن الثمن الذي دفعتموه للحرية لن يحصد سوى الرماد.

السؤال الذي يتردد اليوم في كل زقاق، وفي كل مخيم لجوء، وفي كل تجمع للسودانيين الفارين من الجحيم: لماذا كل هذه الخسائر؟ ولماذا ضاعت أنضر السنوات من عمر الشباب والسودانيين في الشوارع وتحت رصاص القمع والموت إذا كانت المحصلة هي استبدال دكتاتور بآخر؟! إن ثورة ديسمبر لم تخرج ليجلس البرهان مكان البشير، ولم تزهق دماء الشهداء ليتحكم في مصيرنا من لا يعي جوهر شعارات «حرية، سلام، وعدالة».

إن البرهان، بتصرفاته وخطاباته، يثبت يوماً بعد يوم أنه يتصرف بعقلية لا تدرك عمق التحول الإجتماعي والوعي السياسي الذي تشكل في اعتصام القيادة قبل أن يفضّه هؤلاء أنفسهم. إن استحضار رمزية أبريل 1985 هو محاولة يائسة لسرقة شرعية تاريخية لم يعد لها مكان في واقع الثورة المعلوماتية التي يقودها جيل لن يقبل بـ«إعادة تدوير» النّفايات السياسية للنظام القديم بوجوه عسكرية جديدة.

وخطاب البرهان ليس سوى نُواح سياسي ورثاء لنظام يرفض الاعتراف بنهايته الحتمية، ويرفض التصديّق بأن شمسه قد غربت إلى الأبد. فالخراب الذي وقف أمامه البرهان هو المرآة الصادقة للخراب الذي أحدثه في النسيج الوطني والسياسي والاجتماعي في البلاد، وتجسيد للفشل الذي حوّل أحلام الاستقرار إلى رماد. لكن على البرهان وعلى «جنرالات الردة» حوله ومن يزين لهم هذه المشاهد والوقوف على تلال الخراب، أن يدركوا يقيناً أن الشعوب التي توشحت بالدم من أجل الحرية لا ترهبها نيران حرابتهم، وأن الأجيال والأمم التي ولدت من رحم ديسمبر لا تموت بالاختناق في أدخنة الحروب المدبّرة، وأن 6 أبريل ليست مجرد تاريخ، وأن ديسمبر ليست مجرد ذكرى؛ إنها فكرة، والفكرة لا تموت بالانقلابات، ولا تمحوها الخطابات الهزيلة من فوق تلال الركام.

السودان سيبنيه الشباب الذين خانهم البرهان وغدر بهم طموحه الشخصي، وسيكون هذه المرة وطناً حقيقياً؛ لا مكان فيه لأحلام الآباء الشخصية المبنية على دماء الأبناء، ولا سيادة فيه إلا لإرادة الشعب الذي قال كلمته ومضى: «العسكر للثكنات.. والجنجويد ينحل».

> **ثورة ديسمبر لم تخرج ليجلس البرهان مكان البشير، ولم تزهق دماء الشهداء ليتحكم في مصيرنا من لا يعي جوهر شعارات «حرية، سلام، وعدالة»**

13 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
9 أبريل 2026م
كتابات
https://decembernews.com

معذرة بناتي وأبنائي: لقد خذلناكم

في ذكرى ثورة السادس من أبريل

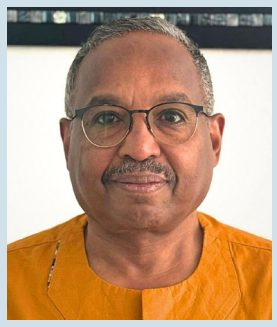

د.العبيد أحمد العبيد

ماذا لو؟ عبارة أو سؤال علق بذهني لأكثر من أربعين سنة وما يزال.

لو أُتيح لانتفاضة أبريل 1985 أن تمضي إلى نهاياتها الطبيعية، لكان السودان قد دخل مبكرًا في مسار ديمقراطي تراكمي يرسّخ حكم القانون ويعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس من الكفاءة والمساءلة. كان يمكن للنقابات والحركة الطلابية — التي قادت الانتفاضة — أن تتحول إلى شريك حقيقي في صياغة السياسات، وأن تُنتج طبقة سياسية جديدة أقل ارتهانًا للطائفية، وأكثر ارتباطًا بالمصلحة العامة. وفي ظل بيئة سياسية مستقرة نسبيًا، كان من الممكن الشروع في إصلاحات اقتصادية تدريجية، ومعالجة جذور التهميش في الأقاليم عبر سياسات تنموية عادلة، بما يقلل من احتمالات اندلاع الحروب الأهلية لاحقًا.

باختصار، كان يمكن للسودان أن يؤسس لتقاليد ديمقراطية مبكرة تُجنِّب البلاد دوامة الانقلابات والتجارب الانتقالية الهشة.

أما لو سُمح لثورة أبريل 2019 أن تزدهر بعيدًا عن اختطاف النخب وتوازنات القوة، لكان السودان أمام فرصة تاريخية لإعادة تأسيس الدولة على عقد اجتماعي جديد تقوده قوى شابة، عابرة للهويات الضيقة، ومؤمنة بقيم الحرية والسلام والعدالة. كان يمكن للجان المقاومة أن تتحول إلى بنية حكم محلية ديمقراطية، تعيد توزيع السلطة من المركز إلى القاعدة، وتفتح المجال لنمو نموذج سياسي أكثر شفافية ومشاركة. وفي ظل قيادة مدنية حقيقية، كان من الممكن إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية، ودمج الحركات المسلحة ضمن مشروع وطني جامع، بدلًا من إدماجها في محاصصات السلطة. مثل هذا المسار كان كفيلًا ليس فقط بإيقاف الحروب، بل بإطلاق طاقات السودان الكامنة اقتصاديًا وثقافيًا، وتحويله إلى نموذج إقليمي لانتقال ديمقراطي ناجح تقوده قوى المجتمع لا نخب السلطة.

تخيل كيف يكون الحال لو كنت سوداني، ولو ما كان بلدي ابتلي بنخب فاسدة وإسلاموعسكريين متعطشين للمال والدم؟. تخيل كيف يكون الحال لو قاد البلاد من قاد هذه الثورات؟ (مع الاعتذار للراحل سماعين ود حسن). تخيل كيف يكون الحال لو لم نكتفِ بتوثيق الثورات في بيوت الشعر؟ تخيل كيف الحال لو ترجمت شعارات الثورات إلى واقع عملي؟.

لو ولو ولو...

في لحظات التحولات الكبرى، لا يكون الاعتراف بالخطأ ضعفًا أو تراجعًا، بل هو شجاعة أخلاقية وبداية ضرورية لأي مشروع إصلاحي حقيقي. وفي ذكرى السادس من أبريل، التي تختزن في وجدان السودانيين معاني المقاومة والأمل والانكسار، لا أجد مدخلًا أكثر صدقًا من هذا الاعتراف المباشر: معذرة بناتي وأبنائي.. لقد خذلناكم. لقد عاد حليم وحليمة إلى عاداتهم السيئة والقديمة.

هذا الاعتذار ليس تعبيرًا عاطفيًا عابرًا، بل خلاصة قراءة تاريخية نقدية لتجربتين مفصليتين في تاريخ السودان الحديث: انتفاضة أبريل 1985 وثورة أبريل 2019. ففي كلتا اللحظتين، خرج الشباب إلى الشوارع، وقدموا التضحيات، وأسقطوا أنظمة استبدادية، لكنهم في نهاية المطاف وجدوا أنفسهم خارج دوائر اتخاذ القرار، بينما عادت النخب القديمة لتدير المشهد من جديد.

إن جوهر الأزمة السودانية لا يكمن في عجز الشعب عن التغيير، بل في عجز النخب عن إدارة هذا التغيير. لقد أثبت السودانيون مرارًا قدرتهم على إسقاط الأنظمة، لكنهم لم ينجحوا في حماية ثوراتهم من الاختطاف. وهنا تتضح مفارقة عميقة: في السودان، تُكتب الثورة كشعرٍ يوثّق الذاكرة الجماعية ويحفظ سرديتها.. لكنها تُدار كغنيمة تُبدّد تلك الذاكرة وتفرّغها من معناها.

فالشعر، في التجربة السودانية، ليس زينة لغوية، بل أرشيف حي؛ تُسجَّل فيه اللحظة، وتُحفظ فيه التضحيات، وتُصان به الذاكرة. لكن حين تنتقل الثورة من الشارع إلى السلطة، تنفصل القصيدة عن الممارسة، وتُدار الدولة بمنطق الغنيمة لا بمنطق المشروع.

أبريل 1985: حين كنا في قلب الحلم.. ولم نحسن حمايته

عندما اندلعت انتفاضة أبريل 1985، كان الشارع السوداني في حالة غليان نتيجة سنوات من القمع السياسي والتدهور الاقتصادي. لعبت النقابات والطلاب والشباب دورًا مركزيًا في إشعال الحراك وتنظيمه، وكانوا القوة الأساسية التي دفعت نحو إسقاط نظام جعفر نميري. ولم يكن ذلك حراكًا سياسيًا فحسب، بل كان أيضًا لحظة ثقافية كثيفة؛ حيث امتزج الهتاف بالقصيدة، والغناء بالفعل.

لم أكن شاهدًا من بعيد على تلك اللحظة، بل كنت جزءًا منها. كنت، في ذلك الوقت، رئيسًا لجمعية طلاب القانون بجامعة الخرطوم، وكنت مع زملائي في قلب الحركة الطلابية التي أسهمت بصورة مباشرة في إنجاح الانتفاضة. كانت الجامعة فضاءً يتنفس الشعر كما يتنفس السياسة؛ حيث كانت كلمات محمد المكي إبراهيم: «كان أكتوبر في أمتنا منذ الأزل» تتردد كأنها تُكتب من جديد لأبريل، وكأن الثورات السودانية نص واحد يتجدد عبر الأجيال.

كنا نحلم بوطن «بالخير مليان»، كما قال محجوب شريف، ونؤمن أن دورنا لا ينتهي بإسقاط النظام بل يبدأ منه. لكن الحقيقة التي يجب الاعتراف بها اليوم أننا — رغم حماسنا ووعينا النسبي — لم نكن نملك تصورًا مؤسسيًا متكاملًا لما بعد السقوط.

كنا نعرف كيف تُسرق الثورات. كنا نرى كيف تتحرك النخب التقليدية، وكيف تعيد إنتاج نفسها في كل مرحلة انتقالية. وكنا ندرك الدور التخريبي الذي لعبته جماعة الإخوان المسلمين (أعتى حرامية الثورات والثروات في السودان) في تلك الفترة، وكيف سعت إلى إفساد أي تحول ديمقراطي حقيقي من الداخل. ومع ذلك، لم ننجح في تحويل هذا الوعي إلى أدوات حماية.

وكأننا كنا نعيش ما عبّر عنه الفيتوري: «هذا زمانُك يا مهاجرُ فاستعدّ.. فزمانُنا ولى»، فمضى زماننا دون أن نثبت مشروعًا بديلًا، وعادت النخب لتملأ الفراغ.

فبعد سقوط النظام، تشكلت حكومة انتقالية، لكن القوى التقليدية — من أحزاب طائفية ونخب سياسية قديمة — سرعان ما استعادت زمام المبادرة. لم يُمنح الشباب موقعًا حقيقيًا في اتخاذ القرار، بل تم التعامل معهم كقوة ضغط انتهى دورها بانتصار الشارع. وهكذا، تحولت الانتفاضة من فرصة تأسيسية إلى تسوية سياسية أعادت إنتاج نفس البنية التي ثار عليها الناس. وهنا بدأ أول انفصال واضح بين «القصيدة» و«السلطة»: بين ما وثّقه الناس في الشارع، وما صاغته النخب في مؤسسات الحكم. وأد الإسلاموعسكريين القصيدة واستلموا السلطة وأصبحت الدولة غنيمة وأصبح السوداني(ة) عديم(ة) قيمة.

جوهر الأزمة السودانية لا يكمن في عجز الشعب عن التغيير، بل في عجز النخب عن إدارة هذا التغيير. لقد أثبت السودانيون مرارًا قدرتهم على إسقاط الأنظمة، لكنهم لم ينجحوا في حماية ثوراتهم من الاختطاف

أبريل 2019: جيل جديد.. وذات القصيدة

بعد أكثر من ثلاثة عقود، عادت الجماهير إلى الشوارع، لكن هذه المرة بقيادة جيل مختلف في أدواته وخطابه. خرجت الشابات والشباب في ديسمبر 2018، واستمر الحراك حتى أبريل 2019، وأسقطوا نظامًا استبداديًا استمر ثلاثين عامًا. كان هذا الجيل أكثر وعيًا، وأكثر تنظيمًا، وأكثر جرأة في طرح شعاراته، وأكثر تحررًا من قيود الطائفية والجهوية. لقد كان بحق: «جيلُ العطاءِ.. جيلُ التضحيةِ والفداء».

هذا الجيل لم يكتفِ بالاحتجاج، بل ابتكر أدوات تنظيم جديدة، مثل لجان المقاومة، التي أعادت تعريف العمل السياسي من القاعدة إلى القمة. كما طوّر خطابًا جامعًا حول الحرية والسلام والعدالة — خطابًا يمكن قراءته بوصفه «قصيدة جماعية» تُكتب في الشارع.

محجوب شريف

ازهري محمد علي

لكن، وهنا تتكرر المأساة، أصبحنا وكأننا — نحن الذين عشنا تجربة 1985 — لم نتعلم شيئًا. كنا نعرف كيف تُسرق الثورات ومن هو السارق، ورأينا ذلك بأعيننا، ومع ذلك سمحنا بتكرار السيناريو ذاته. تم إقصاء الشباب من مراكز القرار، وعادت النخب لتدير المرحلة الانتقالية، وبدأت المساومات السياسية بعيدًا عن الشارع. وكان صوت محجوب شريف حاضرًا كضمير حي: «يا شعبًا لهبت ثوريتك.. تلقى مرادك والفي نيتك»، لكن المراد لم يتحقق، لأن من كتبوا الهتاف لم يكتبوا القرار.

ما حدث بعد 2019 لم يكن مجرد أخطاء إجرائية، بل كان انحرافًا بنيويًا عن روح الثورة. فقد أُديرت العملية السياسية داخل دوائر ضيقة، وتحوّلت الأولويات من تحقيق مطالب الثورة إلى إدارة توازنات القوى بين الفاعلين السياسيين والعسكريين.

هذا الجيل لم يكتفِ بالاحتجاج، بل ابتكر أدوات تنظيم جديدة، مثل لجان المقاومة، التي أعادت تعريف العمل السياسي من القاعدة إلى القمة. كما طوّر خطابًا جامعًا حول الحرية والسلام والعدالة، خطابًا يمكن قراءته بوصفه «قصيدة جماعية» تُكتب في الشارع

نمط يتكرر: من التوثيق إلى التفريغ

إن التشابه بين أبريل 1985 وأبريل 2019 ليس مجرد صدفة تاريخية، بل يعكس نمطًا متجذرًا: توثّق الثورة في الوجدان كشعر، ثم تُفرَّغ في السياسة كغنيمة. فالشعب يكتب نصه بوضوح: «حرية، سلام، وعدالة». تُكتب هذه القيم في الهتاف، وفي الأغنية، وفي القصيدة، وتتحول إلى ذاكرة جمعية لا تُمحى. لكن حين تنتقل العملية إلى مستوى الحكم، تغيب هذه القيم، وتُستبدل بمنطق المحاصصة وتقاسم النفوذ.

هنا يتردد صوت محجوب شريف: «الشعب أقوى.. والردة مستحيلة». لكن التجربة السودانية تُظهر أن الردة تحدث حين تُترك القصيدة بلا حماية مؤسسية، وبلا رؤية انتقالية واضحة. لقد غاب المشروع الوطني في المرتين، وتحولت السياسة إلى إدارة للأزمات بدلًا من بناء الدولة. وبقي الشعر — بكل صدقه — شاهدًا على ما كان يمكن أن يكون.

عندما تصبح الدولة غنيمة: خيانة الوثيقة

وأخيرًا، تحولت السلطة إلى غنيمة، حيث تنافست القوى السياسية على المناصب بدلًا من التنافس على البرامج والرؤى. لم يعد السؤال: كيف نبني الدولة؟ بل أصبح: من يحصل على أي وزارة؟ ومن يسيطر على أي مؤسسة؟.

لقد تجلّى هذا المنطق بوضوح في المرحلة الانتقالية بعد 2019، حيث تحولت عملية تشكيل الحكومة إلى ساحة صراع على الحصص، وبرزت المحاصصات كآلية رئيسية لتوزيع السلطة. وبدلًا من أن تكون المؤسسات أدوات لتنفيذ مشروع وطني، أصبحت مواقع لتقاسم النفوذ. ومع تطور الأزمة، تعمّق هذا المنطق بصورة أكثر خطورة مع إدماج الحركات المسلحة في ترتيبات الحكم. فالترتيبات السياسية التي شملت قيادات حركات مثل أركو مناوي وخليل إبراهيم لم تُبنَ على رؤية إستراتيجية لمعالجة جذور التهميش، بل جاءت في إطار تسويات سياسية قائمة على تقاسم السلطة والثروة.

وهكذا، دخلت هذه الحركات — التي رفعت شعارات العدالة — إلى مركز السلطة، لكنها في كثير من الحالات أعادت إنتاج نفس منطق الغنيمة. وأصبحت الدولة ساحة لتقاطع مصالح نخب متعددة: سياسية، عسكرية، ومسلحة. وفي ظل هذا الواقع، تراجع المشروع الوطني، وتقدمت الحسابات الضيقة.

إن هذه اللحظة تمثل، في جوهرها، خيانة للوثيقة التي كتبها الناس: خيانة لذاكرة موثقة شعريًا، لم تُحترم سياسيًا.

الحرب 2023: حين تتكلم الذاكرة بصوت الألم

حمّيد والقدال

جاءت حرب 2023 لتكون النتيجة الحتمية لهذا المسار. لم تكن مجرد صراع بين جنرالين، بل تتويجًا لفشل متراكم في إدارة الدولة بعد الثورة. انهارت مؤسسات، وتفككت مدن، وتحول ملايين السودانيين إلى نازحين ولاجئين.

هذه ليست فقط أزمة إنسانية، بل انهيار لفكرة الدولة نفسها. والأخطر أنها كشفت هشاشة الترتيبات التي قامت بعد 2019، حيث لم تكن هناك مؤسسات قادرة على احتواء الصراع، ولا رؤية وطنية تمنع الانزلاق إلى الحرب.

لكن، وحتى في قلب هذه المأساة، استمرت «القصيدة» — لا بالكلمات فقط، بل بالفعل. فقد عاد الشباب، عبر غرف الطوارئ، ليكتبوا نصًا جديدًا من التضامن والعمل الجماعي. كانوا ينقذون الأرواح، ويوفرون الغذاء، ويعيدون تعريف معنى الدولة من الأسفل.

وهنا تتجلى المفارقة الكبرى: من يملكون السلطة عاجزون عن إدارة الدولة، ومن لا يملكونها قادرون على إنقاذ المجتمع.

الشعر كأرشيف للثورة: ذاكرة لا تُسرق

في السودان، لا يمكن فصل الشعر عن الثورة. فالشعر ليس مجرد تعبير جمالي، بل هو أرشيف الثورة الحقيقي؛ تُكتب فيه الأحداث، وتُحفظ فيه التضحيات، وتُصان به الذاكرة الجمعية.

كل هتاف، كل أغنية، كل مقطع شعري، هو جزء من عملية توثيق مستمرة. إنه سجل بديل، يحفظ ما لا تحفظه الوثائق الرسمية: مشاعر الناس، أحلامهم، وخيباتهم.

ولهذا، فإن قصائد الفيتوري ومحجوب شريف ومحمد المكي إبراهيم ليست مجرد نصوص، بل هي تاريخ حي. تاريخ لا تكتبه النخب، بل يكتبه الناس، ويورثونه من جيل إلى جيل.

لكن المفارقة أن هذه الذاكرة، رغم قوتها، لا تُترجم إلى مؤسسات. فتظل الثورة محفوظة في الشعر، لكنها غائبة في الدولة.

الشباب: القدرة التي أُجِّلت عمدًا

ورغم كل ذلك، أثبت الشباب أنهم ليسوا فقط وقود الثورة، بل قادرون على بناء الدولة. فقد قدموا نماذج عملية في الإدارة والتنظيم، سواء عبر لجان المقاومة أو غرف الطوارئ خلال الحرب، حيث تمكنوا من إدارة الأزمات بكفاءة عالية في ظل غياب الدولة.

هذه التجارب تؤكد أن البديل موجود. لكن المشكلة ليست في غياب القدرة، بل في غياب الإرادة السياسية لتمكينها.

ما الذي يجب فعله؟ من التوثيق إلى التحول

إن التحدي اليوم ليس في كتابة قصيدة جديدة، بل في تحويل القصيدة القائمة إلى واقع سياسي. وهذا يتطلب إعادة تعريف من يحكم، وتفكيك منظومة المحاصصات، وبناء مؤسسات قائمة على الكفاءة والعدالة.

كما يتطلب الأمر مواجهة الماضي بصدق، وتحقيق العدالة والمحاسبة، حتى لا تتحول كل ثورة إلى مجرد ذكرى شعرية جميلة، وواقع سياسي فاشل.

تحولت الانتفاضة من فرصة تأسيسية إلى تسوية سياسية أعادت إنتاج نفس البنية التي ثار عليها الناس

نحو عقد اجتماعي جديد

إن السودان اليوم في حاجة إلى عقد اجتماعي جديد، يربط بين ما يقوله الناس وما يُفعل باسمهم. عقد يُحوّل القيم التي وثّقها الشعر إلى سياسات، ويضع الشباب في قلب العملية السياسية.

هذا العقد يجب أن يقوم على المواطنة، والعدالة، والشفافية، وأن يعترف بالتنوع السوداني بوصفه مصدر قوة لا سبب صراع.

خاتمة: إكمال النص

يقول الفيتوري:»قلبي على وطني.. لا يهدأ»

ويقول محجوب شريف: «يا شعبًا لهبت ثوريتك.. تلقى مرادك والفي نيتك»

لكن بين القصيدة والواقع، ضاعت أشياء كثيرة. لقد كتبتم الثورة شعرًا، ووثّقتموها في الذاكرة، لكننا أدرناها كغنيمة.

معذرة بناتي وأبنائي..

لكن هذه المرة، يجب أن نحوّل الوثيقة إلى دولة، والذاكرة إلى مؤسسات، والنص إلى واقع. فإن لم نفعل، ستظل الثورة محفوظة في الشعر.. ومفقودة في السياسة. أما إذا فعلنا، فقد يكون هذا هو أبريل الذي نكتب فيه النص ونحميه معًا.

حرية.. سلام.. وعدالة

الجيش للثكنات والجنجويد يتحل

والمجد للشهداء

ديسمبر 14
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
9 أبريل 2026م
متابعات
https://decembernews.com

(المؤتمر الشعبي) بقيادة دكتور علي الحاج يطرح ورقة سياسية بعنوان (تدابير الانتقال الانتخابي)

تلخيص: (ديسمبر)

طرح حزب المؤتمر الشعبي بقيادة أمينه العام دكتور علي الحاج ورقة سياسية حملت بعنوان (تدابير الانتقال الانتخابي) استعرض فيها الحزب رؤيته لسبل وقف الحرب وإدارة المرحلة الانتقالية والانتخابات العامة وتفكيك التمكين وإدارة الدولة. وفي ما يلي يقوم القسم السياسي لصحيفة (ديسمبر) باستعراض أبرز ملامح ورؤى هذه الورقة.

وصفت مقدمة الورقة ما تعيشه البلاد في الظرف الراهن وتفاقمه بفعل الحرب المدمرة، لكنها أشارت إلى أن «ما تمر به البلاد اليوم لم يعد مجرد صراع عسكري أو تنازع سياسي على السلطة، وإنما هو أزمة دولة وطنية شاملة»، مشيرة لكشفها حجم الخلل التاريخي المتراكم في بنية الدولة السودانية وطبيعة إدارة الحكم منذ الاستقلال، وهو خلل أفضى إلى ضعف المؤسسات، وتكرار الانقلابات والصراعات، وتعثر الانتقال السياسي، وغياب المشروع الوطني الجامع، وتآكل الثقة بين الدولة والمجتمع، وتفاقم الإحساس بالتهميش واللا عدالة في أطراف البلاد ووسطها على السواء».

أكد الشعبي أن موقفه الراهن «لا يصدر عن رغبة في تبرير الماضي، ولا إعادة إنتاج تجربة سابقة، وإنما يصدر عن مراجعة سياسية وفكرية وتنظيمية عميقة»، معتبراً أن كل مشروع سياسي «لا يراجع أخطاءه، ولا يعترف بانحرافاته، ولا يعيد بناء نفسه على أسس الحرية والعدل والشورى، لا يمكن أن يسهم في بناء مستقبل وطني راشد».

المسارات المتراكمة

أشارت الورقة إلى أن الأزمة الراهنة هي نتاج تداخل أربعة مسارات خطيرة تراكمت عبر الزمن؛ أولها «أزمة بنية الدولة» وملامحها من ضعف البناء المؤسسي وتضخم المركز، وغياب التوازن بين مستويات الحكم، وهيمنة السلطة التنفيذية على بقية المؤسسات، وضعف استقلال القضاء والخدمة المدنية، واهتزاز العلاقة بين الدولة والمجتمع. أما ثانيها فكان «أزمة الشرعية» مما أدى إلى إضعاف الاستقرار السياسي والتنازع المستمر حول الحكم.

الأزمة الثالثة هي المرتبطة بـ«العلاقة بين المدني والعسكري». فنتيجة لغياب الحدود الواضحة بين المؤسسة العسكرية، بوصفها وطنية ومهنية، وبين الحكم السياسي، باعتباره شأناً مدنياً دستورياً، نتج عن ذلك تكرار الانقلابات وتعطيل التطور الديمقراطي. أما الأزمة الرابعة فهي المتصلة بـ«أزمة إدارة التنوع والعدالة في توزيع السلطة والثروة»، والتي أسهمت في اتساع النزاعات المسلحة وتعميق الشعور بالغبن وإضعاف الوحدة الوطنية.

المدخل الأول

أشارت الورقة إلى أن المدخل الأول للحل يتطلب الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، ورفض الحكم العسكري وفتح الممرات الإنسانية الآمنة لوصول المساعدات للمتضررين كافة دون تمييز وحماية المدنيين، ورفض الاستقواء بالخارج أو الارتهان لأي أجندة إقليمية أو دولية، والتمسك بسودانية الحل في المرجعيات والقيادات والأهداف، والحفاظ على وحدة السودان وسيادته، ومنع أي مسارات تقود للتفكيك أو التقسيم أو انهيار مؤسسات الدولة، ورفض تحويل الحرب أداةً لإعادة ترتيب السلطة أو فرض وقائع سياسية جديدة.

المبادئ الحاكمة

حددت الورقة (7) أسس سياسية واضحة وثابتة لمعالجة الأزمة السياسية، على رأسها «الحريات العامة» باعتبارها الأساس الحقيقي للاستقرار السياسي. أما المبدأ الثاني فهو «المواطنة والشراكة الوطنية» بوصفها الأساس الذي ينبغي أن تبنى عليه الدولة، بحيث «تصان الحقوق وتؤدى الواجبات ويدار التنوع دون إقصاء أو تمييز».

على مستوى الممارسة السياسية فإن الورقة اقترحت «الديمقراطية التوافقية» لكونها تمثل الصيغة الأنسب لإدارة المرحلة بما يعزز الشراكة الوطنية ويمنع احتكار السلطة، بجانب «التمثيل النسبي» لكونه الأكثر عدالة في التعبير عن التعدد السياسي والاجتماعي لأنه يوسع قاعدة المشاركة ويحد من الإقصاء ويعزز الاستقرار.

تمسك الشعبي بـ«مدنية الدولة ورفض الحكم العسكري» من خلال تأسيس حكم مدني ديمقراطي تخضع فيه المؤسسة العسكرية للسلطة الدستورية المدنية، مؤكداً في ذات الوقت تمسكه بمبدأ الشرعية الانتخابية»، مع رفضه لما أسماه «شرعية الأمر الواقع»، مبيناً أن الشرعية الانتخابية هي «الوحيدة الكاملة والمستقرة التي ينبغي أن تُبنى عليها الدولة السودانية الجديدة، عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، تبدأ من المحليات، ثم الولايات، ثم المستوى الاتحادي».

د. علي الحاج

أما المبدأ الخاص بـ«وحدة السودان والنظام الفيدرالي» فيقوم على نظام فيدرالي حقيقي وعادل يحقق المشاركة، ويمنح الأقاليم والمحليات سلطتها الأصيلة ويعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع»، مؤكداً في ذات الوقت أن المطلوب إصلاح التجربة الفيدرالية لا هدمها، ومراجعتها لا إلغاؤها، وتقويتها لا العودة إلى المركزية، لأن الحكم الاتحادي الحقيقي يبدأ من القاعدة لا من القمة.

المجالس الثلاثة

اقترحت الورقة عاماً واحداً للمرحلة الانتقالية يتم من خلالها تنفيذ برنامج وطني يركز على «وقف الحرب وتثبيت السلام، استعادة مؤسسات الدولة الاساسية، معالجة الأوضاع الإنسانية العاجلة، تهيئة البيئة السياسية والإدارية والقانونية للانتخابات، إطلاق مسار لإعادة الإعمار والتعافي الوطني واستعادة الحد الأدنى من الاستقرار الإداري والخدمي بالبلاد». وعزا الحزب مقترحه الخاص بالعام الواحد للمرحلة الانتقالية لقناعته بأن الغرض منها «إنجاز الحد الأدنى الضروري للانتقال إلى الشرعية الانتخابية، لا إنشاء سلطة انتقالية طويلة الأمد قابلة للتمدد والتأجيل والتسويف»، معلناً عدم سعيه للمشاركة في السلطة التنفيذية الانتقالية، باعتبار أن طبيعتها تتضمن إنجاز مهام الانتقال الوطني لا التنافس على المواقع.

اقترحت الرؤية إدارة الدولة خلال الفترة الانتقالية عبر ثلاثة مجالس رئيسية، أولها «مجلس الوزراء» والذي يمثل السلطة التنفيذية المدنية، ويتولى إدارة شؤون الدولة، وتنفيذ برنامج الفترة الانتقالية، والإشراف على الخدمات العامة، ومعالجة آثار الحرب، واستعادة عمل مؤسسات الدولة، وتهيئة المناخ السياسي والإداري والقانوني للانتخابات، ورسم السياسات العامة المرتبطة بالمهام السيادية، واتخاذ القرار التنفيذي والسياسي في شؤون الدولة العليا، بما في ذلك العلاقات الخارجية، والسياسات القومية، والإشراف العام على ملفات الأمن والدفاع.

أما ثانيهما فهو «المجلس العسكري» وعرفته الورقة بأنه «ليس سلطة سيادية مستقلة موازية للسلطة التنفيذية المدنية، وإنما جهاز فني ومهني مختص يعمل تحت الإشراف العام لمجلس الوزراء، وبما يحفظ مهنية المؤسسة العسكرية ويمنع تسييسها أو تحولها إلى مركز قرار سياسي موازٍ». أما ثالث المجالس فهو «مجلس الأحزاب»، ويتكون من رؤساء الأحزاب ونوابهم مع ضمان تمثيل المرأة، ويتولى متابعة تنفيذ برنامج الفترة الانتقالية ومراقبة أداء الحكومة وتعزيز التوافق السياسي والإشراف السياسي العام على العملية الانتخابية، ومنع الانفراد بالقرار أو الانحراف عن أهداف الانتقال.

اقترحت الرؤية مرحلة انتقالية لمدة عام واحد وتكوين ثلاثة مجالس لإدارة البلاد من بينها مجلس عسكري فني يخضع لمجلس الوزراء وتنظيم الانتخابات على أساس التمثيل النسبي وإرجاء ملف العدالة الانتقالية لحين انتخاب مؤسسات الحكم، كما وضعت ضوابط لتفكيك التمكين

تأجيل ملف العدالة

نوهت الورقة إلى أن استقرار السودان وبناء دولة القانون يتطلبان حسم العلاقة بين السلاح والسياسة على أسس واضحة لا تحتمل الازدواج أو المساومة. وفي هذا السياق رفضت استمرار حالة الازدواج بين العمل المسلح والعمل السياسي، وعلى الاطراف أن تختار بين الانخراط في العمل العسكري أو العمل السياسي، وبالتالي تخليها عن العمل العسكري. وشددت على أن بناء جيش وطني مهني موحد، بعيداً عن العمل السياسي والانحيازات الحزبية والجهوية، يمثل شرطاً لازمًا لاستقرار السودان واستعادة الدولة.

أشارت الرؤية إلى أن قضايا العدالة الانتقالية تعد من أعقد القضايا وأكثرها حساسية، وتحتاج لمؤسسات منتخبة ذات شرعية شعبية كاملة، لذلك اقترحت تأجيل الحسم النهائي في ملفاتها إلى ما بعد الانتخابات بتحديد مسارها من قبل الحكومة والبرلمان المنتخبين، بأن تكون على أساس المصالحة الوطنية أو المساءلة القانونية، أو الجمع بينهما.

تفكيك التمكين

أكدت الرؤية عدم رفض الشعبي من حيث المبدأ «معالجة آثار التمكين الشخصي أو الحزبي التي أضرت بالدولة والمجتمع، ولا يرفض استرداد الحقوق العامة أو محاسبة الفساد، لكنه يرفض أن تُدار هذه العملية بعقلية الانتقام، أو بالعشوائية، أو خارج إطار القانون، أو عبر لجان ذات سلطات فضفاضة لا تستند إلى شرعية مكتملة وإجراءات منضبطة»، مبيناً أن المدخل الصحيح هو باعتماد مسار قانوني مؤسسي واضح يبدأ بإعمال القوانين القائمة وتطويرها وتفعيلها، وضمان خضوع الجميع لها دون استثناء، من كل من تولّى مسؤولية عامة أو تصرّف في المال العام أو استغل النفوذ الوظيفي أو السياسي.

واعتبرت الورقة أن المعالجة الجادة لملف التمكين وآثاره «لا بد أن تستند إلى شرعية قانونية وسياسية واضحة، وإلى مؤسسات مختصة، وإلى معايير معلنة، وإلى حق التقاضي والطعن، بحيث لا تتحول إزالة آثار التمكين إلى صورة جديدة من التمكين المقابل، ولا إلى بابٍ جديدٍ لإنتاج الظلم باسم مقاومة الظلم».

البناء والإعمار

دعا الشعبي لإعادة بناء مؤسسات الدولة من خلال التأكيد على عدة موجهات، على رأسها تعزيز استقلال والقضاء وترسيخ سيادة حكم القانون وإعادة بناء الخدمة المدنية على أسس الكفاءة والحياد المهني والعدالة، ومنع التمكين السياسي والإداري وإعادة الثقة بين الدولة والمجتمع عبر مؤسسات رشيدة وخطاب مسؤول.

أكدت الرؤية على ضرورة إعادة بناء الاقتصاد السوداني بفك التركيز التنموي بما يحقق التنمية المتوازنة ويخفف الضغط على العاصمة ويعيد الثقة للأقاليم، ويربط الوحدة الوطنية بعدالة الفرص وتكافؤ الإمكانات، مع وضع أولويات للاقتصاد وإعادة الإعمار أبرزها دعم الزراعة والإنتاج الوطني باعتبارهما ركيزة أساسية للاقتصاد السوداني، ومكافحة الفساد وترسيخ الشفافية، ورعاية المتضررين من الحرب، خاصة النازحين واللاجئين والأسر التي فقدت مصادر دخلها وتوجيه الموارد العامة نحو الإنتاج والخدمات الأساسية، لا نحو تضخم الجهاز الإداري أو الإنفاق السياسي غير المنتج.

الانتخابات في ميقاتها

شددت الرؤية على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها بعد استكمال مهام الانتقال الأساسية -والتي سبق أن حددتها بعام واحد- دون تأجيل أو تسويف أو تمديد مفتوح، وأن تُدار العملية الانتخابية تحت رقابة سياسية ومؤسسية وقانونية تضمن النزاهة والشفافية والعدالة، واقترحت تنظيمها على أساس التمثيل النسبي بما يحقق عدالة التمثيل، على أن تبنى الشرعية الانتخابية من القاعدة إلى القمة من المحليات ثم الولايات ثم المستوى الاتحادي، بحيث تكون الدولة كلها قائمة على التفويض الشعبي الحقيقي.

دعا الشعبي في رؤيته كل أهل السودان إلى «تغليب صوت الوطن على صوت المعركة، وصوت العقل على صوت السلاح، وصوت الشراكة على صوت الإقصاء»، ونادى لعقد حوار وطني مسؤول بين جميع الأطراف بما في ذلك القوى المدنية والسياسية والمؤسسة العسكرية وكل من له دور في الانتقال، على أساس واضح: إنهاء الحرب، ورفض شرعية الأمر الواقع، والالتزام بمدنية الدولة، والقبول بالانتقال إلى الشرعية الانتخابية خلال سقف زمني معلوم.

رؤية الحزب الشيوعي السوداني المقدمة للجنة الخماسية حول العملية السياسية

السادة/ رئيس وأعضاء اللجنة الخماسية

في البداية يثمن حزبنا اهتمامكم البالغ بدور الحزب وأهمية مشاركته في تصميم العملية السياسية في بلادنا، كما يعلن حزبنا ترحيبه بأي جهد يبذل في سبيل الوصول إلى وقف الحرب اللعينة التي تشهدها بلادنا منذ 2023/04/15، تلك الحرب التي دمرت بلادنا وشرَّدت أبناء وبنات شعبنا، ونقدم رؤيتنا وفق المحاور التالية:

أولاً: المحور الأمني:

1. تسبب الصراع في السودان في أسوأ أزمة إنسانية في العالم، ويشكل مخاطر على الأمن والسلام الإقليميين.
2. لا يوجد حل عسكري للنزاع الدائر الآن في السودان، والوضع الراهن خلق ويخلق معاناة غير مقبولة ومخاطر تهدد الأمن والسلام.
3. ضرورة وقف التدخلات الخارجية في الشأن السوداني، خاصة تزويد طرفي الحرب بالسلاح والعتاد الحربي، وضرورة استخدام الآليات الدولية والإقليمية لمنع ذلك.
4. الوقف الفوري للحرب في السودان، وذلك بفرض وقف إطلاق النار، وقيام آلية رقابة دولية مستقلة لمراقبة مدى التزام طرفي الحرب بوقف إطلاق النار.
5. إلزام طرفي الحرب بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون إعاقة إلى جميع أنحاء السودان وعبر جميع الطرق.
6. حماية المدنيين وفقاً للقانون الدولي الإنساني، والامتناع عن الهجمات الجوية والبرية والعشوائية على البنى التحتية المدنية.
7. الترتيبات الأمنية يجب أن تشمل حل الدعم السريع وجيوش الحركات المسلحة وكل المليشيات الأخرى، وقيام الجيش المهني الموحد الذي يعمل تحت إشراف الحكومة المدنية.

ثانياً: المحور السياسي:

1. التأكيد على سيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه.
2. مستقبل الحكم في السودان متروك للشعب السوداني، يقرره من خلال عملية انتقال شاملة وشفافة، لا يكون طرفاً فيها أيٌّ من طرفي الحرب الدائرة الآن، ويقتصر دور اللجنة الرباعية أو الخماسية على تقديم العون والدعم اللوجستي وضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.
3. اختصار أطراف العملية السياسية حصراً في القوى السياسية والمدنية التي أنجزت ثورة ديسمبر 2019، مع ضرورة إبعاد المؤتمر الوطني وواجهاته السياسية عن أي ترتيبات سياسية تفضي للتحول المدني الديمقراطي.
4. إن إنهاء الحرب ومسبباتها وقيام النظام المدني الديمقراطي واستقراره لا يتم إلا بالعودة إلى مسار ثورة ديسمبر المجيدة وتحقيق الأهداف والشعارات التي قامت من أجلها.
5. التأكيد على عدم الإفلات من العقاب، إذ إن العدالة والسلام وجهان لعملة واحدة. وفي هذا الصدد لابد من المحاسبة على جرائم فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019 وجرائم الحرب المرتكبة بواسطة طرفي الحرب، وجرائم قتل المتظاهرين قبل وبعد انقلاب الفريق البرهان في 25 أكتوبر 2021، وضرورة تسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية.

محمد مختار الخطيب

6. تفكيك نظام الإنقاذ في كافة هياكله السياسية والاقتصادية والقانونية، وإلغاء كافة الهياكل والتدابير الإدارية والقانونية التي اتخذتها سلطتا الأمر الواقع في بورتسودان ونيالا أثناء الحرب، وإعادة بناء وإصلاح الخدمة العامة بشقيها المدني والعسكري بما يضمن قوميتها وتأهيلها للقيام بمهامها وواجباتها على الوجه الأكمل.
7. نرى أن تتراوح مدة الفترة الانتقالية ما بين أربع إلى خمس سنوات حتى يمكن إنجاز مهام الفترة الانتقالية وتحقيق الإصلاح الأمني والاقتصادي وإزالة آثار الحرب.
8. ينعقد في نهاية الفترة الانتقالية مؤتمر دستوري قومي يضم ممثلي الشعب السوداني عبر أحزابهم السياسية ومنظماتهم المدنية والأهلية، لمناقشة وتقرير مستقبل الحكم في السودان وشكل الدولة واقتسام السلطة والثروة بين كافة أقاليم السودان وأي مسائل يقررها المؤتمرون.

دعا (الشيوعي) لحل الدعم السريع والجيوش والمليشيات وقيام جيش واحد وتسليم المطلوبين للجنائية الدولية واقتصار العملية السياسية على قوى ثورة ديسمبر ومرحلة انتقالية ما بين أربع إلى خمس سنوات تنتهي بعقد مؤتمر دستوري

وتقبلوا فائق الاحترام

المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني
16 مارس 2026م

«الكنداكات يكتبن التاريخ»:

شهادات نساء السودان من قلب الثورة إلى معركة الاعتراف

«لم نكن مجرد مشاركات»: نساء السودان يروين كيف قدن الثورة من الشارع إلى الواجهة

شهادات حية من ناشطات سودانيات تكشف الدور المحوري للنساء في ثورة ديسمبر، بين القيادة الميدانية والتهميش السياسي

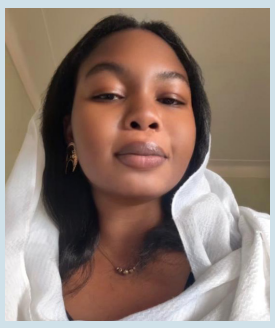

كمبالا: ملاك جمال بلة

في شوارع الخرطوم ومدن السودان المختلفة، لم تكن النساء مجرد جزء من الحشود التي خرجت مطالبة بإسقاط النظام، بل كنّ في الصفوف الأمامية يهتفن، ينظّمن، يعالجن الجرحى، ويواجهن القمع المباشر.

من داخل المواكب، والاعتقالات، والاعتصامات، تروي نساء شاركن في الثورة السودانية تفاصيل أدوارهن وتجاربهن، كاشفات عن دور حاسم غيّر مسار الحراك، لكنه لم يُترجم بعد إلى تمثيل عادل في السلطة.

«خرجنا لأن الصمت لم يعد ممكنًا»

تتعدد دوافع المشاركة، لكنها تلتقي عند نقطة واحدة: رفض واقع لم يعد يُحتمل. تقول «مقام» إن مشاركتها جاءت نتيجة تراكم طويل من القهر، بدءًا من التدهور الاقتصادي، مرورًا بالقمع السياسي، وصولًا إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي، مشيرة إلى أن سياسات النظام، مثل «قانون النظام العام»، شكّلت أحد أبرز أسباب خروج النساء.

أما نادين السر، فتؤكد أن دافعها كان سياسيًا وشخصيًا في آن واحد:

«كنت أرفض هذا النظام بكل تفاصيله.. القمع، التهميش، والتجهيل، كلها جعلتني أؤمن بضرورة إسقاطه».

من جانبها، تربط ميسون عبد الله مشاركتها بتجربة شخصية داخل مؤسسة عسكرية، عززت لديها رفض سيطرة العسكر، وسعيها نحو دولة مدنية.

وتصف يسرا حسن الدافع بأنه شعور جمعي لجيل كامل عاش الظلم والحروب، مؤكدة أن التغيير لم يعد خيارًا بل ضرورة.

بينما تختصر فاطمة محمد الأمر بقولها:

«الحرية لا تُمنح.. بل تُنتزع».

في قلب الميدان: نساء ينظّمن ويقُدن

لم تقتصر مشاركة النساء على الحضور الرمزي، بل امتدت إلى مختلف مستويات العمل الثوري.

تروي «مقام» أنها شاركت في توجيه المواكب نحو الطرق الآمنة، والعمل داخل العيادات الميدانية، إلى جانب تجهيز أدوات الحماية من الغاز المسيل للدموع.

نادين السر كانت منخرطة في التنظيم منذ البداية، من كتابة الشعارات، إلى قيادة الهتاف، وصولًا إلى تأسيس «تجمع شابات السودان»، الذي شكّل منصة لتنظيم العمل النسوي داخل الحراك.

أما ميسون عبد الله، فقد لعبت دورًا محوريًا في التنسيق الطبي، وعملت في الصفوف الأمامية خلال المواكب والاعتصام، إلى جانب قيادتها لمهام تنظيمية داخل لجان المقاومة، وتنسيقها للعمل الصحي على مستوى محلي.

وتقدم يسرا حسن نموذجًا متقدمًا للمشاركة السياسية، حيث ساهمت في تأسيس لجان مقاومة نسوية، وتنظيم المواكب، ثم شاركت لاحقًا في المؤتمرات وصياغة معايير الترشح للمناصب، وتمثيل اللجان في محافل رسمية.

عائشة الطريفي ركزت على جانب التوعية، حيث نظّمت دورات تدريبية داخل اعتصام القيادة العامة حول الانتقال المدني والديمقراطية.

أما أفكار حسن، فترى أن المشاركة شملت أيضًا دعم الثوار لوجستيًا، من إعداد الاحتياجات إلى الحضور المستمر في الشارع.

لحظات لا تُنسى: من الأمل إلى الفقد

لكل مشاركة لحظات محفورة في الذاكرة، تختزل معنى الثورة.

تتذكر «مقام» روح التكافل بين الثوار، حيث تكاملت الأدوار بشكل عفوي.

تستعيد نادين السر لحظات المطاردة والهروب، لكنها تؤكد أن التحول في الشعارات بعد مجزرة بري شكّل نقطة وعي حاسمة.

ميسون عبد الله تصف اعتصام القيادة العامة بأنه لحظة فارقة، لكنها تحمل أيضًا ألم فقدان أربعة من أصدقائها خلال شهر واحد.

تصف يسرا حسن لحظة الوصول إلى ميدان الاعتصام بأنها تجربة إنسانية عميقة، أعادت تشكيل العلاقة بين الناس والوطن.

أما فاطمة محمد، فتتحدث عن لحظة انهيار حاجز الخوف، حين أصبح «الشعب جسدًا واحدًا».

عائشة الطريفي تستحضر أول موكب بعد فض الاعتصام، كواحدة من أصعب وأقوى التجارب.

القمع والانتهاكات: ثمن المشاركة

لم تكن المشاركة دون كلفة.

تقول «مقام» إنها واجهت اعتقالات متكررة بعد المواكب.

وتكشف نادين السر عن اعتقالها لمدة شهرين، تعرضت خلالهما للتعذيب النفسي والجسدي.

ميسون عبد الله تتحدث عن تهديدات وصلت إلى داخل منزلها، إلى جانب استدعاءات أمنية ومحاولات ترهيب وتشويه سمعة.

وتسلط يسرا حسن الضوء على تحديات إضافية واجهتها النساء، مثل القيود الأسرية والوصم الاجتماعي، إلى جانب المخاطر الأمنية.

أفكار حسن تشير إلى التحرش اللفظي ومنع الوصول إلى المواكب، بينما تؤكد فاطمة محمد أن التقليل من دور النساء كان أحد أبرز أشكال التحدي.

«وجودنا غيّر كل شيء»

تجمع الشهادات على أن النساء لم يشاركن فقط، بل غيّرن شكل الحراك.

تقول «مقام» إن وجود النساء في الصفوف الأمامية منع انهيار الثورة، وساهم في تحويلها إلى «ثورة وعي».

نادين السر تذهب أبعد من ذلك، معتبرة أن الثورة كانت في جوهرها «ثورة نساء».

ميسون عبد الله ترى أن حضور النساء منح الثورة بُعدًا أخلاقيًا ومجتمعيًا أعمق، بينما تشير يسرا حسن إلى أن النساء أدخلن قضايا مثل العدالة الجندرية إلى صلب النقاش العام.

دور متكامل.. لكن غير متساوٍ

رغم الإقرار بتكامل الأدوار بين النساء والرجال، إلا أن التفاوت ظل قائمًا.

توضح «مقام» أن النساء قدن التنظيم والتعبئة، بينما كان الرجال غالبية الشهداء.

نادين السر تشير إلى أن مراكز القوة ظلت ذكورية، رغم الدور القيادي للنساء.

ميسون عبد الله تؤكد أن النساء قدمن مساهمات نوعية، خاصة في استمرارية الحراك، فيما ترى فاطمة محمد أن النساء واجهن تحديات مضاعفة—سياسية واجتماعية في آن واحد.

نظرة المجتمع: تغيّر جزئي وارتداد واضح

تُجمع المشاركات على أن الثورة أحدثت تغييرًا في صورة المرأة، لكنه لم يكن كاملًا.

تقول «مقام» إن المرأة أصبحت تُرى كـ«كنداكة»—رمز قوة وفخر—لكن العادات القديمة ما زالت قائمة.

نادين السر ترى أن التغيير ظل محدودًا داخل الأوساط الثورية.

ميسون عبد الله تشير إلى كسر الصور النمطية، بينما تحذّر يسرا حسن من «ارتداد» بعد الانقلاب، أعاد بعض الخطابات الإقصائية.

تمثيل سياسي محدود: فجوة لم تُردم

رغم الدور الكبير في الشارع، لم تنعكس مشاركة النساء على مستوى السلطة.

تقول «مقام» إن النساء غُيّبن عن مفاوضات الانتقال.

نادين السر تؤكد أن التمثيل اقتصر على أدوار نمطية.

ميسون عبد الله ترى أن الحضور السياسي كان أقل من حجم التضحيات، بينما تشير يسرا حسن إلى ضعف الإرادة السياسية حتى داخل قوى الثورة.

1985 و2019: من الظل إلى الواجهة

تشير الشهادات إلى تطور واضح في مشاركة النساء بين ثورتي 1985 و2019.

فبينما كانت المشاركة في 1985 أقل ظهورًا ومحصورة في أطر نقابية، جاءت ثورة 2019 بمشاركة جماهيرية واسعة، وقيادة ميدانية واضحة، وخطاب أكثر وعيًا بقضايا النساء.

هل تحققت المكاسب؟

الإجابة الأقرب لدى المشاركات: جزئيًا.. أو لا.

بعض الإصلاحات القانونية تحققت، لكن معظم الشهادات تؤكد أن التغيير لم يكن بحجم التضحيات.

نادين السر تصف التعديلات بأنها «شكلية»، بينما ترى يسرا حسن أن التطورات السياسية اللاحقة أعادت الأوضاع إلى الوراء.

ما الذي يجب أن يتغير؟

المستقبل: من المشاركة إلى القيادة

ترى المشاركات أن المرحلة القادمة تتطلب تغييرات عميقة ومتشابكة، تبدأ بضمان تمثيل سياسي عادل للنساء يصل إلى نسب حقيقية تعكس حجم مشاركتهن، وتمر بإصلاح القوانين المرتبطة بحقوق النساء، خاصة تلك التي تنظم الأحوال الشخصية وتحمي من العنف، ولا تنتهي عند ضرورة تفكيك البنية الذكورية الراسخة في المجتمع ومؤسسات الدولة. كما تؤكد الشهادات على أهمية دعم التنظيمات النسوية القاعدية، وتوفير تمكين اقتصادي واجتماعي حقيقي للنساء، بما يسمح لهن بالانتقال من ساحات الاحتجاج إلى مواقع صنع القرار.

تتفق الشهادات على أن النساء لن يعدن إلى الهامش.

تقول «مقام»:

«ثورة لا تشارك فيها النساء لا يُعوَّل عليها».

نادين السر تؤكد أن النساء سيفرضن موقعهن في القيادة، بينما ترى ميسون عبد الله أن أي تغيير حقيقي لن ينجح دونهن.

يسرا حسن تشير إلى أن التجربة منحت النساء وعيًا وتنظيمًا أكبر، سيظهر أثره في أي حراك قادم.

تكشف هذه الشهادات أن النساء لم يكنّ مجرد شاهدات على الثورة السودانية، بل كنّ من صانعاتها.

ورغم أن الطريق نحو الإنصاف السياسي لا يزال طويلًا، إلا أن ما تغيّر على مستوى الوعي والتجربة يصعب التراجع عنه.

في السودان، لم تعد المرأة مجرد «مشاركة» في التغيير.. بل أصبحت أحد شروطه الأساسية.

مشاركتنا جاءت نتيجة تراكم طويل من القهر، بدءًا من التدهور الاقتصادي، مرورًا بالقمع السياسي، وصولًا إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي، فسياسات النظام، مثل «قانون النظام العام»، شكّلت أحد أبرز أسباب خروج النساء

لحظة الوصول إلى ميدان الاعتصام تمثل تجربة إنسانية عميقة أعادت تشكيل العلاقة بين الناس والوطن

الصحفي إسماعيل محمد علي لـ(ديسمبر)

بعض الصحف قامت بممارسات مهدت لانقلاب يونيو ١٩٨٩م

بعد انتفاضة 85 انكسر حاجز الخوف ولعبت الصحافة دوراً في مساندة التحول الديمقراطي

حوار: (ديسمبر)

في مسيرة الصحافة السودانية الممتدة، تبرز أسماء ارتبطت بالمهنة لا بوصفها وظيفة فحسب، بل كقضية وطنية وموقف واضح لقيم الحرية والديمقراطية لا لبس فيه. ومن بين هذه الأسماء الخالدة في تاريخ الصحافة السودانية يأتي الصحفي إسماعيل محمد علي، الذي عاصر ووثق لواحدة من أكثر فترات السودان تعقيداً في تاريخه، إذ عايش وواكب تحولات تاريخية مهمة بدأت مع انتفاضة أبريل 1985 مروراً بتجربة الديمقراطية الثالثة، وانتهاءً باللحظة الأكثر إظلاماً مع انقلاب الإسلاميين في 30 يونيو 1989.

بدأت رحلة إسماعيل محمد علي المهنية في تلك الفترة التي كانت فيها الصحافة السودانية تحاول استعادة عافيتها بعد سنوات من القمع، فانخرط في العمل الصحفي من بوابة صحيفة (الأيام) العريقة، مشاركاً في تغطية قضايا الشأن العام، داعماً لقيم الديمقراطية والحريات، مضطلعاً بدوره المهني في ترسيخ قيم الرقابة والمساءلة وكشف أوجه القصور في الأداء الحكومي، في وقت كانت فيه البلاد أمام امتحان تجربة ديمقراطية حديثة وهشة.

ومع تعقّد المشهد السياسي وتزايد حدة الانقسامات، وجد إسماعيل نفسه واحداً من رموز الصحافة الذين كانوا شهوداً على تحولات الصحافة من فضاء للنقاش الحر إلى ساحة للصراع الحزبي والتجاذبات الآيديولوجية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء المؤسسات الصحفية ودورها في تشكيل الوعي العام. وبعد انقلاب يونيو 1989، اتجه إلى ممارسة العمل النقابي خارج السودان، وأسهم في تأسيس جمعية الصحفيين السودانيين بالمملكة العربية السعودية للدفاع عن الحريات واستعادة الحكم المدني الديمقراطي.

يأتي شهر أبريل مصحوباً برمزيته في التغيير وانتصار إرادة الشعب السوداني في انتفاضتي 1985 و2019. وفي هذا الحوار، يحكي الصحفي الكبير الأستاذ إسماعيل محمد علي صفحات من تجربته المهنية والنقابية، مستعرضاً أدوار الصحافة في دعم التحول الديمقراطي، كما يتوقف عند إخفاقاتها وأثرها في تعميق الأزمات السياسية، وصولًا إلى تقييمه لطبيعة العلاقة بين الإعلام والتحولات الكبرى في السودان، ومقارنته بين تأثير الصحافة التقليدية في ثمانينيات القرن الماضي، وصعود الإعلام الرقمي خلال ثورة ديسمبر 2018.

(ديسمبر): متى وكيف كان المدخل للعمل الصحفي والنقابي والسياسي؟

بدأت العمل الصحفي في نهاية عام 1985 من خلال جريدة (الأيام) بعد تخرجي في الجامعة قبل أن تؤول ملكيتها لأصحابها؛ محجوب محمد صالح وبشير محمد سعيد ومحجوب عثمان. عملت في الصحافة السودانية منذ ذلك التأريخ وحتى انقلاب الإنقاذ في 1989.

قبل ذلك لم أكن نشطاً في العمل السياسي بقدر ما منتمياً للمهنة داعماً ومنافحاً عن قضايا الحرية والديمقراطية بشكل أساسي. خلال عملي المهني في فترة الديمقراطية الثالثة تعمق لديّ الإحساس بالدفاع عن الحريات والديمقراطية والارتباط بالمهنة. بعد مغادرتي للبلاد عقب انقلاب 1989 اتجهت إلى العمل النقابي أثناء عملي مع مجموعة من الصحفيين بالمملكة العربية السعودية لتكوين جسم نقابي يدافع عن الحريات وعودة البلاد للحكم المدني عقب الانقلاب على الديمقراطية الثالثة، فقمنا بتكوين جمعية الصحفيين السودانيين بالمملكة العربية السعودية وكنت أمينها العام لدورتين حتى عودتي إلى البلاد في العام 2019.

(ديسمبر): إلى أي مدى ساهمت الصحافة في دعم التحول الديمقراطي بعد ثورة إبريل 1985؟

لعبت الصحافة عقب انتفاضة إبريل 1985 دوراً فاعلاً في دعم ومساندة التحول الديمقراطي، وشهدت ازدهاراً ملحوظاً تميز بالتعددية الحزبية وظهور الصحف المستقلة اليومية والأسبوعية، وتعزيز حرية التعبير، وانكسر حاجز الخوف الذي كان سائداً خلال فترة حكم الرئيس جعفر نميري، ومارست دورها الرقابي على السلطة بكشف قضايا الفساد ومناقشة السياسات التي تتبعها الحكومة. كانت الصحافة تناقش أيضاً قضايا أخرى متعلقة بالتنمية والوحدة الوطنية، وشهدنا كُتاباً كُثراً مثل محمد عبد الحي وعلي المك وجمال محمد أحمد وصلاح أحمد إبراهيم ومجوب محمد صالح وغيرهم من الكتاب الداعمين للحرية والديمقراطية وزيادة الوعي قبل وبعد انتخابات 1986. كما أتاحت الصحافة في ذلك الوقت تغطية ومناقشة قضايا جوهرية مثل السلام والهوية ومعالجة أزمة جنوب السودان التي كانت وقتها تشكل أزمة حقيقية.

(ديسمبر): هل كانت الصحافة مستقلة فعلاً أم منحازة؟

شهدت فترة الديمقراطية الثالثة استقطاباً حزبياً حاداً بسبب التحالفات الهشة، واتسم الخطاب السياسي في تلك الفترة باستقطاب حاد لخدمة أجندة سياسية وتشكيل رأي عام منقسم كان له دور كبير في إضعاف النسيج الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بقوانين سبتمبر ما بين مؤيد لها ويطالب بإبقائها وبين معارض لها، بجانب قضية جنوب السودان التي شهدت تبايناً واضحاً ما بين خطاب يربطها بالهوية الدينية وخطاب آخر يربطها بالحقوق المدنية والسياسية. ومن بين التباينات في تلك الفترة عجز القوى المدنية عن الاتفاق على دستور دائم وميثاق سياسي يجمع الفرقاء بشكل عام، وعدم حصول حزب معين على أغلبية ما نتجت عنه حكومة ائتلافية ضعيفة وهشة انتهت بانهيار الديمقراطية بشكل واضح.

ذاكرة إبريل في الصحافة السودانية، تغير الأدوات.. وظهور الصحافة الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي كان العامل الأبرز في رفع الوعي الثوري وانتشاره

(ديسمبر): كيف ساهمت الصحافة في تعميق الخلافات بدلاً من إدارة الحوار؟

ساهمت الصحافة السودانية، في ذلك الوقت وخاصة الحزبية، بشكل كبير في تعميق الخلافات الناشئة بين الأحزاب السياسية خاصة بين الحزبين الحاكمين؛ الأمة والاتحادي، وساهمت صحف في زيادة الشقاق والاصطفاف بدلاً من تعزيز دور الحوار الوطني. هذا المناخ المتسم بالتجاذبات الحزبية كان له دور كبير في تعكير المشهد السياسي العام وشل الحكومات الائتلافية، وساهمت في فشلها في معالجة القضايا المصيرية وفشل الديمقراطية حتى انقلاب 30 يونيو 1989.

(ديسمبر): بذلك هل يمكن لنا القول إن الصحافة ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في التمهيد للانقلاب؟

في تقديري أن بعض الصحف المستقلة الموجهة وأخرى حزبية ساهمت بشكل واضح في تأزيم المشهد السياسي من خلال التراشق الإعلامي والتحريض ضد النظام الديمقراطي، وبالتالي مهدت لانقلاب 89 بهذه الممارسات، مثل صحيفة (الراية) وبعض الصحف المحسوبة على الجبهة الإسلامية، فضلاً عن التدخلات الخارجية التي ساهمت في خلق بيئة معادية للديمقراطية.

(ديسمبر): أين أخفقت الصحافة في تلك المرحلة؟

كان هنالك إخفاق في دعم الصحافة للانتقال الديمقراطي، لانشغالها بالاستقطاب الحزبي والخلافات بين السيدين الراحل الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني، بدلاً عن مناصرة القضايا الوطنية، وفشلت في تبني مشروع وطني شامل يعبر عن طموحات جميع السودانيين، وتغافلت عن القضايا التي تثار في تلك الفترة مثل قضايا الهامش وقضية الجنوب.

(ديسمبر): كيف غطت الصحافة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي سبقت انقلاب 30 يونيو 1989؟

من القضايا المهمة التي غطتها الصحافة المستقلة في ذلك الوقت، قضية مذكرة الجيش التي سبقت الانقلاب وأفردت لها مساحات كبيرة، وتغطية الأزمات الاقتصادية المختلفة مثل الأجور وأزمة الخبز والسكر وكشفت أسبابها عبر صفحاتها الاقتصادية المتخصصة. كما نجحت الصحافة في تناول كل ما يهم الشارع السوداني الذي ارتبط بالصحف مما انعكس على نسب توزيعها، حيث كانت بعض الصحف تطبع وتوزع 100 ألف نسخة في اليوم.

الامام الصادق المهدي

تناولت الصحافة في ذلك الوقت قضية مذكرة الجيش في فبراير 1989 كواحدة من مؤشرات الانقلاب، وعدم تعامل حكومة الصادق المهدي مع المذكرة بشكل حاسم من الأخطاء الإستراتيجية التي وقعت فيها الحكومة

(ديسمبر): هل كانت هنالك مؤشرات مبكرة للانقلاب لم تستطع الصحف قراءتها؟

كانت المؤشرات قبل الانقلاب واضحة تتمثل في المذكرة التي أصدرها الجيش في فبراير 89 وكانت بمثابة انقلاب حقيقي على الحكم الديمقراطي، وكانت الساحة تعج بعدد من الانقلابات التي كشفتها الصحافة ولم تتعامل معها حكومة الراحل الصادق المهدي بشكل حاسم باعتباره واحداً من الأخطاء الإستراتيجية التي وقعت فيها الحكومة، وكنا نسأل القادة السياسيين حول إمكانية حدوث انقلاب وكانوا يستبعدون ذلك بحجة أن الوضع المتدهور للبلاد لا يشجع أي عسكري مغامر أن ينفذ انقلاباً في ظل هذه الأزمات.

(ديسمبر): ما الأخطاء التاريخية التي وقعت فيها الصحافة خلال تلك الفترة؟

وفرت مدخلاً مناسباً للتدخلات الخارجية، وكانت منبراً للأخبار المضللة والشائعات وتبني خطاب الكراهية والتحريض وتصفية الحسابات.

(ديسمبر): كيف كانت هجمة الإنقاذ على الصحافة والصحفيين صبيحة الانقلاب؟

كان الانقلاب كارثياً على الصحافة والصحفيين، فقد قام بإغلاق كل الصحف وتسريح الصحفيين واعتقال البعض منهم خاصة الذين لهم توجهات ضد الإسلاميين، وتم الزج بهم في المعتقلات مثلهم والسياسيين وأصبح الصحفيون في وضع يرثى له، خاصة أن الانقلاب صادف يوم الثلاثين في الشهر ولم يتحصل الصحفيون على رواتبهم مما تسبب في هجرة معظم الصحفيين نظراً لضيق الحريات، وأصبحت كل الصحف تعبر عن لسان الإسلاميين، ولم تعد هناك صحف مستقلة حيث صودرت دور الصحف والمطابع وكل ما يتعلق بملكية الصحف. كما تم حل نقابة الصحفيين الشرعية ضمن النقابات التي تم حلها ومصادرة ممتلكاتها وإغلاق مقرها، واعتقال عدد من الصحفيين غالبيتهم من رؤساء التحرير وقيادات في نقابة الصحفيين، من أبرزهم محجوب محمد صالح، سيد أحمد الخليفة، التيجاني الطيب، خالد فرح، والأمين العام لنقابة الصحفيين يوسف الشنبلي.

(ديسمبر): ما المطلوب لضمان صحافة تدعم الديمقراطية بدلاً من إضعافها؟

تسبب عدم الاستقرار السياسي في إعاقة تطور الصحافة السودانية، خاصة أنها كانت مملوكة لأفراد ما جعلها عرضة لتوجهات مالك الصحيفة والتحكم في كل شيء. فالعامل المهم في ما يتعلق بالدور الوطني للصحافة ودعم الديمقراطية لابد من إيجاد صحافة مؤسسات حتى تكون التوجهات توجهات حقيقية والمسؤولية جماعية وقائمة على تمويل وموارد تضمن أجوراً محفزة للصحفيين من أجل تقديم مواضيع مهنية ومؤثرة، حتى لا يكونوا عرضة للتأثير في ظل الأجور المتدنية. أيضاً من المهم توفير بيئة آمنة للصحفيين وحمايتهم وإيجاد تشريعات وقوانين منظمة للمهنة وضرورة استقلالية المؤسسات المنظمة لها والشفافية في تمليك الصحفيين المعلومات، بجانب التقيد بميثاق شرف مهني وأخلاقي يضمن الحقوق للصحفي والمؤسسات وللوطن.

(ديسمبر): برأيك أيهما كان أكثر تأثيراً في تشكيل وعي الشارع العام: الصحافة التقليدية في 85؟ أم الصحافة الرقمية في 2019؟

خلال ثورة ديسمبر المجيدة كان تأثير الصحافة الرقمية أكبر من خلال هيمنة مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر سريع للأخبار، وتميزت بالثورية والتفاعلية عبر التكنولوجيا التي كان تأثيرها كبيراً وواسعاً، عكس فترة الثمانينيات التي كانت تعتمد على الصحافة الورقية وهي لا تغطي كل الولايات.

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة

الخميس
9 أبريل 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

يعتذر الأستاذ فيصل محمد صالح عن كتابة عموده الأسبوعي «أفق بعيد» لظروف خارجة عن إرادته، على أن يعاود اللقاء مع قراء (ديسمبر) الأسبوع القادم.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

ثورة أبريل: وجه الوطن الصبوح..!

تأتي ذكرى ثورة أبريل الباسلة هذا العام (عام الرمادة وموسم طفو العاهات) مؤتلفة مع ذكرى شاعر الشعب محجوب شريف؛ ومع ذكرى ميدان الاعتصام وخزي التآمر الوضيع الذي سحل شباب الميدان.. كما هي في ذات المواقيت ذكرى شهداء رمضان الأبرار الذين تم دفنهم أحياءً!.

وتترافق هذه الذكرى أيضاً مع ذكرى الخزي الآخر باغتيال الصبيان الأبرياء في (معسكر العيلفون) بطلقات الهوس الديني والخلل العقلي والحقد الأسود.. وبعدها وللمفارقة بعث الكيزان بالجندرمة المخبول المسؤول عن هذه الجريمة النكراء للعمل دبلوماسياً.. مكافأة له على فعلٍ يترفّع عنه أبالسة الجن ومردة الشياطين وحثالات المافيا!.

وإذا نظرت يا صديقي في (الخيط الناظم) لثورات السودان والمحارق التي سبقتها وأعقبتها، لوجدت بصمات الكيزان الشيطانية.. ووجدت في المقابل الروح الثورية الكامنة في الذات الوطنية الصميمة التي تأبى الضيم والهوان!.

ستجد يا صاحبي أن معظم هذه الانتفاضات الشعبية الجسورة كانت في حقيقتها ثورات ضد مخازي الكيزان.. حتى ثورة أبريل كان (قطب الرحا فيها) الرفض القاطع للمهانة التي تعرّض لها شعب السودان بسبب قوانين سبتمبر القبيحة التي أذلّت كرامة الوطن وأهله واستباحت محارمه!.

تلك القوانين الشوهاء البتراء كان يقف خلفها الكيزان.. وتم تفصيلها على (قدر إجرامهم) وعلى (مقاس كراهيتهم للشعب) ورغبتهم في الانتقام منه بسبب عللٍ تركبهم وتبغّض إليهم كل ما يمت بصلة للمروءة والسماحة والاستقامة التي يتميّز بها السودانيون.

لقد أخرج الكيزان من جرابهم اللعين البيدق الأثير لديهم.. وهو بيدق (المتاجرة بالدين)، وأرادوا فرض شريعتهم في النصب والاحتيال ومصادرة الحقوق.. مستخدمين في هذا السبيل صولجان العسكر وأدوات القهر والإفك تمهيداً للزحف إلى أعلى السلطة.. ومن هنا جاءت الغضبة الشعبية العارمة في ابريل الأغر!.

ذكرى أبريل تبقى حيّة شاخصة؛ تشير إلى الطريق نحو تعافي السودان.. طريق الأمل والمثابرة.. طريق الصبر والمجالدة.. إنه الطريق الذي تتلاقح فيه رياح أكتوبر وأبريل وديسمبر لهزيمة الهوام واليرقات.. سيكون التعافي بطيئاً وقاسياً ولكنه محتوم!.

لا تُحكم العسكر والمليشيات.. ولتخسأ بؤر الجنادب وسماسرة التفاهات وخُدام القهر!.

قال محجوب شريف:

ما بنخلي فرسنا بارك
وما بنقيف نستنّى في الآخر نبارك
نظرة من عينيك تنادي.. يا بلادي
كلمة منك جمرة للفدا في فؤادي
سلميلي علي البجسّو بكل نبض الأرض بدِيّه
وسلميلي علي مهيريات شهيدن نارو حيّة
وسلميلي علي حبايب في زوايا المغربية
وقولي ليهم جبّو غنّو.. الدنيا ما زالت ندية
وما حنقبل في وطنّا الغالي ديّة

الله لا كسّب الكيزان!..

6 أبريل: الوعي الذي نجا.. وسيبني

أماني أبو سليم

موكب 6 أبريل كان الأكبر في مسار ثورة ديسمبر. كان اللحظة التي تغيّر فيها كل شيء. ليس لأنه كان الأكبر عدداً فقط، بل لأنه كان ذروة الوعي الجماهيري.

في تلك اللحظة، اقتنع عدد كافٍ من الناس أن السلطة لم تعُدْ تُخيف، وأن التغيير ممكن، وأن البقاء في الشارع أقل كلفة من الصمت. وهذا هو التحول الأخطر على أي نظام.

الحشد في 6 أبريل أسقط رأس النظام. لكنه لم يُسقطه كاملاً، ولم يبنِ بديلاً. وهذه ليست خصوصية سودانية، بل فجوة تتكرر في معظم الثورات. فجوة مكلفة، تُحسب بالأرواح، وبضياع الفرص، وبالتأخر في بناء الدولة التي خرج الناس من أجلها. الثورة امتلكت الوعي الذي يُسقط، لكنها لم تمتلك الأدوات التي تبني وتحمي.

الاعتصام: حين يصبح الوعي واقعاً

ما تلا 6 أبريل لم يكن مجرد استمرار للاحتجاج، بل انتقالاً إلى مستوى آخر. في ميدان الاعتصام، تحوّل الوعي إلى تجربة معاشة. الحرية، السلام، العدالة لم تعد شعارات، بل ممارسات يومية، ونموذجاً مصغراً للوطن الممكن.

وهذا تحديداً ما أرعب السلطة: ليس الهتاف.. بل تحقق الحلم على الأرض.

الصدمة.. التي لم تُنهِ الوعي

قبل الحرب، كانت جريمة فضّ الاعتصام. كان الهدف واضحاً، إعادة الخوف، كسر العزيمة، تعميق الإحباط. ولوهلة، بدا أن الضربة نجحت. لكن ما حدث بعد ذلك كشف شيئاً أعمق. في 30 يونيو، خرجت الجماهير مرة أخرى. ليس بدافع الحشد فقط، بل بدافع وعي لم يتراجع. الصدمة لم تُنهِ الثورة، بل أعادت تعريفها.

الحرب: تغيير قسري في الأولويات

ثم أشعلوا الحرب، لتنهي الثورة وتُشتت شروطها. ما حدث لم يكن تراجعاً اختيارياً، بل تحولاً قسرياً، من إسقاط النظام إلى البحث عن الأمان، ومن الهتاف في الشارع إلى النجاة من الحرب. هذا ليس ضعفاً، بل واقع يُعيد ترتيب كل شيء. المكسب الذي بقي رغم كل ذلك، أن هناك ما لم يُهزم: الوعي.

لم يعد من السهل تمرير نفس الروايات. لم يعد «المنقذ» مقنعاً كما كان. عدد كبير من السودانيين أصبح يرى كيف يُصنع الصراع، من يستفيد من الفوضى، كيف تُسرق الثورات بعد انتصارها. هذا الوعي ليس انتصاراً كاملاً، لكنه المكسب الذي يمكن أن يقود لما بعد ذلك.

وهو الآن في حالة سكون.

السكون: وعي أم عجز؟

ليس كل سكون أو صمت قوة. أحياناً هو تعب، وأحياناً خوف، وأحياناً فقدان اتجاه. لكن في لحظات معينة، يمكن أن يكون الصمت مرحلة إدراك، إعادة تقييم، فهم أعمق، وبداية بطيئة لإعادة البناء.

الفرق ليس في السكون نفسه، بل في ما يحدث داخله.

هل يمكن أن ينخفض الوعي؟

الوعي لا يختفي، لكنه قد يتشوش تحت ضغط الحرب، أو ينكفئ بفعل الخوف، أو يُعاد تشكيله عبر الدعاية. لكن هناك حد لا يُكسر بسهولة. الشعوب نادراً ما تعود إلى الجهل الكامل بعد أن ترى الحقيقة. ما يمكن أن يحدث هو: فقدان الثقة، الإحباط، إعادة تعريف الأولويات، لكن ليس العودة إلى التسليم كما قبل الثورة.

تراجع أم تراكم؟

ما نراه اليوم هو الاثنان معاً: على السطح: تراجع في الفعل. في العمق: تراكم في الإدراك، الناس تفهم أكثر طبيعة الصراع، تعقيدات السلطة، حدود الشعارات، لكنها أقل قدرة على التحرك. ربما هي الآن في حالة مراقبة، أو مقارنة، أو بناء قناعة أعمق.

ثورة ديسمبر كانت تعبيراً عن ارتفاع غير مسبوق في وعي الجماهير. وكان موكب 6 أبريل ذروة هذا الوعي. هذا الوعي لم يتراجع، لكنه دخل حالة كمون. قد تتشتت الجماهير، وقد تعيد ترتيب أولوياتها، لكن الوعي، حين يصل إلى هذا الحد لا يعود إلى الخلف، بل يُبنى عليه.

السؤال الحقيقي ليس: هل انتهت الثورة؟

بل:

ماذا سيُبنى داخل هذا السكون؟

4 أبريل.. اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام

في السودان.. عودة النازحين واللاجئين: بين الأمل والخطر القاتل

نيويورك: (ديسمبر)

يحتفل العالم في الرابع من أبريل من كل عام «باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام»، في وقت لا تزال فيه هذه الألغام، إلى جانب مخلفات الحرب المتفجرة والعبوات الناسفة البدائية الصنع، تحصد الأرواح وتخلّف إصابات بليغة، لا سيما في سياقات النزاعات المسلحة.

وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن شخصاً واحداً يلقى حتفه أو يُصاب كل ساعة في المتوسط نتيجة لهذه الأخطار، مع تسجيل أعداد كبيرة من الأطفال بين الضحايا. وقد أدى اتساع نطاق استخدام العبوات الناسفة البدائية الصنع إلى بث الرعب في صفوف المدنيين، وتعريض العاملين في المجال الإنساني، وبعثات الأمم المتحدة، وموظفيها لمخاطر متزايدة.

رؤية أممية: عالم بلا ألغام

تتمثل رؤية الأمم المتحدة في تحقيق «عالم خالٍ من تهديد الألغام الأرضية والمتفجرات الناجمة عن مخلفات الحرب»، حيث يعيش الأفراد والمجتمعات في بيئة آمنة تساعد على التنمية، وتُلبى فيها احتياجات الضحايا. وتشارك في تنفيذ برامج الأعمال المتعلقة بالألغام 12 إدارة ومكتباً من الأمانة العامة، إلى جانب وكالات متخصصة وصناديق وبرامج أممية، موزعة على 30 بلداً وثلاثة أقاليم.

وتسهم الإجراءات المتعلقة بالألغام في تمكين قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من القيام بدوريات ميدانية، وتتيح للوكالات الإنسانية تقديم المساعدة وإيصالها إلى مستحقيها، كما تساعد المواطنين العاديين على العيش دون خوف من أن خطوة خاطئة قد تكلفهم حياتهم، أو طرفاً من أطرافهم.

دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام: التنسيق والاستجابة

أنشئت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (UNMAS) في عام 1997. وتتولى الدائرة خمس مهام رئيسية في المناطق المتضررة من النزاعات، تبدأ بتطهير الألغام من خلال إزالة وتدمير الذخائر المتفجرة من مناطق محددة، إلى جانب عمليات المسح ورسم الخرائط ووسم حقول الألغام. كما تضطلع الدائرة بالتوعية بمخاطر الألغام عبر حملات تثقيفية وتدريبية للحد من الإصابات. وتوفر الدائرة مساعدة الضحايا بتوفير الرعاية الطبية والتأهيل البدني والدعم النفسي والاجتماعي لضمان إدماجهم في المجتمع. وكذلك تضطلع الدائرة بأنشطة الدعوة والمناصرة لحث الدول على الانضمام للمعاهدات الدولية التي تحظر أو تحد من استخدام الألغام. وتقوم الدائرة كذلك بتدمير المخزونات بتقديم الدعم الفني لتخزين وإتلاف الذخائر المتفجرة المكدسة وفقاً لمعايير إدارة الأسلحة والذخائر.

في السودان- عودة النازحين واللاجئين: بين الأمل والخطر القاتل

وفي السودان يكتسب اليوم الدولي أهمية مضاعفة في ظل عودة أكثر من 1,6 مليون سوداني إلى الخرطوم خلال الأشهر الأخيرة، وفقاً للأمم المتحدة. هؤلاء العائدون، الذين اضطرتهم الظروف إلى ترك مدنهم ومنازلهم سابقاً، يعودون الآن إلى بيئة مليئة بالمتفجرات المختلطة بالأنقاض، دون وعي كافٍ بالمخاطر التي تنتظرهم. فمنظمة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام (UNMAS) تؤكد أن الذخائر غير المنفجرة باتت تشكل تهديداً رئيسياً لوصول المساعدات الإنسانية، حيث تعيق حركة فرق الإغاثة وتمنع إيصال الدعم.

وفي وقت تتصاعد فيه الاحتياجات الإنسانية، تصبح التوعية بمخاطر المتفجرات وسبل تجنبها ضرورة ملحة. ومن هنا تبرز أهمية التوعية. وتمثل التوعية الخطوة الأولى نحو تطهير المناطق الملوثة وتهيئتها لعودة آمنة للحياة الطبيعية. ولا تقتصر أهمية التوعية على إنقاذ الأرواح فحسب، بل تمتد إلى تمهيد الطريق لجهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار. فبدون فهم حقيقي لطبيعة التلوث بالمتفجرات وأماكن انتشارها، فإن أي محاولة لإعادة بناء المنازل أو المدارس أو المستشفيات أو البنية التحتية الحيوية ستكون محفوفة بالمخاطر.

ويشكل الأطفال والنساء وكبار السن الفئات الأكثر عرضة للخطر. فالأطفال بحكم فضولهم وعدم إدراكهم للمخاطر، والنساء وكبار السن لكونهم غالباً من يقضون وقتاً أطول في المنازل وما حولها، لذا فإن حملات التوعية الموجهة لهذه الفئات تحديداً تشكل أولوية قصوى، وتمثل جوهر الرسالة التي يحملها «اليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام».

شهدانا ماماتو.... عايشين مع الثوار